جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقـوق والعلـوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# الإرهاب في الساحل الإفريقي: دراسة في المخاطر وسبل المكافحة (2009-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصّص: علاقات دولية واستراتيجية.

إعداد الطالب:
محمد سحنون أحمد

إشراف الأستاذ:
د. عمراني كربوسة

## اللجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| | | رئيساً |
| عمراني كربوسة | أستاذ محاضر _ أ | مشرفاً ومقرراً |
| | | مناقشاً |

السنة الجامعية: 2016-2017

يقول العماد الأصفهاني:

**"أني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده....**

**لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان بأفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل....**

**وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"**

# شُكر وعُرفان

**الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع...**

**وأتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري وكل امتناني لوالدي العزيزين بارك الله في عمرهما ومتّعهما بالصحة والعافية على التضحية والعطاء...حفظهم الله وجميع إخوتي...**

**ثم أتقدم بالشكر الجزيل وكل العبارات التقدير إلى من ساندني وأرشدني الدكتور المشرف**

*"عمر زكي حربوشة"*

**لما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات لإتمام المذكرة...**

**والشكر كل الشكر موصول لجميع أساتذتي من الطّور الابتدائي إلى الجامعي... وأيضاً الشكر موصول لكل من ساهم في دعمي من قريب أو بعيد...**

*شكراً لكم جميعاً...*

# الإهـــداء :

**أهدى هذا العمل المتواضع إلى جميع الأرواح البريئة التى ذهبت ضحايا العمليات الإرهابية**

**فى هذا العالم ...**

*Offrit à cest travail à toutes ces qui sont perdus leurs vies ou qui sont victimes des terroristes dans les mondes. . .*

فالتحيا الإنسانية...

*Mohamed Sahnoune Ahmed*

# مـــقدمـــــة

**مـقدمــة**

الإرهاب ظاهرة قديمة، وهي مسترة في سياق التطور البشري من حيث التوجهات والأدوات، بحيث تحتل الظاهرة موقعاً هاماً في سلّم أولويات مشكلات المجتمع الدولي. حيث يعد من بين التحديات التي تواجه العالم، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الظاهرة ليست مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة فحسب، وإنما أصبحت عالمية الطابع، بحيث يشكل انتشارها قلقاً دولياً لما تحدثه من تهديد للأمن والسلم، يعاني من ويلاتها شعوب العالم بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة. حيث عَرفت منطقة الساحل الإفريقي بروز الظاهرة الإرهاب فيها، والذي يُعد تهديد أمني يتجاوز الحدود الوطنية في المنطقة.

انطلاقا من أن ظاهرة الإرهاب عالمية الطابع، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر أصبحت الظاهرة تهدد الأمن والسلم الإنساني أينما كان وحيثما وجد. وبالتركيز على منطقة الساحل الإفريقي فإن ظاهرة الإرهاب فيها، وسبل مكافحتها تتحدد من واقع الظاهرة مع واقع الدول المنطقة، الأمر الذي يجعل دراسة الإرهاب وتهديداته ومخاطره في منطقة الساحل الإفريقي ومكافحتها يأخذ أبعاداً متنوعة، للبحث عن أنجع السبل والوسائل لاحتواء الظاهرة في الساحل الإفريقي.

**أهمية الموضوع:**

أ-**الأهمية العلمية:** تهتم هذه الدراسة بظاهرة الإرهاب كموضوع فرض نفسه على الدارسين في الساحة الدولية والإفريقية، أين تستدعي هذه الدراسة كشف الغموض عن ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وسدّ الفجوة بين المعرفة، وما يمكن أن تقدّمه من أنماط التفاعلات الإرهابية ومدى الخطر الذي تشكله، لتحليل مستويات مكافحتها بأطرافها المختلفة.

**ب-الأهمية العملية:** ترتبط بدراسة أهم العوامل والأسباب التي صعّدت ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي والذي يشكل انعكاسه تهديد للأمن والاستقرار والعملية التنموية في دول المنطقة، إذ يمكن أن تقدم

هذه الدراسة ما يترتب على الدول المنطقة لإدراك الخطر الذي يحيطها، والبحث عن أنجع الحلول لهذه التحديات التي تواجهها.

**أهداف الدراسة:**

1-التّعرف على المقاربات النظرية لدراسة الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وإلقاء نظرة على البنية الداخلية لدول المنطقة التي تشكل المعضلة الأمنية بكل أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والأمنية.

2-معرفة مدى خطورة انتشار الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتأثيرها على المستوى الوطني والإقليمي وعلى تداعياتها الدولية في المنطقة.

3-التّعرف على أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول المنطقة والاستراتيجيات الدولية لمكافحة الظاهرة في الساحل الإفريقي.

**إشكالية الدراسة:** حيث التحديات الدولية الجديدة التي أفرزتها ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي أنتجت اليقظة الأمنية العالمية لها، وأيضاً في منطقة الساحل الإفريقي بدواعي مختلفة، بحيث تستدعي طبيعة هذه الدراسة طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**إلى أي مدى تشكل ظاهرة الإرهاب الدولي تهديدا لأمن الدول الساحل الإفريقي؟ وما هي الاستراتيجيات والآليات المتبعة لمكافحة الظاهرة؟**

**التساؤلات الفرعية:**

1. ما هو الإرهاب الدولي ونظرياته؟
2. ما هي تهديدات الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي؟
3. ما هي الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي؟

**فرضيات الدراسة:**

1. يُعتبر ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي ظاهرة دولية ليست محلية فقط.
2. عجز الدولة في الساحل الإفريقي على تحقيق شروط الأمن والاستقرار أدّى إلى تواجد الحركات الإرهابية في المنطقة.
3. كلما كانت آليات مكافحة الظاهرة الإرهاب ركزت على تنسيق الاستراتيجيات الإقليمية، كلما كانت فعّالة لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

**الأسباب الموضوعية:** يرتبط بأهمية الموضوع بحد ذاته أين أصبح موضوع الإرهاب بشكل عام وفي الساحل الإفريقي بشكل خاص، يلقى اهتماماً واسعاً بين أوساط الأكاديميين الذين يُولون الاهتمام بشؤون المنطقة، حيث نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم الأسباب والمخاطر الإرهابية، والاستراتيجيات الختلفة لمكافحة الظاهرة في الساحل الإفريقي.

**الأسباب الذاتية:**

- تعتبر ظاهرة الإرهاب الدولي من المواضيع التي فرضت نفسها على الساحة الدولية فأوليت اهتمامي به.
- باعتبار انتمائي لمنطقة الساحل الافريقي دفعني إلى الاهتمام بقضايا التي تحيط المنطقة.

**حدود الدراسة:**

**الإطار الزمني:** أفرزت مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، التي أنتجت اليقظة الأمنية لظاهرة الإرهاب، حيث ارتبطت منطقة الساحل الإفريقي مع تطورات الظاهرة على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يجعل الإطار الزمني للدراسة محصوراً بين العام 2009 إلى 2016.

**الإطار المكاني:** تركز هذه الدراسة على تهديد الظاهرة الإرهابية واستراتيجيات مكافحتها أين اتخذت مجالا محدداً لها في منطقة الساحل الإفريقي الذي يضم عدة دول كإطار مكاني لنشاط الجماعات الإرهابية. غير أن الدراسة تركز على هذه الدول التي تعاني من خطر الإرهاب. مالي، والنيجر، نيجيريا، بالإضافة إلى الدول الجوار الإقليمي كالجزائر وتشاد.

**مناهج الدراسة:** حيث لا يخلو أي بحث من الوصف والتحيل الذي يعتبر من المناهج التقليدية والتي لا زالت تستخدم في البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، والتي تكمن في رصد الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي لدول الساحل الإفريقي وواقع الإرهاب فيها، تم استخدام في هذا البحث المناهج التالية:

**المنهج التاريخي:** تم استخدام هذا المنهج لسرد ومعرفة الظروف التاريخية التي أنشأت ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، دون نسيان الدور المستعمر أيضاً في جعل المنطقة بحالة غير مستقرة منذ الاستعمار وبعد الاستقلال إلى غاية الآن.

**المنهج المقارن:** استخدام هذا المنهج لمقارنة مدى تهديد الخطر الإرهابي بين دول المنطقة وكذا على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى مقارنة جميع الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة في المنطقة.

**الدراسات السابقة:**

1-دراسة قدمها أحمد إبراهيم محمود بعنوان "الإرهاب الدولي في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة 2008". حاول الطالب من خلاله تحليل طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا والبحث في تطور جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا، حيث ركز بشكل كامل على تنظيم القاعدة في إفريقيا والأدوار التي تقوم بها.

2–دراسة قدمها إدريس عطية حول "الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 2011. حيث طرح الطالب إشكالية مفاده كيف يمكن أن تشكل الظاهرة الإرهابية تهديدا للأمن بكل أبعاده في القارة الإفريقية؟ وما الآليات المطروحة لمواجهتها؟ حيث تطرق فيها الطالب إلى تحليل كيفية التفاعلات الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، وكذلك الآليات الإفريقية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا.

3–دراسة قدمها Iulia-Simina حول" BOKO HARAM AU NIGERIA: UNE NOUVELLE FORME DE TERRORISME OU UN MOUVEMENT MILITANT RELIGIEUX" للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية: توجيه عام، تخصص علاقات الدولية، جامعة **لييج** في نيجيريا، 2016–2017. أين طرح الطالب إشكالية مفاده هل بوكو حرام يمثل شكلا جديدا من أشكال الإرهاب أو شكل جديد من أشكال التأميم في أفريقيا؟ حيث يرى الطالب أن وجود بوكو حرام في نيجيريا نتيجة غياب الدولة في بعض المناطق المكتظة بالسكان، وتطرق إلى طريقة القمع التي اتبعتها الحكومة تجاه عناصر بوكو حرام.

**المفاهيم الأساسية للدراسة:**

**الإرهاب:** هو استخدام لعنف مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف معينة، سياسية، إيديولوجية وغير ذلك، حيث يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها حكومات ضد مجموعات معينة. فالإرهاب مصطلح فضفاض، وهناك العديد من المعاني التي يمكن أن يشملها، ويستخدم لإضفاء مزيد من على طرف بالمقارنة بطرف آخر. كما أن الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي الذي يمكن أن تلجأ إليه كل القوى السياسية. والإرهاب هي ظاهرة معقدة يمكن دراستها من وجهات نظر متعددة، سياسية اقتصادية، اجتماعية، قانونية... ومهما كانت المقاربات المعتمدة في تعريف الإرهاب، تبقى مسألة إشكالية تعريف لهذه الظاهرة.

**الأمن:** هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع. ويمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المُركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. هناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمى إلى توفير الحماية والأمن للأفراد. أما مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي.

في هذا الإطار يمكن التفريق بين كل من مفهوم التهديد، والتحدّي، والخطر، حيث ينطوي تحت هذه المفاهيم الغموض وصعوبة التفريق نظرا للتشابك والتداخل بينها:

**التهديد:** هو حالة من القلق تجاه مجموعة من المشاكل المباشرة.

**التحدّي:** عادة ما يستخدم مصطلح التحدّي مرادف للتهديد، أين ارتبط مصطلح التحدّي بالأمن "الحديث" غير التقليدي المتعلق أكثر بالبيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة. هي تلك المشاكل أو الصعوبات أو الأخطار التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها. أين زادت العولمة من مستوى التحديات العالمية، مثل الصراعات البعيدة، الأوبئة، فشل المحاصيل، تقلُّبات العملة...

**الخطر:** هو خاصية أو صفة تطلق على شيء يلحق الضرر، وبالتالي يمكن تلخيص بكونها نتيجة الخسائر المحققة بحيث أنها تحتوي على مركبة أساسية وهي المستقبل، والذي يتمثل في امتداد الخسائر المتوقعة في الحاضر على مدى المستقبل مع نقص الثقة.

**منطقة الساحل الإفريقي:** يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً شاملة بالتالي: أرتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، جنوب الجزائر، موريتانيا، والسنغال، وأضيفت نيجيريا بالمنطق الاقتصادي.

**صعوبات الدراسة:**

1-من بين الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذه الدراسة، إذ لا ترجع كما جرت العادة إلى نقص في المراجع، وإنما بالعكس إلى كثرتها وتنوعها، مما أثر على قدرة الطالب في تصنيفها وتحليلها في الفترة المحددة للدراسة.

2-طبيعة الموضوع في حد ذاتها التي تمتاز بالكثير من التعقيد والغموض، والوصول إلى المعلومات الدقيقة لهذا الموضوع.

3-الوقت المحدد لإعداد الدراسة لم يسمح لنا بترجمة العديد من المراجع الأجنبية المختصة في الدراسة.

**هيكل الدراسة:** تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كالتالي:

حيث يركز الفصل الأول على الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، تم تقسيمه إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول تحديد لمفهوم ظاهرة الإرهاب الدولي، مع تصنيفه وتطوره، وتحديد المفاهيم المتداخلة مع الإرهاب، لتبيين الإطار المفهومي لهذه الظاهرة. ثم المبحث الثاني المتعلق بالمقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب، بحيث يتناول المقاربة الأمنية، مع نظرية الحرمان النسبي، والمقاربة النفسية والاجتماعية في تفسيرها وتحليلها لظاهرة الإرهاب الدولي، وإسقاطها على الساحل الإفريقي محل الدراسة.

بالنسبة للفصل الثاني، طبيعة التهديدات والمخاطر الإرهابية في الساحل الإفريقي، يتم التركيز فيها حول المعطيات العامة عن الساحل الإفريقي، لتحديد المجال الجغرافي للمنطقة، وطبيعة المجتمع وسمات الأمن فيها، مع البحث عن الحركيات السببية لنشأة الظاهرة الإرهاب في المنطقة، بالإضافة إلى رسم خارطة التنظيمات الإرهابية التي تنشط في الساحل الإفريقي "محل الدراسة"، وما تشكله من التهديد والخطر.

يقوم الفصل الثالث لهذه الدراسة على استراتيجيات مكافحة الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، تم تقسيمها إلى الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لمكافحة الظاهرة الإرهاب في المنطقة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الدولية منها الفرنسية والأمريكية، في ظل التنافس الثلاثي الفرنسي الأمريكي الصيني في المنطقة، بالإضافة إلى استراتيجيات المنظمات الإقليمية والدولية، منها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وأخيراً التطرق إلى التقييم ومستقبل الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

# الفصل الأول: التأصيل ألمفاهيمي والنظري لمحددات الدراسة.

يعتبر ظاهرة الإرهاب الدولي من المواضيع الرئيسية التي تهتم بها المجتمع الدولي، ويتصدر قائمة أعمالها، خصوصاً غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بحيث أصبحت الظاهرة تهدد السلم والأمن للمجتمعات البشرية حيثما كانوا وأينما وجدوا. غير أن الظاهرة الإرهاب لازالت تشوبه الكثير من الغموض والتعقيد حول تحديد المفهوم لهذه الظاهرة، من طرف الدول، ومحاولة البحث من طرف الأكاديميين والدارسين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في الوقت الحالي.

في هذا الفصل سنحاول تفكيك مفهوم الإرهاب من خلال البحث عن التعريف الإجرائي والبحث على إيجاد المقاربات والنظريات المناسبة في تفسير وتحليل الظاهرة الإرهاب. حيث تم تقسيم هذا الفصل من خلال ما يلي:

**المبحث الأول: مفهوم الظاهرة الإرهاب الدولي**

**المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب**

## المبحث الأول: مفهوم الإرهاب الدولي

لدراسة مفهوم الإرهاب الدولي والوصول إلى تعريف علمي وقانوني للإرهاب لابد من الإشارة إلى التعريف اللغوي للإرهاب، مع بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى التعريف المنشود.

### المطلب الأول: تعريف الإرهاب الدولي

تشير مسألة تعريف الإرهاب الدولي العديد من المشكلات التي تعترضها مجموعة من الصعوبات، لعدم الاتفاق على تحديد مضمونه، حيث لا تزال وضع تعريف متفق لظاهرة الإرهاب الدولي واحدة من المشكلات الصعبة الحل. [1]

**أولا: الإرهاب لغة:** الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، حيث المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب أو الإرهابي وذلك لأنها حديثة الاستعمال، وأقرّ المجمع اللغوي كلمة الإرهاب كمصطلح حديث وأصلها رَهَبَ أي خاف، والإرهاب هو مصدر الفعل أرهب، أين أطلق مجمع اللغة العربية في معجم الوسيط "الإرهابيين" بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية. [2] والإرهاب هو الخوف والفزع، فكلمة الإرهاب تشتق من الفعل "أرهب" ويقال أرهب فلانا: أي خوفه وأفزعه. [3]

أما في اللغة الإنجليزية Terrorism مصدر كلمة Ters والتي ترجع في أصولها إلى الكلمة اللاتينية وتعني الترويع أو الرعب أو الخوف. وفي اللغة الفرنسية نجد كلمتي Terreur، Terrorisme لها نفس المعاني السابقة، من الترويع والرهبة والخوف باستعمال العنف. [4]

---

[1]–جمال زايد، هلال أبو عين، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، ((د ب ن)، عالم الكتب الحديث، 2007)، ص.18.

[2]–مسعد، عبد الرحمن زيدان، **الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام**، (القاهرة، دار الكتاب القانوي، 2009)، ص ص.41.42.

[3]–ياسين، طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية**، (عمان، دار الثقافة، 2011)، ص.23.

[4]–محمد، عبد المطلب خشن، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص ص.41.43.

بيد أن في القاموس الفرنسي "**لاروس**" Larousse الإرهاب Terrorisme بأنه "مجموعة أعمال العنف والترويع تجاه الخصم لتحقيق أهداف سياسية". [1] مما سبق يتضح أن التعريف اللغوي للإرهاب سواء في اللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، يشترك بينها أعمال العنف والرعب والخوف بغرض تحقيق أهداف معينة.

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي للإرهاب:** حيث هناك العديد من التعريف الإصلاحي للإرهاب نذكر من بينها:

**1-منظور الفقه الإسلامي للإرهاب:** اتسم الفقه الإسلامي بشموليته لكافة مناهج الحياة وبيان الأحكام الشرعية لمختلف المجالات من عبادات ومعاملات وأخلاق، من ضمن ما تناولته الأحكام الشرعية كافة أنواع الجرائم التي يتعرض لها المجتمع، حيث جاء الإسلام محارباً للجريمة بأنواعها المختلفة. من بين الجرائم التي حاربها الإسلام جريمة الإرهاب بأشكاله وصوره المختلفة. [2] في قوله تعالى﴿ إِنَّمَا جَزَاؤُاْ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلواْ أو يُصَلَّبُواْ أو تُقَطَّعَ أيدِيهِم وَأرجُلُهم مِّن خِلافٍ أو يُنفَواْ مِنَ الأرضِ ذَلِكَ لَهُم خِزيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُم فِي الأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمُ ﴾. [3] وقوله تعالى﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا استَطَعتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الخَيلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُم وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِم لَا تَعلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُم وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيكُم وَأَنتُم لَا تُظلَمُونَ ﴾. [4] حيث نجد المعاني الرهبة التي جاءت في القرآن الكريم تدل على معنى الخوف والخشية.

**2-التعريف الفقهي للإرهاب:** إن الإرهاب ليس من المواضيع السهلة الذي يمكن الوقوف على تعريف موحد، حيث اختلفت وتباينت حوله الآراء، لأنه مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى لأكثر من موقف. أين يُعرّف الإرهاب الدولي بأنه: كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة

---

[1]-François Gere، Dictionnaire de la Pensée stratégique، Larousse،2000. P.269.

[2]-محمد بن عبد الله، العميري، **موقف الإسلام من الإرهاب**، (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2004)، ص.345.

[3]-سورة المائدة، الآية 33.

[4]-سورة الأنفال، الآية 60.

بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة. [1] حيث عرَّفه الفقيه **جيفانوفيتش** Givanovitch بأن الإرهاب هو بمثابة (أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أيّ كان، والتي تتمخض عن الإحساس بالخوف بأي صورة). [2]

حيث تعريف الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولي، يرى **إريك ديفيد** Eric David أن الإرهاب: "هو أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو دينية". كما عرَّف **عبد الواحد الفار** الإرهاب بأنه (مجموعة من أعمال العنف التي تؤدي إلى خلق حالة شديدة من الخوف والرعب نتيجة ما تحدثه هذه الأفعال من أخطار على حياة الفرد أو الجماعة، نتيجة لما تسببه من دمار الممتلكات العامة والخاصة). [3]

بينما يرى الفقيه **إبراهيم العناني**، أن هناك سمة أساسية تميز العمل الإرهابي وتدفع إلى تجريمه ومعاقبة مرتكبيه، وهو التخويف والترهيب والترويع، سواءً عن طريق الوسائل المؤدية إلى ذلك أو عن طريق التهديد باستخدامها، مادام الغرض غير مشروع من الناحية القانونية. [4]

**3-المنظور السياسي في تعريف الإرهاب:** حيث نجد الموسوعة السياسية التي عرّفت الإرهاب بأنه: استخدام العنف بشكل غير قانوني أو التهديد به لتحقيق هدف سياسي، ويشمل عمليات الاغتيال والتعذيب والتخريب بغية هدم المعنويات والحصول على هدف معين. [5]

---

[1]-ياسين، طاهر الياسري، مرجع سابق، ص ص.26. 29.

[2]-عبد القادر، زهير النقوزي، **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي**، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، ص. 22.

[3]-رشدي، شحاتة أبو زيد، **السياحة والإرهاب في ضوء أحكام الفقه الإسلامي**، (الإسكندرية، دار الوفاء الطباعة والنشر، 2008)، ص ص.211.212.

[4]-سامي جاد، عبد الرحمن واصل، **إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام**، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003)، ص.50.

[5]-عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون، **موسوعة السياسية**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن))، ص.153.

**موقف الأمم المتحدة من الإرهاب:** منذ إنشاء الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي تمثل كل دول العالم، تحاول تلمس تعريف جامع للإرهاب، ووضع قوانين لأفعال يراها البعض مشروعة ويراها البعض محرمة، كل من وجهة نظره وفق مصالحه، والمعايير التي يستند إليها، ولم تكن المعايير المستندة على القيم، ومفاهيم تلك القيم هي التي تحدد نطاق الاختلاف في هذا المجال. [1]

حيث يرجع السبب الرئيس في عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى تعريف محدد لظاهرة الإرهاب الدولي حتى الآن، بحيث أن غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية عند تعامل كثير من الدول مع القضايا المتعلقة بالإرهاب الدولي، فبعض الدول مثلاً تنظر إلى الحركات التحررية أو الانفصالية على أنها حركات إرهابية، بينما تعتبر حركات أخرى مماثلة مشروعة مع تقديم الدعم المادي والمعنوي لها، مثلاً تعتبر الولايات المتحدة الحركات التحررية في فلسطين ولبنان حركات إرهابية، بينما ساندت حركات مماثلة في تيمور الشرقية وجنوب السودان وإقليم كشمير بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية. [2]

إن غياب التعريف المحدد للمفهوم يجعل كل دولة قوية تحاول توظيفه لصالحها، مدّعية أن ما يقوم به أعداؤها هو عمل إرهابي وأن ما تقوم به ليس سوى مكافحة لهذه الظاهرة، حيث كلما كانت الدولة أقوى ذات نفوذ استطاعت توظيف هذا المفهوم الغامض بما يخدمها. [3]

**تعريف وزارة الخارجية الأمريكية الصادرة في أبريل 2001:** ترى الإرهاب بأنه العنف المتعمد تجاه المدنيين أو أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، غالبا ما تحركه دوافع سياسية. [4]

---

[1]–فرغلي، هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، ((د ب ن)، دار الوافي للنشر، 2006)، ص.ص53.52.

[2]–فتوح، أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص.28.

[3]–نفس المرجع، ص.30.

[4]–عمراني، كربوسة،" الحركات الاسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص.45.

**تعريف الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب لعام 1999:** تضمن الاتفاقية الإفريقية التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية في القمة ال 35 للمنظمة لسنة 1999 والتي انعقدت في الجزائر، حيث تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على أنه "أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية الدولية، وكل عمل يهدد الحياة أو السلامة البدنية، وكل عمل يسبب الخوف والرعب في نفوس الأفراد والجماعات والتسبب في دمار الممتلكات الخاصة والعامة وإحداث حالة عدم الاستقرار، وإيجاد حالة من العصيان المسلح داخل الدولة". [1]

**التعريف الإجرائي للإرهاب الدولي:** "هي أعمال العنف التي تقوم بها مجموعة من الأفراد والجماعات في إطار منظمة ما، وإلحاق الضرر للممتلكات العامة باستخدام أبشع الطرق والوسائل العنيفة في الأماكن العامة، وتتجاوز هذه الأعمال الحدود الوطنية للدول من أجل تحقيق أهداف معينة سواء السياسية أو الأيديولوجية".

من خلال عرض مجموعة من المحاولات الفردية والجماعية المتعددة حول تعريف الظاهرة الإرهاب بمختلف جوانبها، حيث نجد هناك صعوبة في تعريف موحد للإرهاب بشكل عام. على أية حال تم تعريف الإرهاب من الجهات المختلفة كل حسب الرؤية والجهة التي تخدم مصالحه السياسية أو الاقتصادية، حيث يعود هذا الاختلاف في صعوبة تعريف الظاهرة الإرهاب لأن مصطلح "الإرهاب" بحد ذاته مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى. حسب الباحث عمراني كربوسة حول صعوبة إيجاد تعريف محدد لظاهرة الإرهاب بقوله، إذا عُرِف السبب بطل العجب التي توظِّفه الدول الكبرى لمصطلح الإرهاب حسب ما تتوبه مصالحها السياسية والاقتصادية.

كما صنفت فرنسا إبان فترة الاحتلال الثورة الجزائرية بأنها منظمة إرهابية رغم أنها ليست كذلك، وكذلك محاولة بعض الدول الغربية تصنيف للمقاومة الفلسطينية التي تدافع عن أراضيها وحقوقها من طرف الكيان الصهيوني، حيث المتتبع يجد هناك مزاوجة بين الإرهاب والإسلام، وتصنيف المسلمين بالإرهابيين

[1]–الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، على الرابط التالي:
www.panapress.com/12-293835-12 (14.12.2016)

والخوف والكراهية من الجالية المسلمة القاطنة في الغرب ومحاولة تضييقهم في العديد من المؤسسات، على الرغم أن التاريخ أثبت أن الإسلام والمسلمين لا يَدعون إلى العنف والعدوان على الآخر. بالتالي عندما تحدث أية عملية إرهابية في دول الغرب مباشرة يكون المتهم الأول في تنفيذ العملية هي الجالية المسلمة الموجودة برمتها من دون أدنى تمييز أو تحديد الجهة التي ارتكبت العملية الإرهابية. [1]

**المطلب الثاني: تطور وتصنيف ظاهرة الإرهاب.**

تعد ظاهرة الإرهاب ظاهرة قديمة قِدم التاريخ حيث عَرفت المجتمعات البشرية قديما وحديثاً بأشكاله المختلفة ومع تطور الإنسان أصبح الإرهاب يتطور ويأخذ شكلاً جديداً مواكباً للتطور البشري.

**أولا: تطور ظاهرة الإرهاب:** إن اللجوء إلى العنف والقوة أمر فطري، لجأ إليه الإنسان منذ القدم لتأكيد ذاته، أو الاستغلال لأخيه الإنسان، إلا أن فكرة الإرهاب والعنف الكامنة في النفس البشرية تطورت بتطور الإنسان ومحيطه، فانتقلت من المحيط الفردي والشخصي للإنسان لتكتسب المنحى الشمولي للمجتمع من معطيات إنسانية واجتماعية واقتصادية. [2]

الإرهاب ظاهرة اجتماعية قديمة عرفتها جميع الحضارات الإنسانية على مر العصور، فالمؤلفان الفرنسيان **جيرارد تشاليباند، وأرنود بلين**، يذكران في كتابهما (تاريخ الإرهاب من العصور القديمة إلى القاعدة) أن الفعل الإرهابي كعمل إجرامي جماعي، كان أول من قام به اليهود ضد سلطة الرومان. وبعد ظهور الإسلام لم يعرف العالم حركات إرهابية تنتمي إلى العالم الإسلامي وتتخذ من العنف وسيلة للوصول إلى أهدافها، سوى (حركة الحشاشين) التي أسسها (الحسن الصباح) المنسوب إلى الطائفة الإسماعيلية النزارية. حسب ما يرى المؤلفان الفرنسيان فإن الإرهاب كعمل إجرامي هو نتاج الحضارة الغربية فكراً وممارسة. [3]

---

[1]–عمراني، كربوسة، "ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات"، في دراسات دولية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، (جوان 2016)، ص.2.

[2]–جمال هلال، زايد أبو عين، مرجع سابق، ص.12.

[3]–فرغلي، هارون، مرجع سابق، ص.30.

يرجع استخدام مصطلح الإرهاب في العصر الحديث إلى حقبة الثورة الفرنسية التي استخدمت فيها مصطلح الإرهاب وذلك لوصف النظام السياسي الحكومي الذي ظهر في الفترة ما بين 1793-1794 حيث اعتمد على السجن والاعتقال والاعدام كأسلوب سياسي لقمع المتمردين والخارجين على الحكومة. [1]

حيث ساعدت وسائل الاتصالات الحديثة من سهولة التنقل واستخدام التكنولوجيا المتطور على انتشار السريع لظاهرة الإرهاب، حيث استغلت الجماعات الإرهابية هذه التقنيات خلال عملياتها ونشر جرائم القتل والذبح في وسائل الإعلام وبالتالي إشاعة الخوف والرعب في النفوس. فالعقيدة الفكرية السائدة في مجتمع من المجتمعات أو عصر من العصور هي التي تحدد مدى قبول أو رفض أي فعل من الأفعال، ومدى اتفاق هذا الفعل مع ما تؤمن به وتدافع عنه، ولكن على امتداد التاريخ منذ نشأة الإنسان كان الإرهاب يمثل الشر في أي مجتمع، وكان مرفوضاً على امتداد التاريخ. وبالتالي ظاهرة الإرهاب في العصر الحديث نتيجة لتطوره أصبح يستخدم كبديل للحروب التقليدية، ذلك أن مصطلح الظاهرة الإرهاب قد يستخدم لإثارة الأحداث الدولية والتوتر لدى الدول المعادية، وبعد ظهور ملامح النظام الدولي الجديد أين أفرز هذا الواقع أنماط جديدة من المنظمات الإرهابية في نشاطها ووسائل أكثر تطورا وأشد خطرا. [2]

مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 ذُروة تطور طويل لظاهرة الإرهاب الدولي، حيث هذا التطور لا يقتصر على مضمون العمل الإرهابي وطبيعته بحد ذاته بقدر ما يشمل متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، ويعد العامل الرئيسي إزاء التحول في أشكال ظاهرة الإرهاب الدولي. [3] على الرغم من أن الظاهرة الإرهابية قديمة قدم الوجود البشري ذاته، غير أن العالم القديم لم يعرف ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود الوطنية ليصبح ظاهرة دولية.

---

[1]-سعد عبد الله، المشوح، **العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2007)، ص.3.

[2]-جمال هلال، زايد أبو عين، مرجع سابق، ص ص. 86.88.

[3]-فتوح، أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص32.

**ثانيا: تصنيف ظاهرة الإرهاب:** إن العمل الإرهابي إما يكون إرهاباً محلياً محصوراً داخل إقليم الدولة، إما أن يكون إرهاباً دولياً واسع النطاق أين يمتد نشاطه إلى دول أخرى برعاية من دولة أو أكثر أو من جماعات سياسية أو أفراد.

**1-تصنيف ظاهرة الإرهاب حسب نطاقه:** تم تقسيمه إلى قسمين، الإرهاب المحلي والدولي كالتالي:

أ-**الإرهاب المحلي:** هو الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحدودة داخل نطاق الدولة ولا تتجاوز حدودها وتستهدف تغيير نظام الحكم في البلد، فهذا النوع من الإرهاب ليس له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، حيث تكون أجندة القائمين بالإرهاب محلية، فهو عنف ينحصر داخل الدولة. على اعتبار أن ظاهرة الإرهاب يوصف بأنها ظاهرة داخلية عندما يرتكب الفعل داخل الحدود الإقليمية لإحدى الدول، ويكون الضرر بمصالحها فحسب، بحيث تحدد مسؤولية المنفذ وفقاً للقوانين والإجراءات الداخلية التي تتخذها الدولة المعنية في مواجهته. [1] حيث يقوم الأفراد أوالجماعات بعمليات إرهابية ضد الدولة أو المؤسسات الحكومية والمرافق العامة وضد أفراد الشعب بدون تمييز بغية زعزعة الاستقرار وعدم الطمأنينة تمهيدا لإسقاط الحكومة. بينما يرى البعض أن إرهاب الأفراد والجماعات ما هو إلا رد فعل على إرهاب الدولة التي كانت سبّاقة في ممارسة الإرهاب وتحتكر بالفعل أدوات إرهاب الشعب، بالتالي يرى هؤلاء أن الإرهاب الممارس من قبل الإفراد والجماعات هو بدافع اليأس والانتحار يطلق عليه بإرهاب الضعفاء. [2]

في حين يرى جانب من الفقهاء أن الإرهاب الداخلي لم يعد له سوى الاسم، حيث إلغاء الحدود بين الدول بوجود شبكات تدعم الإرهاب في كل مكان، أين أصبح ظاهرة الإرهاب المحلي صورة نادرة الحدوث نظراً لتشابك المصالح الدولية وتعقد الروابط والعلاقات على مستوى العالم. [3] الإرهاب المحلي أو الداخلي

---

[1]-عبد القادر، زهير النقوزي، مرجع سابق، ص.40.

[2]-يوسف، كوران، **جريمة الإرهاب والمسئولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي**، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص.47.

[3]-جميل، حزام يحي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، ص ص.26.27. على الرابط التالي:
http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf (18.12.2016)

يفترض أن تكون محلية في جميع عناصره، من حيث التنفيذ أو التخطيط أو القائمين به أو الضحايا أو المصالح المستهدفة، لو كان هناك عنصر واحد خارجيا لأصبح الإرهاب دوليا.

**ب-الإرهاب الدولي:** يصبح الإرهاب دولياً عندما تتوافر فيه الصِّفة الدّولية في أحد عناصره، ذلك عندما يكون أحد الأطراف دولياً، سواء الأماكن أو الأشخاص، يتميز بصفة أجنبية، حينها يكون الإرهاب دولي. حيث الإرهاب الدولي يكون الجرائم والآثار التي تخلفها سواء المباشرة أو غير المباشرة تكون في أكثر من دولة.

بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل في الوقت الحالي إيجاد عمليات إرهابية غير دولية، يعود ذلك إلى التداخل والتشابك في المصالح والأهداف بين الدول وتتأثر المصالح الدولية بأحداث محلية، حيث العولمة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، بحيث يمكن تدعيم العمليات الإرهابية وتمويله عبر العالم عن طريق الشبكات الانترنت، وبالتالي يكون التأثير عالمي أو دولي.

**2-تصنيف ظاهرة الإرهاب من حيث مرتكبيه:** تم تقسيمه إلى عدة أقسام كالتالي:

**1-1-إرهاب الأفراد والجماعات:**

أ-الإرهاب الثوري: بهدف إحداث تغييرات ثورية في بنية المجتمع.

ب-الإرهاب العادي: بهدف الحصول على مكاسب مادية بعيدة عن الأهداف السياسية.

ج-الإرهاب الديني.

1-2-**إرهاب الدولة:** رغم الاختلاف في وجهات نظر الفقهاء حول إمكانية ممارسة الإرهاب من قبل الدولة وبالتالي لصق تهمة الإرهاب للدولة، غير أن جانباً من الفقهاء يعتبرون أن الدولة تمارس من إرهاب حقيقي ضد معارضيها السياسيين بل أحياناً ضد فئة قومية أو دينية أم مذهبية. [1]

[1]-يوسف، كوران، مرجع سابق، ص ص.47.48.

**3-تصنيف ظاهرة الإرهاب حسب الهدف:** يتطلب هذا التصنيف إلى نوعين كالتالي:

أ-الإرهاب العقائدي: تتحكم الأفكار العقائدية في كثير من الأعمال الإرهابية بدوافع فكرية وإيديولوجية.

ب-الإرهاب القومي (العرقي) أو العنصري: أين تستخدم بعض الجماعات القومية المدافعة عما تراه من حقوقها القومية السليبة تستخدم شتى الأساليب لنيل حقوقها القومية. [1]

**4-أساليب الإرهاب:** حيث الأسلوب التي يعتمد عليه الإرهابيين عديدة من بينها:

أ-اختطاف الطائرات

ب-أخذ الرهائن

ج-استخدام المتفجرات

د-الاغتيال

و-إشاعة الخوف في النفوس

**المطلب الثالث: الإرهاب والمفاهيم المتداخلة**

يتداخل بين مفهوم الإرهاب وبعض المفاهيم الأخرى التي ترتبط بالعمل الإجرامي، كالعنف السياسي، والجريمة السياسية والجريمة المنظمة وغيرها حيث يتم التوضيح بين الإرهاب وهذه المفاهيم.

**أولا: الإرهاب والعنف السياسي:** العنف السياسي عرفه **تيد هندريش** Ted Hondrich بأنه "اللجوء إلى القوة لجوءاً كبيراً أو مدمراً ضد الأفراد أو المؤسسات، لجوءاً إلى قوة يحضرها القانون موجها لإحداث تغيير في النظام السياسي أو نظام الحكم، أو موجه لإحداث تغيير في المجتمع".

بينما يرى **حسين توفيق إبراهيم** العنف السياسي بأنه "جميع الممارسات التي تضمن استخداما فعليا للقوة، لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية، وهذه الممارسات سواء كانت فردية أو جماعية، منظمة أو غير منظمة".

[1]-يوسف، كوران، مرجع سابق، ص.50.

على الرغم من التشابه والتداخل بين والعنف السياسي والإرهاب حيث توجد هناك فوارق دقيقة بينها:

1- كثيرا ما تهدف العمليات الإرهابية إلى تحويل الأنظار إلى قضية تهم الإرهابيين فتحاول جذب الانتباه إليها عبر وسائل الإعلام لتأثير على سلوكيات محددة في الرأي العام، بينما العنف السياسي يسعى القائمون به إلى تحقيق الأهداف ليس بالضرورة إثارة الرأي العام.

2- إن العنف وسيلة أو أداة تسعى جهة ما من خلالها تحقيق أهدافها، بينما الإرهاب يكون ناتجاً عن العنف.

3- القائم بالعمل الإرهابي ينظر إليه على أنه مرتكب لجرم قتل الأبرياء، أما مرتكب العنف السياسي فهو ذا انتماء سياسي أو ايديولوجي ويحظى بشرعية ثورية أو اجتماعية. [1]

**ثانيا: الإرهاب والجريمة السياسية:** الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون فيها الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو تكون بدوافع سياسية، ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة تعتبر جريمة سياسية مادامت تهدد سلامة الدولة داخلياً وخارجياً وهي جرائم عادة ترتبط بالاضطرابات السياسية. [2]

حيث عرَّفت المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في **كوبنهاغن** سنة 1935، أن الجريمة السياسية بأنها الموجه (ضد نظام الدولة أو مباشرة لوظائفها، أو ضد حقوق المواطنين المستمدة من هذا النظام).

بينما عرَّفه الفقيه **فيدال مانويل** الجريمة السياسية بأنها (الجريمة التي تنطوي على معنى الاعتداء على نظام الدولة السياسي سواء من جهة الخارج أم من جهة الداخل) كما عرَّفها **لومبروز** بأنها "كل اعتداء على الحقوق التي وضعتها الأكثرية لحماية واحترام النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ارتضتها لنفسها".

---

[1]-ياسين، طاهر الياسري، مرجع سابق، ص ص.47.48

[2]-يوسف، كوران، مرجع سابق، ص.63.

حيث اختلفت الآراء الفقهية حول الجريمة السياسية حيث نادرا ما توجد هناك جريمة سياسية خالصة تقع على السياسيين فقط، بل أحيانا توجد جرائم سياسية يتم الاعتداء على حق السياسيين وغير السياسيين لكنها تتصل على نحو وثيق باضطراب سياسي. [1] نتج عن هذا الاختلاف اتجاهان:

1. **الاتجاه الموضوعي أو المادي:** هذا الاتجاه يركز على طبيعة الفعل الإجرامي والمصلحة التي يقوم بإصابتها وفقاً لموضوعها، فإذا كان الفعل الإجرامي يُصوَّب نحو مصلحة الدولة ومؤسساتها الحكومية داخل أو خارج الدولة، أو الحقوق السياسية للمواطنين فإن هذه الجريمة تكون سياسية.
2. **الاتجاه الشخصي أو الذاتي:** يرى هذا الاتجاه يجب التمييز بين الجريمة العادية والجريمة السياسية، حيث أن الأخير له دوافع وحوافز نبيلة فيما يكون الأول ذات دوافع أنانية.
3. **هناك اتجاه ثالث بين الاتجاهين الأول والثاني:** حيث حدد الجريمة السياسية وفق هذا الاتجاه، أن مِعيار تصنيف جريمة ما بالسياسية هو محل الجريمة وشخص الفاعل ونوع الفِعل والباعث على حد سواء.

الجدير بالذكر أن الكثير من الاتفاقيات والقوانين والتشريعات الوطنية والدولية فرّقت بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، حيث أن الجرائم السياسية يترتب عليها نتائج وآثار قانونية ترتبط بالعقوبة والعفو عنها، ومن حيث تسليم المجرمين السياسيين بدعوى عدم تشكيلهم خطرا على المجتمع، عكس الاتفاقيات الدولية التي تلزم بتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية. [2]

من خلال التوضيح يمكن القول، تشترك الجريمتان الإرهاب والجريمة السياسية في أن كلاهما تستخدم فيها وسائل العنف، ولهما نفس الدوافع السياسية رغم عدم وضوح الأهداف السياسية للإرهاب بقدر ما هو موجود في الجريمة السياسية، غير أن مرتكب الجرائم الإرهابية أحياناً تحركه دوافع مثل القيم والإيديولوجية.

---

[1]–عبد القادر، زهير النقوزي، مرجع سابق، ص.64،63.

[2]–يوسف، كوران، مرجع سابق، ص ص.67.70.

**ثالثا: الإرهاب والجريمة المنظمة:** حيث لا يوجد تعريف موحد للجريمة المنظمة سواءً في التشريع أو الفقه بسبب اختلاف رؤية المشرع للجريمة في مختلف الدول، تبِعاً لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث لا يوجد تعريف واضح للجريمة المنظمة يحظى باتفاق دولي. إن الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة عرفت صورتها التقليدية في جماعات المافيا Mafias كالمافيا الإيطالية وعصابات المثلث الصينية وعصابات الياكواز اليابانية ومجموعة الكارتل الكولومبية والمافيا الأمريكية والروسية منذ زمن طويل. [1] تعد الجريمة المنظمة من الأنشطة الاجرامية المتنوعة والمعقدة، والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة، تهيمن عليها جماعات لديها من القوة والتنظيم، وتتّسم بقدر من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش، تهدف الجماعات من خلال هذه الجريمة إلى تحقيق الربح المالي واكتساب السطوة والنفوذ باستخدام أساليب متعددة. [2]

**تعريف الانتربول للجريمة المنظمة:** جاء في الندوة الدولية حول الجريمة المنظمة التي عقدت في فرنسا في مايو 1988 أن الجريمة المنظمة: أية جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف أساساً إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية. [3] وتتركز الجريمة المنظمة على عمليات القتل والتخريب وتهريب المخدرات وترويجها والأعمال غير المشروعة، كما طوَّرت عملياتها لتشمل تجارة وتهريب الأسلحة على المستوى الدولي، إذ يمكن القول إن العنف سمة من السمات الأساسية للجريمة المنظمة فهناك عوامل مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة منها:

1. طبيعة العمل الذي تتميز بها كل من التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة بالعنف والتنظيم والقيادة عبر مجموعات أو منظمات تخطط للقيام بعملياتها بسرية تامة.

---

[1]–أدبية، محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة**، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009)، ص ص.10.9.

[2]–جمال زايد، هلال أبو عين، مرجع سابق، ص.47.

[3]–أدبية، محمد صالح، مرجع سابق، ص.17.

2.كلاهما يسعى إلى إشاعة الخوف، في كثير من الأحيان يكون موجهاً للسلطات، فعصابات الجريمة المنظمة تفرض الرُّعب على الناس لتحصل على أموالهم، بينما التنظيمات الإرهابية ترهب المواطنين لإثارة الرأي العام ضد السلطات وإظهار عجزها عن حمايتهم. [1]

على الرغم من هذا التماثل فيما بين الظاهرتين الإرهابي والإجرام المنظم هناك نقاط اختلاف بينهما وهي: تختلف أهداف الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية ونشر فكر معين وبث الخوف لدى العامة لتوجيه الأنظار نحوها، عكس شبكات الجريمة المنظمة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها المادية والمكاسب الشخصية. كذلك من حيث نطاق العمليات الجماعات الإرهابية، تشمل نطاق أوسع مع الخسائر المادية والنفسية، بينما يتم عمليات الجرائم المنظمة غالباً على نطاق محدود ويترك آثار نفسية محدودة.

## المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب الدولي

هناك العديد من المقاربات النظرية التي تفسر ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث تم التركيز على المقترب الأمني ونظرية الحرمان النسبي والمقترب النفسي والاجتماعي في تفسير الظاهرة.

### المطلب الأول: المقاربة الأمنية

تركز هذه المقاربة على تحول مفهوم الأمن وتحول طبيعة التهديدات، حيث ارتبط الأمن ضمن المفهوم التقليدي بالجانب العسكري وكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية للحفاظ على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى، حيث نجد تعريف **أرنولد ولفرس** Arnold Wolfers للأمن، يقول إنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم. بيمنا ركزت الدراسات الحديثة للأمن من حيث ظاهرة الفقر

[1]–ياسين، طاهر الياسري، مرجع سابق، ص.49.

المتفشي في دول الجنوب في ظل هشاشة البنى السياسية والمؤسساتية لهذه الدول، يؤدي إلى بروز التصادم بين المجموعات الإثنية في إطار صراعها على الموارد. في هذا الإطار برز الاتجاه ما بعد البنيوي الذي يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، ليس في وسائل التهديد التي تعددت ولم تقتصر على الجانب العسكري ليشمل الوسائل الاقتصادية والإعلامية، حسب منظور ما بعد الحداثة فإن الأمن يجب ألَّا يقتصر على حماية الدولة وحدودها فقط، بل يفترض أن يتم الاهتمام بحماية الفرد والمجتمعات وتعزيز الرفاهية. [1]

بينما نجد **روبرت مكنمارا** Robert Mcnamara في كتابه "جوهر الأمن" حيث يقول الأمن يعني التطور والتنمية، سواءً منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. وأضاف "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كل المجالات سواءً في الحاضر أو المستقبل. [2] في هذا الاتجاه تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** أهم المدارس التي قدمت تحليلات نقدية للأمن، حيث طورت مقاربات جديدة لهذا المفهوم، من أهم رواد هذه المدرسة نجد **باري بوزان، أول ويفر، جاب دي وايلد**، حيث قاموا بتوسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات أخرى بدل التركيز على القطاع العسكري. [3]

حيث مكنت تحليلات **بوزان** Buzan فيما يخص توسيع مجال الأمن إلى قطاعات أخرى جديدة مثل الأمن الدولي والإقليمي والمجتمعي والفرد، من تشكيل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، ومهد الطريق لأصحاب مدرسة **كوبنهاغن** الذين ينتمون إلى البنيوية والحداثة، أين قامت الدراسات التقليدية للأمن من خلال وضع الدولة واتخاذها مرجعية لها، غير أن المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد

---

[1]–عادل، زقاغ "إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث عن الامن المجتمعي" على الرابط التالي:
www.geocities.com (25.11.2016)

[2]–زكريا حسن، "الأمن القومي"، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml (17.10.2014)

[3]–قط، سمير، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات**، (الجزائر، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2016)، ص.83.

التوسيع في التهديدات التي تمس بأمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن بمفهوم الأمن الإنساني. [1] أين عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدولة العاجزة خاصة في الدول الفقيرة، سواءً كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، بذلك يتم انحسار دور الذي تلعبه الدولة في التحكم بإقليمها وتنفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر ما يسمح بانتشار الأسلحة وظهور مختلف الظواهر الإجرامية.

من خلال ما سبق حيث يتضح لنا أن هذه المقاربة ترى في تفسيرها للإرهاب من التصور الأمني، حيث العلاقة التي تربط بينهما هو أمن الدولة والحفاظ على وحدة أراضيها من خلال التصدي العسكري للتهديدات الخارجية، ولم تولي الأهمية للجوانب الأخرى هذا في الطرح التقليدي للأمن، غير أن التصور الحديث للأمن يرى أنه لا يمكن الحديث عن الأمن من الجانب العسكري فقط، حيث مع نهاية الحرب الباردة عرَفت الأمن تحولاً في المفهوم، أين أصبح واسع النطاق لا يقتصر على جانب واحد فقط وإنما يشمل عدة مجالات، كالأمن الاقتصادي، الإقليمي، المجتمعي، الفرد، البيئي.

بحيث ترى أن تحقيق الأمن في العناصر المذكورة يقلِّل من المخاطر والتهديدات التي تواجهه الدولة والأفراد، بالتالي يجب تحقيق الأمن في كافة المجالات، خصوصا في ظل انتشار التكنولوجيا الاتصالات وسهولة تنقل المعلومات عبر المواقع التواصل الاجتماعي الذي يشكل الأمن الثقافي للمجتمع، والتي من خلالها تستقطب الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

إذ يمكن القول يجب أن يكون توافر الأمن في جميع المجالات حتى لا يجد الأفراد هفوة الإنخرط والإنضمام لجماعات العنف والتطرف وتكون الدولة والمجتمع في مأمن عن التهديدات.

---

[1]–مدوني، علي، " قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص ص.85.86.

غير أن ما يُعابُ على هذه المقاربة أنها ركّزت على الجانب الأمن فقط سواءً أكان ذلك أمن الدولة أو الدولي أو الاقليمي أو المجتمعي، بيد أن تحقيق وغياب الأمن وحده فقط لا يعني على الأغلب عدم انخراط الأفراد إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة، غير أن هناك عوامل أخرى تساهم في أن يصبح الشخص إرهابياً، كالعوامل النفسية والإيديولوجية المتشددة وغيرها.

**المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي**

الحرمان النسبي إدراك الفرد للتناقض بين ما يحصل عليه (أو ما تحصل عليه الجماعة الداخلية التي ينتمي إليها) محرومة من الموارد وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه أو ما يعتقد إنه يستحقه – أو تستحقه الجماعة التي ينتمي إليها، وما يحصل عليه الأفراد والجماعات الأخرى من الموارد وظروف الحياة. ويعد **روبرت جرر** الخبير في سلوكيات وحركات العنف هو من أقترح هذه النظرية عام 1970، حيث تم إعادة صياغتها من قبل **جي سي ديفيدز** 1973 ليتضمن الحرمان النسبي فجوة بين القيام بعمل التوقعات وإشباع الحاجات هو استجابة لإحباط سياسي ناجم عن مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والحاجات والأهداف الشخصية. [1] أين تركز منطق هذه النظرية حول الضغوط الاجتماعية أو الشدائد، التي تتمثل في التهجير وتحويل ملكية الأرض والجوع والفقر والإحباط والسخط. هذه الضغوط ينظر إليها على أنها المحرِّض المباشر والنهائي لأعمال العنف ضد النظام الاستعماري، أو الحكومة المستبدة الطاغية في الدولة المستقلة. [2]

حيث لا شك أن الفقر والجوع والشقاء والبؤس الناجم عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الشائعة بين الدول والمجتمعات نتيجة للنظام الاقتصادي القائم، هو ما يدفع أفراد وجماعات الفقيرة التي تعاني من الحرمان إلى اللجوء إلى القوة والعنف لضرب المصالح ونهب الموارد. للتعبير عن مشاعر آلية ناجمة عن

---

[1]–علي، عبد الرحيم صالح، **الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس**، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص.17.

[2]–الزوراء،" الإرهاب تعريفه نظرياته وأشكاله"، على الرابط التالي: (22.11.2016) file:///C:/Users/client/Desktop

الوضع القاسي، وبالأخص في قطاع الشباب مما يولِّد لديهم الشعور باليأس والإحباط يؤدي بهم إلى نوع من العزلة والاغتراب داخل المجتمع وبالتالي يصبح المجتمع قنابل موقوتة للعنف والإرهاب. [1]

تفسِّر هذه النظرية ظاهرة العنف والتطرف، حيث ترى إن الشعور بالنقص وعدم الرضا بالذات في المجتمعات الفقيرة التي ترى نفسها مهمشه، تعيش في بيئة تنعدم فيها ضروريات الحياة الكريمة وغياب التنمية إضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة بين أوساط العديد من حاملي الشهادات، الأمر الذي يؤدي إلى الاستياء والانضمام إلى جماعات العنف والتطرف.

بالتالي ينشأ الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبياً أكثر من بعض الأشخاص الأخرين في الجماعات الأخرى، أي أنه عندما يشعر الأشخاص بحرمان نسبي في حقوقهم بالمقارنة بجماعة أخرى فإنهم يُعبِّرون عن امتعاضهم واستيائهم. [2] فنقص التعليم والبطالة وغياب الترقية كلها عوامل تخلق شعوراً متزايداً بالإحباط والتطرف، عندما يتم افتقار الملايين من الناس وخاصةً الشباب، حيث لا يكون لهم أمل في المستقبل بالتالي يشعرون بإذلال الفساد تجاههم. عندما لا توجد أي منافذ يُعبّر بها الناس عن همومهم حينها يتفاقم الاستياء بينهم وبالتالي يصبح خطر حجم الاستقرار والتطرف على وشك. حيث في أي مكان لا يجد الشباب فيه فرص التعليم يصبحون أكثر عرضة للمؤامرة والأفكار المتطرفة.

بالتالي الحرمان النسبي لا يهتم في المقام الأول بالفقر والجهل. إنما يركز على تنمية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتغلب على انعدام الفرص لتلبية التوقعات المتزايدة. حيث الفئة المتعلمة الذين لديهم طموحات عالية، لكن في نفس الوقت لا توجد آفاق للتقدم هم الذين يوصفون بـ "**الناجحين المحبطين**"، وهم الذين يميلون إلى التطرف بشكل متزايد. [3]

---

[1]–جمال هلال، زايد أبو عين، مرجع سابق، ص.45.

[2]–بشيري عناد، مبارك، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، جامعة ديالي العراق، العدد 53، (أبريل 2013)، ص.79.

[3]-Omer Taspinar، Isis Recruitment and the Frustrated Achiver، http://m.huffpost.com/us/entry/6912460? (31.01.2017)

يعتبر السلوك العدواني ينشأ نتيجة الإحباط المستمر حيث الأفراد يجدون أنفسهم في حالة من عدم التوازن في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث الحرمان يؤدي إلى الإحباط الذي يتحول في النهاية إلى العدوان والتطرف.

يبدوا أن نظرية الحرمان النسبي تتوافق في تحليلها لظاهرة الإرهاب من جانب الحرمان السياسي والاقتصادي للمجتمع، فالحرمان السياسي، عدم المساواة السياسية للأقليات داخل الدولة ليست له علاقة قوية بين الإرهاب في تلك الدولة، كذلك الحرمان الاقتصادي للأفراد، أيضا قد لا تكون ذات صلة بالعنف أو الإرهاب. مع ذلك وجدت إحدى الدراسات الحديثة أن الانكماش الاقتصادي في الدول الديمقراطية ذات الدخل المرتفع له تأثير كبير على الإرهاب الدولي، ما يوحى بأن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي للفرد لا يزال يكون هاماً في تفسير الإرهاب. [1]

**المطلب الثالث: المقاربة النفسية والاجتماعية**

هناك العديد من المقاربات النفسية والاجتماعية التي تفسر ظاهرة الإرهاب الدولي يتم التطرق إلى المقترب النفسي والاجتماعي التي نراه ملائماً لخدمة الدراسة من خلال تفسيرها.

**أولا: المقاربة النفسية:** يرجع هذه المقاربة ظاهرة الإرهاب الدولي إلى الأسباب والعوامل النفسية، حيث حاولت تقديم تفسير لنمو الظاهرة الإرهابية.

1-**التحليل النفسي:** تعتبر مقاربة التحليل النفسي لـ **سيجمون فرويد** (1856-1939)، أن العنف والإرهاب والسلوك العدواني هو السمة الفطرية والغريزية للإنسان، وتوجد غريزتان مسئولتان عن ذلك وهما غريزة الحياة والموت اللتان تتحكمان عبر صراعهما الدائم في تشكيل السلوك التي تدفع إلى العدوان

[1]-Katja Skjolberg and Brynjar Lia، FACTS AND FICTION IN THEORIES OF TERRORISM-An Expanded and Updated Review of the Literature on Causes of Terrorism.

ومعارضة الحياة، بحيث يؤدي إلى الانتحار أو الاعتداء أو الحرب مما يدفع إلى العنف والقتل وإيذاء الآخرين. [1] ترجع هذا التحليل الصراعات العصبية إلى ظهور السلوك الإرهابي عند الأفراد من خلال:

أ-إحباط الرغبات الحياتية عن طريق الأنا: وفيه يحدث كبت وتحقير الذات أثناء الطفولة، فالأنا يعود مرة أخرى إلى التنظيم وتبقى الرغبات المكبوتة غير متاحة، ويتشكل للفرد أسلوب انتقامي في التعامل مع الآخر مثل غريزة التدمير أو الموت.

ب-التحويل للرغبات الأولية إلى أغراض عصبية: والتي تعتبر إشباع مؤقتة للرغبات الأولية المحيطة بالفرد.

ج-عدم الملائمة: وفيها يحدث ملائمة الكبت لدى الفرد واستنشاط الرغبات الأولية وذلك عند البلوغ فتصبح لدى الفرد صراعاً عصبياً، ويتجه إلى إشباعه في مراحل عمرية متقدمة الاتصال بالعالم الخارجي وتفريغ هذه الغرائز بناءً على تلك الرغبات. [2]

2-**الاضطراب العقلي:** تعد الاضطراب العقلي من أصعب الدراسات العلمية للسلوك والشخصية، حيث حاول الباحثين في مجال الصحة النفسية عن إيجاد علاقة ارتباطية بين الاضطرابات والأمراض النفسية وظهور السلوك الإرهابي لدى الفرد، ولم تجد الدراسات النفسية أي علاقة بين مرض الفصام والسلوك الإرهابي. [3]

في هذا الصدد حاولت دراسات عديدة أن تثبت العلاقة بين العنف والاضطراب العقلي، حيث نجد دراسة **زيترين** Zitrin 1976، والتي تناولت 867 ملفاً خاص بالمرضى في مدينة نيويورك، حيث وجدت أن توقيف الشرطة للمرضى العقليين يفوق معدل إيقاف المواطنين العاديين بأضعاف في الجرائم الخطيرة، جرائم

[1]-Randy Borum، Psychology of Terrorism، Louis de la Parte Florida Mental Health Institute ،University of South Florida، Department of Mental Health Law & Policy، 2004، P.12.

[2]-سعد عبد الله، المشوح، مرجع سابق، ص.07.

[3]-نفس المرجع، ص.16.

القتل، الاغتصاب، السرقة المسلحة، والاعتداء على الذات. أما دراسة **آدلر** Adler يرى أن العنف والعدوان يعد عاملاً هاماً في تفسير الأمراض النفسية. [1] يمكن القول إن المرض أو الاضطراب العقلي يرتبط بظاهرة الإرهاب عن طريق أعمال العنف، عندما يتم توظيف هذا العنف لتحقيق مكاسب سياسية أو دينية لمجتمع ما، لذلك ليس كل مضطرب عقلي إرهابي.

**ثانيا: المقترب الاجتماعي:** يتم التطرق من خلالها إلى اقتراب الفرضية السلبية إضافة إلى المفاهيم الدينية الخاطئة المنتشرة لبعض الأفراد لتفسير ظاهرة التطرف.

**1-فرضية الهوية السلبية:** استعمل **إريكسون** مفهوم الهوية السلبية للذات في نظرية تشكل الهوية [2] من هذا المنطلق يفترض عالم النفس السياسي **جين آن نوتسن** يرى أن الإرهابي يشعر بهوية سلبية، مثاله في ذلك إرهابي كرواتي كان أحد أعضاء الأقليات المضطهدة، إذ كان الإرهابي محبط وخائب الأمل نتيجة فشله في إكمال تعليمه الجامعي، نتيجة الفرضية الهوية السلبية يصبح الفرد إرهابيا. حسب **نوتسن** يعمل الإرهابي في الجماعة الإرهابية نتيجة مشاعر الغضب والعجز وافتقاره بدائل الحياة الكريمة، بذلك تتكون لدى الإرهابي هوية سلبية عن نفسه ويكره المجتمع الذي كون لديه هذه الهوية ومن ثم يرفض الدور المرغوب والصحيح لأفراد العائلة والمجتمع. [3]

غالباً ما يكون الأفراد الذين يصبحون إرهابيين عاطلين عن العمل ومنعزلين اجتماعياً ولم ينالوا حظهم من التعليم، حيث ينتمون إلى الجماعات الإرهابية لأنهم يشعرون بالملل والفراغ والرغبة في أن تكون

---

[1]-عزيرو سعاد، شرناعي، "البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الثالث، (ديسمبر 2013)، ص ص. 32.33.

[2]-يرى إريكسون أن هوية الفرد تتشكل من خلال اجتيازه مجموعة من الأزمات التي يواجهها في كل مرحلة عمرية، من خلال تفاعل الفرد مع العوامل النفسية والاجتماعية والحضارية تنمو شخصية الفرد لتصيغ هويته خاصة في مرحلة المراهقة إما بصورة إيجابية أو سلبية، لذا تظهر الهوية السلبية عندما لا يستطيع الفرد في هذه المرحلة من اكتشاف نفسه وتعرف على قدراته وأدواره وبالتالي يصل إلى تعريف خاص بذاته.

[3]-على عبد الرحيم، صالح، مرجع سابق، ص.18.

لديهم مخاطرات وأنشطة حماسية، لذلك يسعون إلى قضية توفر لهم الاحترام وبالتالي يندفع بعض الأفراد بالدرجة من خلال رغبتهم في استعمال مهاراتهم الخاصة مثل صنع القنابل وقد يندفع الشباب الأكثر تعلُّما نحو المصداقية الإيمان الديني. على العموم يصبح الشخص إرهابياً سواءً كان مثقفاً أم جاهلاً. [1]

**2-تأخّر سن الزواج:** حيث أن تأخر سِن الزواج لدى الشباب مما يؤدي بهم إلى الاندفاع والتهور وعدم الحسبان بشكل صحيح، فالزواج يخفف كثيراً من الحماسة لدى الشباب الأمر الذي يجعلهم مرتبطين بالأسرة والاعتناء بهم قبل الإقدام على أي عمل يعجّل حياته بسهولة، على غرار الشاب الذي يشعر بأنه وحيد وارتباطه بالمجتمع خفيف يسهل عليه التسرع في أي عمل يقتنع به. أين تشير نظريات السلوك الإجرامي على وجه الخصوص نظرية الضبط الاجتماعي لـ **هيرشي** إلى دور الضبط والارتباط بالمجتمع في تقليل السلوك المنحرف والسلوك المتهور. [2]

**3-المفاهيم الدّينية الخاطئة:** هناك العديد منها ويتم التركيز على ما يلي:

أ-**التعصب العقيدي والتطرف الديني:** يعد التعصب العقيدي أكثر صور التطرف حِدة، ويمكن أن يذهب سلوك المتطرفين فيه إلى مدى بعيد بارتكاب العدوان ويذهبون إلى ساحات القتل، تشير العديد من الدراسات إلى أنّ التعصب العقيدي والتطرف الديني يمثّلان أهم القضايا المحورية في انشتار الظاهرة الإرهاب، فالمتعصّب لا يرى الحقيقة إلا من زاوية واحدة. يعود الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه والإحباط الذي يلقاه الأفراد نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لتشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يحملونها لاستقطاب الأفراد.

---

[1]-على عبد الرحيم، صالح، مرجع سابق، ص.25.

[2]-عبد الله بن عبد العزيز، اليوسفي، **الانساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص.90.

**ب-التشدد والغلو في الدين:** حيث الفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده إلى الغلو والتشدد في الدين. غير أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى احداث ردود الأفعال عند الشباب وتدفعهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تشويه القيم والأخلاق والمعتقدات والشعائر بالقول أو بالفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والتنفِير من الدين وتشويه الإسلام، وإظهار عُلماء المسلمين بصورة ساخرة، أين هذا كله يؤدي إلى التطرف والغليان، في نفوس الشباب الذين يسمعون ذلك ويشعرون بالاحتقان والانفعال ولا تُتَاح لهم الفرصة للرد. [1]

[1]-عبد الله بن عبد العزيز، اليوسفي، مرجع سابق، ص ص.83.87.

## خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ذلك ما يلي:

1-يعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة قديمة قِدَم الإنسان عرفته المجتمعات السابقة بطرق وأدوات وبوسائل مختلفة، غير أن تطور الإنسان وتقدمه في شتّى المجالات تطوّر معه الظاهرة أيضاً وأخذت شكلاً جديداً مختلفاً عمَا كانت عليه سابقاً، من حيث الوسائل والأدوات والأهداف وكذا من حيث الخسائر والآثار التي تخلفها في المجتمع، نتيجة تطور الوسائل التي تستخدمها.

2-يعد مصطلح الإرهاب من المفاهيم الفضفاضة التي تحمل أكثر من معنى، وفي نفس الوقت مصطلح مطّاط ذات حركية مستمرة حسب الظروف والمكان، الأمر الذي أّدى إلى فشل المجتمع الدولي في إيجاد ووضع تعريف محدد شامل لهذا المصطلح، التي باتت توظفه الدول الكبرى كيفما شاءت وحيثما أرادت لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

3-حيث تم التمييز بين الإرهاب والمفاهيم الأخرى المشابه لها، من الجريمة السياسية والجريمة المنظمة، من حيث الأعمال العنف والجرائم التي ترتكبها، وتم تبيان مدى الاختلاف بينها وبين الإرهاب.

4-فسّرت المقاربات النظرية التي تم التطرق إليها لظاهرة الإرهاب الدولي، أين فسرت المقترب الأمني في تحليلها للإرهاب بالتركيز على الأمن الصلب للدولة في مواجهة التهديدات مع تحقيق الأمن المرن منها الاقتصادي البيئي المجتمعي. بينما نظرية الحرمان النسبي التي ركزت على الضغوط الاجتماعية والفقر في ظل غياب ظروف الحياة الكريمة إضافة إلى انتشار البطالة كلها عبارة عن العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الإرهاب. كما أن المقترب النفسي والاجتماعي التي ركزت على الجوانب النفسية من خلال رغبات الإنسان التي تكمن في غريزة الحياة والموت التي تتحكم في سلوك الإنسان وتدفعه إلى العنف والعدوان.

# الفصل الثاني: طبيعة التهديدات والمخاطر الإرهابية في الساحل الإفريقي

أصبح مشكلة الإرهاب الدولي يثير قلق العديد من الدول حول العالم، بعد تصاعد ملحوظ للهجمات الإرهابية على المستويين الإقليمي والعالمي، وحصد العديد من الأرواح المدنيين في كل الأماكن، أين أصبحت ظاهرة الإرهاب تشكل تهديداً وخطراً على دول العالم. حيث هذا التهديد والخطر لم تسلم منه الساحل الإفريقي أيضاً، أين ظهرت فيها ظاهرة الإرهاب الدولي، مما أدى إلى المعاناة للشعوب المنطقة بدرجات متفاوتة.

الأمر الذي يستدعي دراسة هذا الفصل كالتالي:

**المبحث الأول: معطيات عامة عن الساحل الإفريقي**

**المبحث الثاني: الحركيات السببية لنشأة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي**

**المبحث الثالث: خارطة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي**

## المبحث الأول: معطيات عامة عن الساحل الإفريقي

تشكل منطقة الساحل الإفريقي من عدة دول بعضها هشة أمنياً واقتصادياً، غير قادرة على حماية أراضيها ومواطنيها من التهديدات التي تتعرض لها.

### المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

يقصد بكلمة الساحل "الشاطئ" أو المنطقة المطلة على الشاطئ، ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية.

عُرِف الساحل في الأدبيات التاريخية العربية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، كما كانت تُعرف هذه المنطقة ببلاد السودان غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي والسودان الشرقي، فالأول هو كل المجال الذي يمتد من غرب دار فور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا، بينما يشمل السودان الشرقي دار فور وما وراءه شرقاً أي السودان الحالي وارتريا وإثيوبيا وجيبوتي.

بيد أن التعريف الجغرافي للساحل (منطقة الساحل الإفريقي) هو شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً وتقدر مساحته بعشرة ملايين كلم مربع، وتتميز شريط الساحل بالهشاشة والفقر. يشمل الساحل أجزاء من 12 بلداً وهي جنوب ووسط موريتانيا، وشمال السنغال وغامبيا، وجنوب مالي، والنيجر، وشمال ووسط تشاد، وأقصى شمال بوركينا فاسو ونيجيريا، ووسط وجنوب السودان، وأقصى شمال اثيوبيا وجيبوتي. [1] أما بالنسبة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل، فإن

[1]–كريم، مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص.09.10.

منطقة الساحل تمتد من موريتانيا غرباً مروراً بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، النيجر إلى غاية شمال تشاد في الشرق. [1] واستناداً إلى المعيار السياسي فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية. [2]

**خريطة رقم 01: توضح دول الساحل الإفريقي**

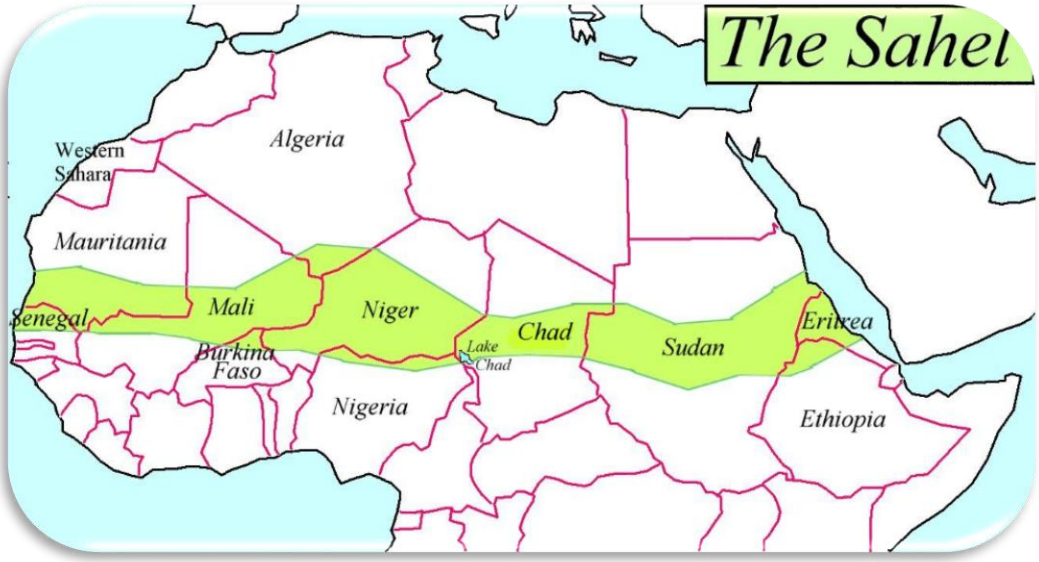


**المصدر: أسماء سعد الدين، ماهي دول الساحل الإفريقي، على الرابط التالي:**

http://www.almrsal.com/post/330585 (17.04.2017)

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الجغرافية التي تستحوذ على اهتمامات الدول الكبرى، وفي هذا الإطار يمكن التركيز على وجه الخصوص الولايات المتحدة وفرنسا. حيث الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الساحل جعل كل من دول المغرب العربي، والدول الأوروبية، تهتم ببسط الأمن والاستقرار بهذه المنطقة. [3] يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر، والفضاء الأمني المهتز لها، هذا بالنظر إلى الحدود الواسعة التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة، وضعف أدائها الأمني من جهة أخرى. بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية الراهنة، فإن الجزائر تمثل أكثر دول الميدان استقراراً سواءً من الناحية السياسية

[1]-Service européen pour l'action extérieure .**Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel**. Voir le lien : http://eucap-sahel-mali.eu/wp-content/uploads/strategie_sahelue_fr.pdf (12/02/2017)

[2]–عبد العالي، عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي" مجلة الشؤن العربية، العدد 168، (ربيع 2014)، ص.188.

[3]–جمال محمد، السيد ضلع، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، (عمان، دار ومكتب الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص.47.48.

والأمنية. [1] حيث يتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافياً محدودة السكان في المناطق ذات البعد الصحراوي الواسع، كل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، بيد أن البلدان الثلاثة الأخيرة لا تتوفر فيها أيّ منفذ بحري، حيث هذا الشريط القاحل الذي واجه أزمات بيئية وتنموية أمنية طويلة ومترابطة والتي تشكلت مزيجاً من الاضطراب والتخلف وانعدام الأمن. [2]

**المطلب الثاني: طبيعة تكوين المجتمع في الساحل الإفريقي**

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواءً كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية. وتتميز منطقة الساحل خصوصاً بتنوع إثني وعرقي ساهم ذلك على البناء الاجتماعي والسياسي لها، أين تمتاز المنطقة بتشابك عدة أعراق كل منها بأنماط وعادات مختلفة. [3] هذه التركيبة الإثنية تضعف التجانس الاجتماعي وغالباً تكون مصدر الصراعات البينية ومشكلة للوحدة الوطنية وبين دول الإقليم. يعود هذا التنوع لأسباب داخلية محلية في طبيعة تركيب شعوب القارة عامة، وأخرى خارجية ترجع للسياسات الاستعمارية في القارة، فالحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس على مصالح القوى الاستعمارية ولم تعترف بالمصالح الإفريقية. تجاهلت خصوصية المجتمع الإفريقي في رسم الحدود مما أدى إلى تفكك المجتمع في عدة مناطق وجميع الدول المكونة للساحل الإفريقي.

حيث يتم التركيز على الدول الآتية التي تعرف تعدداً داخلياً للأعراق في منطقة الساحل الإفريقي.

1-**مالي:** عرفت مالي على مرّ التاريخ أقوام وقبائل من أصول مختلفة، أدى تساكنها وتمازجها عبر التاريخ المشترك إلى بروز الصورة الراهنة للشعب المالي. نجد مجموعة البمبارا التي تشكل الأغلبية الإثنية في مالي حوالي ثلث السكان، وتعتبر لغتهم الأكثر تداولاً في الأوساط الشعبية. والمالينكي يشكلون 7%. والسوننكي

[1]-جمال محمد، السيد ضلع، مرجع سابق، ص.49.

[2]-مصطفى، بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 64، (صيف 2013)، ص.67.

[3]-Gérard-François DUMONT «La géopolitique des populations du Sahel» http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html (11.02.2017)

تعرف بتشتتها الجغرافي داخل البلاد وتتمركز في المنطقة الساحلية على الحدود مع موريتانيا ويشكلون 9%. والسونغاي التي تمثل 6%. والدغون أو الهامبي تشكل 5%. والسنوفو والمينيانكا تشكل 10%. [1] حيث المجموعات السالفة الذكر تمثل المجموعة الزنجية، أيضا نجد المجموعة البربرية العربية التي تتشكل من الطوارق والعرب وتضاف إليها مجموعة الفولان. حيث التوارق أو الطوراق يشكلون نسبة 10% من السكان في مالي. بينما العرب بنسبة 5%. أما الفولاني بنسبة 10%. [2] إلى جانب هذه المجموعات توجد العديد من القوميات الفرعية الصغيرة الأخرى ضمن التركيبة الزنجية للسكان والتركيبة الاجتماعية لدولة مالي.

**2-النيجر:** تعد التقسيمات السكانية للمجتمع النيجيري كالتالي، يشكل الهوسا نسبة 55.4% من إجمالي السكان، والدجرما Djarma بنسبة 21%، والتوارق بنسبة 9.3%، والبيوهل peuhl نسبة 8.5%، والكانوري نسبة 4.7%، والعرب 1.2%. [3]

**3-تشاد:** يتكون الشعب تشاد من عدد كبير من القبائل واللغات واللهجات نتيجة قدم إعمار المنطقة وبسبب موقعها الجغرافي [4] المتوسط بين دول الشمال وبلدان الغابات المدارية الاستوائية في الجنوب.

حيث شهدت منطقة حوض بحيرة تشاد هجرات عديدة على فترات متوالية منذ زمن بعيد وكانت هذه الهجرات من أصول وأجناس مختلفة فاختلطت بعضها البعض لتشكل شعب تشاد الحالي. [5] وتظهر التركيبة السكانية لجمهورية تشاد والتي تضم مجموعة كبيرة من القبائل والأجناس المختلفة، باختلاف اللهجات وتباين

---

[1]-مجموعة مؤلفين، **مالي عودة الاستعمار القديم**، (قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص ص.13.14.

[2]-مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص.20.

[3]- التركيب السكاني في النيجر على الرابط التالي:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modni/niger/Seco3.doc.ctv.htm (16.02.2017)

[4]-تتوسط جمهورية تشاد قلب القارة الإفريقية، ونالت تشاد استقلالها من فرنسا عام 1960. ويحدها من الشمال ليبيا ومن الجنوب جمهوريتي إفريقيا الوسطى والكمرون، ومن الغرب جمهوريتي نيجيريا والنيجر ومن الشرق جمهورية السودان الشمالي. وتحتل مساحة شاسعة من الأراضي تبلغ 1.284.000 كم$^2$، وهي بعيدة عن السواحل البحرية. هذا الموقع جعلها تتنوع في الثقافات العربية من جهة والإفريقية من جهة إضافة إلى الثقافات المحلية.

[5]-عبد الرحمن، عمر الماحي، **تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال 1894-1960**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982)، ص.12.

في العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى. يقدر عدد القبائل في تشاد حوالي 150 قبيلة تتحدث حوالي 100 لهجة محلية. [1] يمكن حصرها وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة التوبو وموطنها في جبال تيبستي وهضاب بوركو وإيندي في الشمال. ومجموعة الوسط التي تضم عدة أقوام هي: الباقرمي، الكانوري، الفولاني، والعرب، وقبائل أخرى من الكاتوكو، البودوما، الكانمبو، الكريدا، بولالا، الكوكا، وفي منطقة الشرق الودَاي، المبابا، التاما، الزغاوة، وغيرها. أما في الجنوب يوجد مجموعة السارا ويتفرعون إلى قبائل كثيرة.

معظم الشعب التشادي يتخذون العربية لغة التخاطب، رغم أن اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في تشاد، غير أنه منذ العام 1985 جعلت اللغة العربية لغة رسمية متساوية مع الفرنسية كما ورد في الدستور الجديد للبلاد. [2]

**4-نيجيريا:** في تقرير أصدرته الوكالة الوطنية النيجيرية للإحصاء أن عدد أكبر بلد من حيث السكان في إفريقيا وصلت 193.3 ملايين نسمة [3] من هنا تعد نيجريا واحدة من أكبر دول العالم تنوعاً من حيث الإثنية إذ يعيش فيها أكثر من 250 إثنية محددة تتكلم أكثر من 500 لغة. [4]

يَضُم الإقليم النيجيري العديد من القبائل ولم يُضَم أجزاء الإقليم مع بعضها إلا في عام 1914 تحت الاستعمار الإنجليزي، حيث لم تعرف القومية المجتمعية بل عرفت القبلية وشكلت تبعاً لذلك التقسيمات الإدارية. يتم تقسيم المجموعات الإثنية حسب التوزيع الجغرافي لها داخل الدولة، حيث يوجد أهم وأكبر المجموعات الإثنية الرئيسية التي تسكن في الشمال، هم الهاوسا والفولاني والكانوري، بينما في الوسط يوجد مجموعة التيف والنوب وشعب إيغالا وأبدوما والبيرم ومجموعات أخرى هي باساكانو، إليغو، إفو، كور،

---

[1]-عبد الرحمن، عمر الماحي، مرجع سابق، ص.71.

[2]-جمهورية تشاد دستور 2005 المادة التاسعة من الباب الأول، ص.8.

[3]-الوكالة الوطنية النيجيرية للإحصاء، على الرابط التالي: (13.02.2017) .http://africaar.com/16526/

[4]-هاشم، نعمة فياض، **نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية – الاقتصادية**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.87.

وغيرها. أما في الجنوب والغرب يوجد اليوروبا والإيبو والإيبيو والإيجاو وبيني. [1] رغم أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للحكومة الفدرالية لمعظم ولايات النيجيرية فإن أكثر اللغات انتشاراً في نيجيريا، هي لغة الهوسا في الشمال واليوروبا في الغرب. وتعد الهاوسا والفولاني أكبر جماعتين لغويتين في شمال البلاد، بينما اليوروبا والإيبو تعدان أكبر جماعتين لغويتين في جنوب البلاد. [2]

من خلال التطرق إلى التركيبة المجتمعية للدول المذكورة ضمن مجموعة الدول الساحل الإفريقي، هناك تنوع في التركيبة السكانية للمجتمع الإفريقي عامة، وخصوصاً في دول الساحل الإفريقي، غير هذا التنوع الإثني يعتبر جزء من المشكلة لفهم قيام الدولة في إفريقيا، أين هناك اندماج عشوائي للمجتمعات داخل الدولة الوطنية في ظل غياب الوعي القومي والتشبث بالنزعة القومية والولاء القومي للقبيلة أو العشيرة بدل الولاء للدولة. الأمر الذي يؤدي إلى تنافر وتشابك القوميات على السلطة وغيرها، مما يجعل الدولة في حالة الضعف والتفكك. بيد أن التنوع والتعدد في القوميات والعرقيات لا يعتبر مصدر ضعف الدولة وفشلها، بل تعد مصدر قوة الدولة في حالة الإصلاحات والاندماج في شتى المجالات والتوزيع العادل للثروات وتداول السلطة بالطرق السلمية.

**المطلب الثالث: سمات الأمن في الساحل الإفريقي.**

تعرف دول الساحل الإفريقي مشكلات أمنية متعددة، وتعكس هذه المشكلات على الأمن المحلي في البيئة الخارجية، حيث المشكلات الأمنية في الساحل ذات البعد الإقليمي المشترك.

**أولا: النزاعات الحدودية:** تتميز النزاعات الحدودية والترابية في منطقة الساحل وفي إفريقيا عامة، بنزاعات ذات بعد تاريخي وذات طابع استعماري، حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار حصلت بعض الدول

[1]–هاشم، نعمة فياض، مرجع سابق، ص ص.99.100.

[2]–خيري عبد الرزاق، جاسم، "تداول السلطة في نيجيريا"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26، (د س ن)، ص ص.56.57.

على أقاليم ترابية واسعة مقابل دول أخرى ورثت مساحات أقل وحدود مضطربة. أين عرفت منطقة الساحل بعض النزاعات في فترات سابقة، كالنزاع الموريتاني السنغالي على الحدود، والنزاع بين مالي وبوركينافاسو، والنزاع بين نيجيريا والكمرون حول بيحرة تشاد، والنزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول منطقة أووزو. بينما استمرت نزاعات أخرى ذات بعد جيو استراتيجي، كنزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة والجزائر والمغرب من جهة باعتبار الجزائر هي الداعمة للجبهة. تعد نزاع الصحراء الغربية من الناحية الجغرافية منطقة تقاطع صحراوية ساحلية، وهي بؤرة توتر مستمر في الفضاء المغاربي ألقت تأثيرها في التعاون المغاربي. أيضاً عرفت منطقة الساحل نزاعات معقدة كان آخرها انفصال جنوب السودان عن السودان الشمالي واستمرت النزاعات الحدودية بينها خاصة حول منطقة "**أبيي**" الغنية بالنفط. [1]

يمكن القول إن عدم احترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار بعد الاستقلال والنزعة التوسعية داخل أراضي الغير من أجل الموارد هو ما يؤدي إلى تنشيط المتزايد للنزاعات الحدودية بين الدول خصوصاً في منطقة الساحل.

**ثانيا: صعود الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:** منطقة الساحل والصحراء ليست منطقة محورية بالنسبة إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتتبع أهمية النشاط الإجرامي المنظم في المنطقة من أن ثمة قلة من الأنشطة التي تحقق أرباحاً وثراءً سريعاً مماثلا، وهذا ينطبق بالأخص على ثلاث مهمات توسعت بشكل ملحوظ منذ العام 2003 تقريبا، تهريب صمغ الحشيش المغربي، تهريب الكوكايين، إضافة إلى الاتجار بالأسلحة والبشر.

**1-تهريب السجائر والمخدرات:** ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات، حيث زودت السجائر المستوردة عبر موريتانيا جزاءً كبيراً من الأسواق الجزائرية والمغربية. والتي تستورد عبر البينين وتوغو مروراً بنيجر وبوركينافاسو إلى ليبيا والجزائر.

[1]-كريم، مصلوح، مرجع سابق، ص ص.57.59.

أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة المنظمة UNODC عام 2009، أن السجائر المهربة عبر هذا الطريق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ الليبية (أو 240 مليون دولار في التجزئة) و18% من السوق الجزائرية (أو 228 مليون دولار). [1] كما تعد منطقة الساحل أهم مناطق عبور المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، إذ تشير نفس التقرير في أبريل 2011، أن كمية الكوكايين المحجوزة في أوروبا سنة 2009 ارتفعت إلى 53 طن قادمة من أمريكا الجنوبية وعبورها عبر إفريقيا الغربية من بوابة غينيا الاستوائية والسنغال ليتم نقلها من خلال وسطاء محليين إلى منطقة الساحل. [2] مع الموردين الحشيش المغربي ليتم نقلها إلى أوروبا والشرق الأوسط.

**2-الاتجار بالأسلحة:** من بين الجرائم التي تعد أكثر خطورة وهو تجارة الأسلحة التي تزدهر في منطقة الساحل بشكل كبير، يعد الساحل من أكبر الأسواق لتجارة الأسلحة غير النظامية في العالم، ويعتبر مغذي للحروب الأهلية في إفريقيا بصفة عامة ودول منطقة الساحل بصفة خاصة، السودان، تشاد، النيجر، مالي وغيرهم، حيث المتتبع يجد أن الجيش الجزائري في كل مرة يقوم بإحباط عمليات تهريب الأسلحة على طول الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، حيث الأسلحة المهربة في بعض الأحيان يكون مصدرها خارجي أو تمويل بعض الدول الأجنبية أو الشركات المنتجة للأسلحة من أجل زعزعة الاستقرار وتعظيم أرباحها التجارية.

**3-الاتجار بالبشر أو المهاجرين:** على غرار عمليات تهريب السجائر والمخدرات ساعد الاتجار بالمهاجرين غير النظاميين في ظهور شبكات النقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطريق الوعرة في الصحراء، حيث تزايدت تدفقات الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا، أين برزت مدينة غاو في شمال مالي ومدينة أغادير في النيجر اللتان تعدان مركزين لتهريب السجائر ورحلات المهاجرين إلى المغرب عبر الجزائر أو إلى ليبيا. لم تؤد تجارة الهجرة عبر

1-Wolfram Lacher، **Crime and Conflict in the sahel-sahra Region**، Canegie middel east centr. (Septembre 2012) p.4.5.

2-قوى بوحنية، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، (عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.210.

منطقة الصحراء إلى ظهور شبكات عابرة للحدود الوطنية على نطاق واسع، إذ تتم عمليات الهجرة غير النظامية في المنطقة عموماً وفق نظام «**الدفع أولاً بأول**» بدلاً من نظام «**الحزمة الكاملة**» حسب مكتب الأمم المتحدة UNODC أن مجموعة أو شبكة واحدة لا تتولى عادة إدارة العملية برمتها، أين تتم عمليات النقل والتفاوض على دفع الرشاوى مع موظفي الجمارك والشرطة عادة في مراحل مختلفة من الرحلة عبر النيجر ومالي، وتتولى شبكات جزائرية أو ليبية عند الحدود. في ليبيا كانت سيطرة التجارة على الهجرة وأرباحها حكراً على قبيلة واحدة فقط – القذاذفة –ممن لهم صلات مع جهاز الأمن. [1]

**ثالثاً: أزمة التوارق في الساحل الإفريقي:** التوارق [2] يشكلون أبرز الجماعات الإثنية في منطقة الساحل، حيث تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنياً، تعد أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي لدول الساحل، حيث الأزمة تعد موروثاً استعمارياً يرجع تاريخه إلى استقلال الدول المستعمرة في إفريقيا، أين وجدت القبائل التوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مقسمة بين الدول الخمسة، هي ليبيا، الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو.

من المعلوم أن التقسيمات الجغرافية لمنطقة الصحراء الكبرى التي تمت بالاتفاق بين فرنسا صاحبة أكبر جزء من الصحراء تابعة لها، وإسبانيا وإيطاليا ثم تقسيمها بشكل لا يراعي الحدود والعلاقات العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية عامة ومنطقة الساحل على وجه الخصوص. [3] ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الآخر في تحقيق التنمية المحلية، أين فشلت في التوزيع العادل اقتصادياً وسياسياً، في كل من مالي والنيجر، إضافة إلى التوظيف الخارجي لهذه المسألة. ومنطقة الأزواد التي تعود من جديد لتؤكد أن التوارق في واقع الأمر هم "**أكراد**" منطقة شمال إفريقيا

---

[1]-Wolfram Lacher, Op.Cit .P.6.

[2]–توارق: هي تسمية أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى، وهناك من يرجع أصل التسمية لمدينة "تارقة" بفزّان جنوب ليبيا التي يعتقد أن التوارق ينحدرون منها.

[3]–جمال محمد، السيد ضلع، المرجع السابق، ص ص.57.58.

والساحل، حيث "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" التي تدعوا إلى دولة في منطقة الأزواد يهيمن عليها الطوارق، بعد انتصارها الميدانية في أبريل 2012 ضد الجيش المالي أين بسطوا سيطرتهم على أغلب مناطق الأزواد. [1]

**خريطة رقم 02: توزيع التوارق في الساحل الإفريقي**

**المصدر: قوي، بوحنية، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، على الرابط التالي:**

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292089 04.html (08.03.2017)

تعيش مناطق الساحل الإفريقي والمغرب العربي منذ مطلع العم 2016 مخاطر أمنية وانفجار نزاعات مستمرة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بكامل فضاء الساحل. تضيف الحرب في ليبيا للمنطقة المزيد من المخاطر، مما يشكل هذا الفضاء ملاذاً آمناً نسبياً لشبكة الجماعات المسلحة الدولية التي تجد كل التسهيلات للتدريب العسكري واستقطاب المقاتلين إليها. [2] بالتالي تعتبر منطقة الساحل هشة أمنياً، حيث تسهل فيها كل العمليات والأنشطة غير المشروعة بشتى أنواعها وأشكالها، كما أن انتشار الأسلحة على طول حدود الساحل يساهم في النزاعات وعدم استقرار المنطقة وتكوين جماعات لترويج الأفكار الإسلامية المتشددة، مما أدى

---

[1]–طلحة، جبريل، "الطوارق أكراد إفريقيا"، مقال نشر في جريدة الأوساط، أبريل 2012، العدد 12183، على الرابط التالي: http://www.aawsat.com/default.asp (11.11.2016)

[2]–قوى بوحنية، مرجع سابق، ص.157.

ذلك إلى آثار داخلية مباشرة في كل دولة من دول الساحل الإفريقي، وذلك بحكم تفاوت القدرات العسكرية لدول المنطقة في تحقيق الأمن والاستقرار.

**جدول رقم 01: القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009-2010)**

| الدولة | حجم القوات العسكرية | الانفاق العسكري المليون دولار |
|---|---|---|
| الجزائر | 147000 | 5600 |
| بوركينافاسو | 11200 | 110 |
| تشاد | 23350 | 436 |
| مالي | 7750 | 174 |
| موريتانيا | 15870 | 115 |
| النيجر | 5300 | 53.1 |

**المصدر**: قوي بوحنية، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، (عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.113.

بعد الإشارة إلى المطلب الأخير من هذا المبحث واللّذي هو سمات الأمن في منطقة الساحل والصحراء، والتّمعن في مضامين الوضع الأمني المحلي والإقليمي للمنطقة، سيتم التطرق للمبحث التالي لدراسة العوامل أو الحركيات التي يمكن أن تكون الدافع والسبب وراء نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب وتوسعها في المنطقة لتشكل المزيد من معاناة بعض دول المنطقة في الاستقرار.

## المبحث الثاني: الحركيات السببية لنشأة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

هناك العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى انفلات الأمن وظهور الجماعات المتطرفة في المنطقة، يتم التركيز فيها على أزمة بناء الدولة في الساحل، إضافة إلى الثروات التي تمتلكها المنطقة وضعف التنمية فيها، وكذلك التطرق على الانتشار السلاح الليبي بعد سقوط نظام القذافي. حيث في هذا المبحث نتعمّق أكثر في أوضاع الساحل الإفريقي، كالتالي:

**المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي.**

يُعرِّف **فرانسيس فوكوياما** بناء الدولة "بأنها تقوية المؤسسات القائمة مستقلة لتحقيق التنمية الاجتماعية لمواطنيها وبناء قدراتها الذاتية. [1] تعكس إشكالية بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية التي تعاني منها دول القارة والساحل خصوصاً، نتيجة الخلفية التاريخية للاستعمار والعوامل الداخلية.

الأمر الذي جعل العملية السياسية في بلدان الساحل تعرف اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية وتقييد الحريات في تناقض جدوى الديمقراطية فيها، واستمرار الجيش كعامل حاسم في عملية الانتقال السياسي. [2] وذلك عما كشفته عِدة انتخابات رئاسية في كل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، رغم تبني هذه الدول الديمقراطية.

حيث لجأت الدول الإفريقية ما بعد الاستقلال إلى بسط الأيديولوجية التي تقوم على ترابط بين العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية في ممارسة سياسة القمع والاكراه لتسلطية دولة الحزب الواحد. أصبح الشعب بمعزل عن المشاركة السياسية الفعلية، كما أن مؤسسات المجمع المدني والأحزاب والنقابات الشعبية حُرِمَت من التعبير عن نفسها أو أصبحت تحت سيطرة النظام وكذا التخلص من قيادات المعارضة. [3]

بالتالي مجمل الأزمات التي تعاني منها بعض الدول في منطقة الساحل الإفريقي بعد الاستقلال ولغاية الأن، يمكن أن نذكر منها:

---

[1]–فرانسيس، فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر: مجاب الإمام، (الرياض، الكبيعان للنشر، 2007)، ص.20.

[2]–السيد علي، أبو فرحة، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطور العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة القراءات الإفريقية، (لندن)، العدد 13، (يوليو 2012)، ص.57.

[3]–حمدي، عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أيَ مستقبل؟**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007)، ص ص.192.193.

**1-أزمة الشّرعية:** تُعرّف أزمة الشرعية أنها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ناتجة عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي. [1] ويقصد بها أيضاً أزمة الشرعية السياسية التي يتعلق ببناء الدولة، حيث الملاحظ عمق تجذّر الأنظمة السياسية والنخب السلطوية التي تفتقد في معظمها إلى الشرعية السياسية وصلت بعضها إلى مستويات الأزمة السياسية، مما يفقد التواصل بين تلك الأنظمة والمعارضة من جهة ومع شعوبها من جهة ثانية، ينتج عن ذلك بعد آخر دولي يتمثل في أزمة الشرعية الدولية التي تستخدمه القوى الكبرى كذريعة للتدخل في الشئون السياسية والداخلية للدول الإفريقية. [2]

حيث تتسم بعض الأنظمة الدول الساحل والصحراء في أن معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب التمييز بين العسكرية والمدنية، أين اعتمدت على الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السطلة غُداة الاستقلال، الأمر الذي جعل العملية والانتقال السياسي في دول المنطقة تعرف الكثير من الاختلالات وعدم الاستقرار والتوافق السياسي بين الأطراف، وانعكس ذلك على مسار بناء الدولة فيها.

**جدول رقم 2: الانقلابات الناجحة لبعض الدول في الساحل الإفريقي.**

| الدولة | عدد الانقلابات | الدولة | عدد الانقلابات |
|---|---|---|---|
| موريتانيا | 4 . (1978-2008) | النيجر | 4 . (1974-2010) |
| الجزائر | 1. (1965-1975) | نيجيريا | 7 . (1966-1999) |
| مالي | 3. (1968-2012) | تشاد | 3 . (1975-1990) |
| بوركينافاسو | 6. (1966-2015) | | |

**المصدر: من إعداد الطالب.**

[1]-بومدين، طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص.92.

[2]-أبصير، أحمد طالب، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، فرع استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص.20.

**2-أزمة الهوية والاندماج الوطني:** رافقت هذه الأزمة عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي نتيجة للفشل الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز به تلك المجتمعات المحلية، ولا شك أن اخفاق الاندماج الوطني في هذه الدول، حيث أنها لم تنطلق من الواقع الإفريقي نفسه، بل من السياسات الاستعمارية في ترسيم الحدود التي لا تراعي خصوصيات توزيع المجتمع، لذلك لم تنجح تلك السياسات الاندماجية إلا في إيجاد أفراد سلبيين متمسكين بالنزعة القبلية أكثر من الاندماج الوطني والولاء للدولة. إن غياب الشعور المشترك بين المجموعات العرقية بالانتماء إلى كيان سياسي موحد خاصة عندما تكون تلك المجموعات موزعة في أكثر من دولة. إضافة إلى أن الدولة نفسها في بعض الأحيان تعزز الكراهية وتكريس الانقسام بين الشعوب متبعة بذلك سياسة فرّق تَسُد. [1]

حيث إن غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، مع تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العِرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية. إضافة إلى التّخلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة والتمايز بين المجموعات العرقية. [2]

**3-ضعف الحكم في بلدان الساحل:** لاتزال بعض الدول في الساحل الإفريقي لا تمتلك الاستراتيجية الكافية لضمان واحترام القانون والسيطرة على كامل أراضيها وتوفير الأمن للمواطنين والاستجابة للتهديدات المتنامية في داخل دولها والمنطقة عامة. حيث عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للحكم والبناء يعد أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف بناء الدولة في المنطقة. [3]

---

1-آدم، بمبا، **"**صراع الهوية في إفريقيا التأرجح بين القبيلة والدولة**"**، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 27، (يناير-مارس 2016)، ص.48.

2-أحمد، وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000)، ص.20.

3-UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel. Towards sustainable and inclusive human development. At www.undp.org/content/dam/rba/.../Reports/RBA-sahel-strategy.pdf? (31.01.2017).

**4-أزمة التغلغل:** يقصد بها التواجد الفعّال للحكومة المركزية على كامل أقاليمها التي يفترض بها ممارسة سلطاتها الداخلية، وأنّ تغلغل الحكومة داخل سائر أرجاء إقليم دولتها من شأنه أن يوطِّد أركان الاستقرار السياسي في تلك الدولة. [1] حيث لا تزال بعض الدول في الساحل الإفريقي تعاني من مراقبة وضبط حدودها بالشكل المطلوب نظراً لِقِلة إمكانياتها المحدودة المتاحة، الأمر الذي جعلها تتقاسم مع القبائل وشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية كما هو في مالي ونيجيريا.

**5-النزاعات الداخلية:** تتميز النزاعات في الساحل بتعقّدها، نذكر هنا ثلاث أنواع من النزاعات:

**أ-نزاعات أهلية متداخلة:** يشكل هذا النوع لأسباب انتخابية او اقتصادية أو إدارية ذات علاقة بعدم الاستقرار الداخلي، وبالنظر إلى أن دول المنطقة تتصف بهيمنة العناصر التقليدية على انتماء الأفراد كالقبلية والجماعات سرعان ما تتحول هذه النزاعات الانتخابية أو الاجتماعية الاقتصادية إلى نزاعات قبلية أو إثنية أو بين جماعات تنتمي إلى أقاليم مختلفة. [2]

في هذا الإطار عرفت تشاد الحروب الأهلية التي دامت أكثر من تسعة شهور عام 1978، والحرب الأهلية في نيجيريا 1967-1970 التي أودت أكثر من مليون قتيل، والحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، وحرب الإبادة في رواندا 1994 وكذا في العديد من الدول الإفريقية الأخرى، كما شهدت ليبيا مثل هذا النزاع عام 2011 بعد سقوط نظام القذافي والتي لا زالت تداعياتها إلى اليوم.

**ب-نزاعات مسلحة أيديولوجية:** حيث هذا النوع تقوده جماعات مسلحة ذات مرجعية فكرية أو دينية ضد الحكومة المركزية، وهذه سمة بعض الحركات الإسلامية المسلحة التي تنشط في الجزائر ونيجيريا والصومال، أو جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان. [3]

---

[1]-أحمد، وهبان، مرجع سابق، ص.58.

[2]-نفس المرجع، ص.70.

[3]-كريم، مصلوح، مرجع سابق، ص68.

**6-أزمة التوزيع الاقتصادي:** يمثل غياب العدالة في توزيع الموارد إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي، في حين تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة، أين يقع الحرمان على الكثرة المحكومة، وهو ما أدى إلى إشكالية تفاوت طبقي حاد وصراع من أجل الموارد. [1] مما أدى إلى التمرد والعصيان السياسي مثل تمرد التوارق في كل من مالي والنيجر، والمعارضة المسلحة في تشاد، والتمرد في دلتا النيجر في نيجيريا. حيث يتم التوسع فيها في المطلب الثاني لاحقاً.

مما سبق يمكن القول إن إشكالية بناء الدولة الوطنية من المعضلات الأمنية السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها دول الساحل، أين فكرة الدولة في حد ذاتها تتجسد في "شخص الرئيس" الذي يمثل القائد والزعيم لحزب الطليعي الواحد "رغم التعددية الشكلية"، وكذا في القبيلة والمنطقة، وبالتالي تتركز الدولة في شخصه، وبقاؤه في الحكم يعني بقاء الدولة وعزله عن الحكم يعني انهيار الدولة. حيث هكذا تتجسد فكرة الدولة في الساحل الإفريقي ذات التعصب العسكرية – المدنية، أنتجت أنظمة ذات طبيعية "**ديموسكرية**" [2] مما جعل الدول في الساحل الإفريقي تفشل في بناء كيان قومي يضمن الوحدة الترابية لأقاليمها، حيث العديد من المناطق في الساحل تعيش فترة ما قبل الدولة من التخلف وفي نمط الحياة. فإن العجز الوظيفي في جميع المستويات للدولة في الساحل من الأسباب الرئيسية لكل المشكلات الممتدة على المستوى المحلي والإقليمي. كما في الشكل التالي يوضح ...

[1]-عبد العليم، الزيات، **التنمية السياسية في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، ج2، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.73.

[2]-ديموسكرية: مصطلح يعود أصله للطالب، حيث يجمع بين نظام الحكم العسكريين في السطلة وادعائهم تبني الديمقراطية الشكلية واستمرارهم في السلطة لأجل غير محدود مع الاحتفاظ بطبيعة السلطة العسكرية في حكمهم.

**شكل رقم1: يوضح أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي بعد الاستقلال**

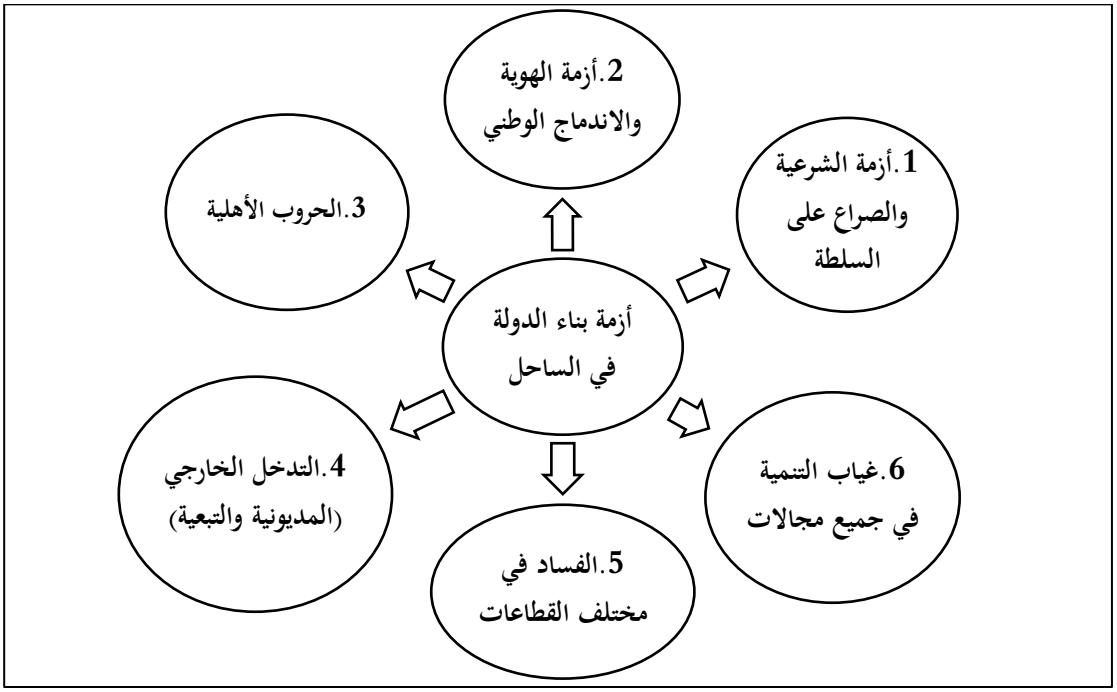


**المصدر: من إعداد الطالب**

يمكن القول إن تشابك الأزمات الداخلية مع العوامل والخارجية في ظل فشل وعجز بعض الأنظمة السياسية –طبعاً ليس الكل–في أدائها الوظيفي أثر ذلك في بناء الدولة الوطنية في الساحل وفشلت في ذلك، غير أنه في نفس الوقت تم انتقاد هذه الفكرة، حيث أن نفس الأزمات والتعدد الإثني السابقة الذكر والتي تعاني منها دول الساحل، وأدت إلى فشل بناء الدولة في المنطقة، تقريباً هي نفسها موجود في بعض دول آسيا الوسطى مثلاً، لكنها تحدَت ذلك بفضل الإصلاحات التي شرعتها في شتى المجالات مكنها من بناء دولها. عكس بعض الدول في الساحل التي تغيب عنها الإرادة السياسية إن صح القول.

**المطلب الثاني: الثروة وضعف التنمية في دول الساحل الإفريقي**

تُعرف دول الساحل الإفريقي بتعدد في مواردها الطبيعية والتي تعتمد عليها بشكل كبير في اقتصاداتها، رغم ذلك تعرف بضعف الأداء الاقتصادي وغياب التنمية لديها، حيث أن بعض الدول في الساحل تصنف من أفقر البلدان والهشة والأقل نموا.

تعتبر منطقة الساحل من أغنى المناطق بالثروات الطبيعية من البترول والغاز والحديد والفوسفات والنحاس واليورانيوم مما يجعله مجمع طاقوي وجبهة منافسة للعديد من القوى الكبرى. [1] تتوزع هذه الموارد على طول الساحل، حيث نجد الموارد المنجمية في النيجر ومالي، تعد مالي منتجاً رئيسياً للذهب حيث توجد بها تسعة مناجم في حالة نشاط تُشغِّلها شركات من سبعة بلدان مختلفة، بالإضافة إلى هذه المناجم يوجد 19 موقعاً في حالة متقدمة من التنقيب يتم حفر آبار جديدة في السنوات القادمة. أين انتجت مناجم الذهب بمالي أكثر من 40 طناً من الذهب 2011 مما يجعلها ثالث أكبر منتج في إفريقيا.

في النيجر حيث تعد الموارد المنجمية، والتي تقع حقول اليورانيوم في منطقة **أرليت** Arlit ثم أكتشف في منطقة **أكوتا** Akouta وتم فتح منجم ثالث في 2007 في منطقة **تاغيدا**. واحتكرت فرنسا إنتاج اليورانيوم من طرف عملاق الطاقة النووية الفرنسي شركة **أريفا** AREVA الذي يعد المشغل الوحيد لمنجمي أرليت وأكوتا. وارتفعت عدد استغلال المناجم من 6 عام 2000 إلى 158 عام 2009، 76% يتعلق باليورانيوم. فاجتذبت ذلك عددا كبيراً من الشركات من كندا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين، وحصلت شركة صينية لتشغيل منجم في تاغيدا، مما زاد الضغط على شركة **أريفا** التي تقوم بإتمام بناء المجمع المنجمي بـ إيمَران أحد مشاريع الستة عشر الأكثر تقدماً في النيجر الذي من المفترض أن يتم إنجازه في 2015 ويصبح ثاني أكبر منجم لليورانيوم في العالم، لتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالمياً بعد كندا وأستراليا وكازاخستان. يثمل اليورانيوم 72% من مداخيل البلاد. [2] واستطاعت الصين مرة أخرى أن تبرم اتفاقية مع النيجر 2008 لتنقيب النفط لمدة 99 عام، بواقع 60% للصين و40% للنيجر. [3]

---

[1]-Laurent Bossard، Un Atlas du Sahara sahel: Géographie، Econiome، Insécurité، Secrétariat du club du sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE.P.1.

[2]–داميان، دلنتري، "تسيير الموارد المنجمية وعلاقتها بالنزاع في مالي والنيجر"، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ص.111.112.

[3]–جدو، فؤاد، "التحول الديمقراطي في النيجر"، محاضرة (ألقيت على طلبة أولى ماستر، تخصص العلاقات الدولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2016)، قاعة 8.

أيضاً تمتلك النيجر حقول الذهب في مناطق جنوب غرب البلاد ولا يتم استغلالها إلا في منجم **سميرة هيل**، من قبل 30 ألف عامل منجمي غير رمسي، كذلك تمتلك حقول فحم لتوليد الكهرباء المحلية لمنشآت اليورانيوم. [1]

رغم بذل حكومة مالي والنيجر جهداً للاستفادة من ثرواتها باستغلال مواردها المنجمية إلا أن شروط المناجم المعمول به هو بمثابة عقبة هيكلية تقلل المكاسب المالية للدولة واقتصادها وشعبها، والحديث هنا عن العملاق شركة أريفا، وبالتالي يمثل الانصاف في إعادة توزيع الثروات الناتجة من الأنشطة المنجمية أكبر ضعف لسياسة الأنظمة بمالي والنيجر.

– **العلاقة بين الثروة وبين مركز البلد ومحيطه:** إن استخراج الذهب في مالي يزيد من التباين العميق الموجود بين شمال البلاد وجنوبها، أين يتركز أغلب السكان والأراضي الزراعية والمدن في الجنوب الغربي إضافة الموارد المنجمية التي تتركز هناك، أما منطقة الشمال بمساحتها الشاسعة منطقة الأزواد حيث تجد نفسها فقيرة إلى حد كبير من حيث الموارد الطبيعية والبنية التحتية، كما قال الرئيس المخلوع **أمادو توماني** "**أن الشمال لا يملك لا طرق ولا مراكز صحية ولا مدارس ولا آبار ولا هياكل أساسية للحياة اليومية في الواقع لا يوجد شيء**". بمعنى عدم التوازن بين المركز والمحيط وبالتالي ينعكس سلباً على المجتمعات التي تسكن في المحيط. هذا في مالي.

تتسم النيجر أيضاً بدورها بعدم التكافؤ بين المركز والمحيط، حيث يتركز السكان في مناطق الوسط ذات الأراضي الصالحة للزراعة، يوجد اليورانيوم والنفط في المناطق الشمالية، بيد أن الشركات المنقبة للمناجم ليست لها علاقة بتنمية المجتمع، فمسؤوليتها تقتصر على موظفيها فقط. بالتالي الجفاف والفقر وانتشار البطالة والشعور بالإحباط عند السكان المحليين والمستبعدين من الوظائف في المناجم كلها عوامل التوترات الاجتماعية والعرقية الموجودة بالنيجر.

[1]–داميان، دلنتري، مرجع سابق، ص.115.

– **العلاقة بين الثروة والسطلة والقاعدة السكانية:** فإن الاتجاه السائد في كلا البلدين يميل إلى استيلاء من هم في السلطة على عائدات الأنشطة المنجمية وحرمان معظم السكان من فوائد العائدات، حيث الموارد المنجمية تسبب في العديد من المشاكل الأمنية بيئية وعلى صحة السكان والمواشي، أين رصدت تقرير لمنظمة السلام الأخضر عام 2010 حالة استغلال مفرط للموارد المائية وتلوث إشعاعي عالي الدرجة في المواقع المنجمية التي تضر كل الكائنات الحية. [1] حيث غياب التنمية واستياء السكان من المشاكل البيئية الجفاف والتصحر وانتشار البطالة بين الشباب والشعور باليأس كلها من العوامل المحلية الرئيسية لصراعات محتملة بين الأطراف واستغلال الجماعات الإرهابية لهذه الأوضاع لاستقطاب الأفراد العاطلين والمستائين في صفوفهم.

بالعودة إلى اكتشاف مؤشرات الثروة النفطية الهامة في منطقة الساحل، من أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها نجد تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان، أين أصبحت دول لا تنتج النفط في فترة الثمانيات لكنها أصبحت كذلك تنتج، كما أن الدول المنتجة القديمة كنيجيريا والجزائر وأنغولا ارتفع انتاجها. حيث اكتشفت شركة شل بي بي Shell PB أول بئر للنفط في دلتا النيجر وفي نيجيريا كلها عام 1956، لكن بدأ الإنتاج عام 1958 تم تصدير أول شحنة من النفط النيجيري الخام إلى أوروبا، ومع توالي اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة زاد انتاج نيجيريا من النفط الخام مما جعلها تحتل مكانة بين الدول المنتجة للنفط على الإفريقي والعالمي. [2] أين تركز النفط في الحقول الثلاثة الكبيرة، **فوركاردوس** Forcardos وحقل **ميرين** Merin وحقل **نيمبي** Nembe أكثر من مليار برميل، وكان حقل **بونغا** Bonga آخر حقل اكتشف عام 1996 وفيه نحو 850 مليون برميل، حيث ينتج النفط من مئات الآبار حتى عام 1981 كان هناك 140 حقلاً منتج للنفط معظمها في دلتا النيجر المنطقة الرئيسية لإنتاجه يوجد أكثر من 200 حقل نفطي. [3]

---

[1]–داميان، دلنتري، مرجع سابق، ص ص.118.126.

[2]–صبحي، قنصوة، "النفط والسياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 11، (يناير/مارس 2012)، ص.25.

[3]–هاشم، نعمة فياض، مرجع سابق، ص ص.251.252.

حيث بلغ دخل نيجيريا من إنتاج النفط كريع اقتصادي 400 مليار دولار خلال الفترة 1956-2006، وحصلت البلاد على أكثر من 95% من هذا الدخل. وفي عام 2012 بلغت عائداتها السنوية 94.6 مليار دولار بسبب ارتفاع الأسعار. [1] إضافة إلى النفط تتوافر نيجيريا على أكبر مخزونات الغاز الطبيعي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتتركز مخزونات الغاز في منطقة الدلتا، وبالتالي معظم الغاز والنفط في وحول الدلتا النيجر. [2]

رغم الثروات الهائلة في نيجيريا إلا أن انتشار الفساد المالي والإداري مع نمو الصناعة النفطية وعائداته، حيث تعرف نيجيريا بأعلى معدلات الفساد في العالم بالإضافة إلى سوء التوزيع، أين تحمّلت جماعات دلتا النيجر منطقة صناعة النفط في نيجيريا، وفي مقدمة هذه الحقول أنها تدمر البيئة وتهديد لمصادر معيشة السكان، حيث يعانون من الفقر والحرمان على نطاق واسع رغم الثروة الطائلة التي تستخرج من منطقتهم. حتى أواسط التسعينيات كانت الكهرباء متاحة لـ 35% فقط من بيوت دلتا النيجر والمياه النقية لـ 30% فقط من هذه البيوت. كما تعد المنطقة من أشد مناطق نيجيريا فقراً وتخلفاً حيث لا يزال 70% من سكانها يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون في حياتهم على الزراعة المعيشية والصيد، رغم أن منطقة دلتا النيجر كما رأينا تساهم من خلال النفط المستخرج منها بنحو 80% من إيرادات الحكومة النيجيرية. غير أن غياب التنمية وسوء التوزيع العادل وتهميش منطقة دلتا النيجر منبع النفط النيجيري كل ذلك يرجع إلى الفساد المالي المنتشر في نيجيريا كما أشرنا مسبقاً. [3]

فيما يخص تشاد التي انضمت مؤخراً لقائمة الدول المنتجة للنفط منذ 2003، أين يقوم اتحاد لشركات البترول الذي يضم شركة إيركسون موبايل وشيفرون الأمريكية وبيتروناس الماليزية باستخراج النفط من حوض دوبا جنوبي تشاد، ثم شحنه عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكمرون ويبلغ طوله 1070 كليو

[1]-هاشم، نعمة فياض، مرجع سابق، ص.263.

[2]-نفس المرجع، ص.276.

[3]-صبحي، قنصوة، مرجع سابق، ص.28.

متر إلى ميناء كريبي الكاميروني في ساحل خليج غينيا، أين تسييره شركة إيسو ESSO أحد فروع شركة إريكسون موبايل. [1]

بالرغم من العائدات النفطية لتشاد والتي من المنتظر أن يغير الأوضاع الاقتصادية للدولة وسكانها التي بلغت 13.587.053 حسب إحصائيات 2014. غير أن الواقع المعاش عكس ذلك، نظراً لانتشار الفساد المادي والإداري واستيلاء "الرئيس وأقربائه" العائدات النفطية مما سبب اندلاع الحرب بين المعارضة المسلحة والحكومة من الحدود الشرقية للبلاد إلى أن دخلوا العاصمة واستمرت فيها المعركة أيام قبل أن تنسحب المعارضة مرة ثانية بين عامي 2006-2008. حيث الفساد وسوء التسيير والتوزيع لعائدات النفط من أجل التنمية في شتى المجالات، مما جعل سكان تشاد أكثر من 70% تحت الفقر وأكثر من 60% يعيشون في القرى والأرياف في ظل انعدام البنى التحتية، وانعدام الغذاء الصحي والمياه الصالحة للشرب وغياب تام للرعاية الصحية بمعنى غياب أبسط مقومات الحياة العصرية، معتمدين على الحياة البدائية واستخدام الحطب كأداة للطاقة والطبخ والدفء في ظل تفاقم الأمية وانتشار البطالة بين الأفراد. كل ذلك ناتج عن الفساد واحتكار الأقلية الحاكمة على المال العام على حساب التنمية المجتمعية.

من خلا ذلك نلاحظ أن هناك تنوع في مصادر الطاقة التي تتوفر عليه دول الساحل الإفريقي عموماً بالأخص الدول التي ركزنا عليه في البحث، حيث مصادر الطاقة التي تستفيد منها لأجل البرامج التنموية لديها، غير أن فشل الأداء الوظيفي السياسي والاقتصادي إضافة إلى الفساد المالي والإداري المنتشرة في هذه الدول، وانفراد أو احتكار القلة الحاكمة للموارد المتاحة للجميع كل ذلك يقع الحرمان على الكثرة المحكومة نتيجة فشل الدولة في تحقيق المساواة والتنمية للجميع.

[1]-منظمة سويسرية بين بترول وفقراء تشاد (26 إبريل 2004)، على الرابط التالي:
www.swissinfo.ch/are/392738 (02.03.2017)

**جدول رقم 3: يوضح العلاقة بين تحقيق التنمية وفشل الدولة في الساحل الإفريقي**

| الدولة | مؤشر فشل الدولة 2014 | ترتيب الدولة في التنمية البشرية 2014 |
|---|---|---|
| السودان | المرتبة 5 | المرتبة 166 |
| تشاد | المرتبة 6 | المرتبة 184 |
| النيجر | المرتبة 19 | المرتبة 187 |
| موريتانيا | المرتبة 28 | المرتبة 161 |
| مالي | المرتبة 36 | المرتبة 166 |

**المصدر: من إعداد الطالب (بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية لعام 2014).**

حيث تتقاطع دول الساحل الإفريقي في جملة حيثيات يمكن إبرازها كالآتي:

1-تتراوح نسبة الأمية في دول الإقليم من 42% من مجموع السكان في موريتانيا، إلى 82% في النيجر، نسب الأمية في دول تجمع الساحل الخماسي [1] من أعلى المعدلات في العالم.

2-هشاشة البنية التحتية وتدني الخدمات وانتشار الفساد على كافة المستويات أدى ذلك إلى استعمال معظم السكان بالإقليم للخشب بنسبة 80% كطاقة والرعي الجائر أدى ذلك إلى تقليص الغابات مما ساهم ذلك من مشكلة التصحر.

3-يعاني معظم دول الإقليم من المديونية وبالتالي تظل هذه الدول في حاجة إلى المساعدات، إضافة إلى الجفاف الذي تعرفه دول المنطقة من حين إلى آخر مخلفاً الآلاف من الماشية وتدني الإنتاج الزراعي مما يفاقم من معاناة سكان دول المنطقة وانتشار المجاعة والأوبئة والأمراض وأبرزها الملاريا والسل والإيدز. [2]

[1]-دول تجمع الساحل الخماسي هي: موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النجير، تشاد.

[2]-الحسين، الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص.3.
على الرابط التالي: (19.12.2016) http://studies.algazeera.net/ar/reports/2015:08/201583193522703203.html

إن الظروف المعيشية الصّعبة التي يعيشها سكان الساحل والصحراء حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2012 فعلى مستوى الأفراد تم إحصاء أكثر من 700 ألف شخص يعانون سوء التغذية في موريتانيا، و1.6 مليون شخص في تشاد، و5.5 مليون شخص في النيجر. [1] حسب الأمم المتحدة فإن منطقة بحيرة تشاد [2] تعاني أكبر أزمة إنسانية في القارة الإفريقية، حيث ظلّت هذه المنطقة منذ فترة طويلة من أفقر المناطق وأكثرها تخلفاً في العالم، وفق المؤشرات للتنمية البشرية متدنية جداً في مجال التعليم والصحة، حيث يعيش السكان في هذه المنطقة أزمة حادة ناتجة عن التغيير المناخي وتراجع بحيرة تشاد التي فقدت 90% من مساحتها على مدى بضعة عقود، والتي كانت تشكل مصدر العيش لسكان المنطقة، إضافة إلى أعمال العنف من طرف جماعة بوكو حرام الإرهابية. وتفيد الأمم المتحدة أن حوالي 10.7 ملايين إنسان يحتاجون لمساعدات عاجلة في هذه المنطقة، وحوالي 7.1 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى درجة خطيرة، وتعاني ولاية بورنو في شمال شرق نيجيريا وضع شبه مجاعة. [3]

مجمل القول مما لا شك أن الفقر وغياب التنمية والجهل إضافة إلى البطالة تعد من أهم منابع الانفلات الأمني في الساحل الإفريقي، حيث انخفاض مستوى المعيشة مع وفرة الثروة الهائلة والحرمان المادي والمعنوي وكذا الشعور بالإحباط والحقرة كلها عوامل ترتبط مع بعضها البعض لمظاهر الانفلات الأمني وانتشار واتساع ظاهرة العنف والتطرف في منطقة الساحل الإفريقي.

بالتالي يتم التطرق إلى الوضع في ليبيا الأمر الذي أدى إلى انفلات الأمن فيها وانتشار كمية من الأسلحة التي كانت مخزنة إلى المنطقة مما زاد الوضع الأمني سوءاً يتم التطرق إليه كالتالي.

---

[1]–فول، مراد، "الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن"، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.95.

[2]–منطقة بحيرة تشاد تغطي مناطق شمال شرق نيجيريا، وأقصى شمال الكاميرون، وغرب تشاد، وجنوب شرق النجير، وتتشارك هذه الدول الحدود التي يسهل اختراقها على مياه البحيرة القليلة العمق والتي تنتشر فيها مئات الجزر.

[3]–منطقة بحيرة تشاد أكبر أزمة إنسانية في القارة الإفريقية، مونت كارلو الدولية، على الرابط التالي:
http://m.mc-doualiya.com/articles/20170223 (24.02.2017)

**المطلب الثالث: انتشار الأسلحة الليبية في الساحل الإفريقي**

انتشار السلاح الليبي بعد انهيار القوات المسلحة وقوات الشرطة الليبية الذي أعقب سقوط نظام معمر القذافي، لتصل إلى مختلف المواقع المتأزمة في الجوار الليبي وبؤر التمرد في المنطقة. أدّى سقوط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي الذي دام حكمه طيلة 45 عاماً وانهياره عام 2011، كان مساهماً رئيسياً في عدم الاستقرار التي تعاني منها قطاعات واسعة في منطقة الساحل وشمال غرب إفريقيا، حيث المراقب والمتابع للوضع الليبي في زمن هيمنة الميليشيات يرى أن توسع القوى المسلحة وانتشار الميليشيات على التراب الليبي جاء تبعاً لسقوط الدولة وتفتُّت مؤسساتها على واقع السلاح والإرهاب. حيث تدفق العديد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات من المخزونات العسكرية الليبية المحررة إلى الدول المحيطة ودُفعت إلى بعض التيارات السياسية المعارضة والحركات الانفصالية والجماعات المسلحة العابرة للحدود الوطنية الموجودة. [1]

أدّت الحرب في ليبيا إلى تدفق الأسلحة بأعداد كبيرة في شمال إفريقيا والساحل، انتشار الأسلحة على الحدود التي يسهل اختراقها، حيث المخزونات المتاحة بدون رقابة والتي صارت في متناول كل أنواع التجار والمهربين والمرتزقة تحتوي على تنوع وفير من الأسلحة بمختلف أنواعها التي كانت ليبيا تمتلكها. [2]

حسب تقرير الأمم المتحدة أن الأزمة الليبية أدّى إلى تفاقم الوضع الأمني غير المستقر بالفعل في منطقة الساحل وأشارت حكومات الدول التي تحاول بذل الجهود للسيطرة على حدودها من كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي يتم تهريبها من المخزونات الليبية إلى منطقة الساحل، ووفقاً لمسؤولون وخبراء دوليين شملت هذه الأسلحة القذائف الصاروخية والرشاشات مع أقنعة مضادة للطائرات وبنادق آلية وذخيرة وقنابل

[1]-Libya: Weapons Proliferation and Regional Stability in the Sahel، https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/weapons-proliferation-libya-threatens-stability-sahel-northwest-africa/ (08.03.2017)

[2]–لورانس، عايدة عمورة، "التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، **الكتاب السنوي للبحر المتوسط: المتوسطي 2012**، مجموعة مؤلفين، (الأردن، 2012)، ص.131.

يدوية وأشاروا إلى إمكانية المزيد من الأسلحة المتطورة مثل أرض–جو وأنظمة الدفاع الجوية، حيث يتم تهريبها من خلال المقاتلين السابقين الذين كانوا إما أعضاء من الجيش النظامي الليبي أو المرتزقة أثناء النزاع، حيث الأسلحة تكون مخفية في الصحراء الشاسعة وبيعها لجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو منظمات إرهابية أخرى، وأشار التقرير زيادة في تجارة الأسلحة في بعض بلدان غرب إفريقيا. [1]

حيث المثال الأكثر وضوحاً من التقلب في مرحلة ما بعد القذافي في المنطقة واضطرت كل من دولة تشاد والنيجر والجزائر التعامل مع تداعيات الأزمة الليبية، حيث شهدت الجزائر تنامياً ملحوظاً للعنف بما في ذلك الهجوم يناير 2013 ضد منشأة للغاز الطبيعي **تيقنتورين** في **أميناس** شرق الجزائر على طول الحدود الليبية، وتعتقد نيجيريا أن المتشددين الإسلاميين لجماعة بوكو حرام قد حصلوا على الأسلحة الليبية. [2]

تقول الجزائر إن سقوط العقيد معمر القذافي في ليبيا سبب فراغاً أمنياً سمح للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتقوية نفسها، بعد انهيار النظام القذافي وعودة المقاتلين التوارق أهالي الصحراء الكبرى حاملين معهم الأسلحة الذين كانوا يعملون مع كتائب القذافي وعودتهم إلى موطنهم الأصلي شكل تحولاً في منطقة أزواد شمال مالي التي لم تعرف الاستقرار من قبل وشكل خطراً على منطقة الساحل عامة. [3] منذ العام 2011 حسب تقرير الأمم المتحدة أن الأسلحة والمخزونات من المتفجرات الليبية يتم توزيع المسلحين في النيجر والجزائر ونيجيريا وغيرها، أنشئت المنظمات الإجرامية وشبكات الإتجار غير المشروع من الشرق والغرب في منطقة الساحل والشبكات المرتبطة التي تربط الشمال بالجنوب وتسير في اتجاه الحدود التي

---

[1]-Libya S 2012 Security Council United Nations Report.p.10
http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%202012%2042.pdf (08.03.2017)

[2]-Libya: Weapons Proliferation and Regional Stability in the Sahel، Op، Cit.

[3]–عايدة، العزب موسي، **جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا**، (القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص.20.

يسهل اختراقها في جميع الأراضي في ضمان التدفق الحر النسبي من الأسلحة والاتجار غير المشروع التي لا يزال دون عوائق الأمر الذي لا يزال يشكل تحد لسطات دول المنطقة. [1]

حيث الدول المجاورة متأثرة في العمق من الأزمة الليبية، في عام 2013 سرّبت صحيفة "صنداي تايمز" تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن جماعة بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين السلاح المهربة مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض–جو، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد في أزواد من السيطرة على شمال مالي وحادثة أميناس في الجزائر كما تم ذكره مسبقاً، والأمثلة كثيرة ومتعددة خلّفه انهيار النظام الليبي من مآسي وعدم الاستقرار في ليبيا والمنطقة. [2]

حسب تقرير كامل نشرته لجنة العقوبات على ليبيا حيث توجد أدلة واضحة عن خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء وبعد الثورة لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلاً عن المتفجرات، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة ويقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح، في هذه الحالة فإن توريد هذه الأسلحة حيث أجّج النشاط الإرهابي الموجود في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية خاصة في شمال مالي. [3] كما في الخريطة التالية يوضح...

[1]-Libya: Weapons Proliferation and Regional Stability in the Sahel، Op، Cit.

[2]–عبيد، إمجين، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014). على الرابط التالي: (08.03.2017) http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

[3]–نفس المرجع

**خريطة رقم 03: توضيح انشار الأسلحة الليبية في دول الجوار وتهديد منطقة الساحل**

**المصدر: عيد إميجين، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014). على الرابط التالي:**
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.htm (08.03.2017)

إذ تواجه عدة بلدان في الساحل تمرد عنيف انطلاقاً من ليبيا ويشكل شمال مالي والنيجر مخاوف أمنية في المنطقة، حيث الانفصاليين التوارق في مالي والعنف التي يقودها الإسلاميين المتشددين في منطقة الساحل وشمال غرب إفريقيا والفقر المدقع في المنطقة والجفاف والتصحر وعمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية في المنطقة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، تشكل تهديد وتحدي للأمن القومي لِعدة بلدان في المنطقة خاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتأثيرها على أمن الدول الجوار كالجزائر وتشاد وغيرها.

## المبحث الثالث: خارطة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي.

لم تعرف القارة الإفريقية في تاريخها ظاهرة الإرهاب الدولي بشكلها وتنظيمها الحالي، غير أن مع بداية التسعينيات القرن الماضي عرفت القارة ظهور العديد من الحركات الجهادية فيها، وخصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتم التطرق إليه في هذا الإطار.

**المطلب الأول: القاعدة وحلفاؤها في الساحل الإفريقي**

تعود جماعات التمرد والعنف والإرهاب في المغرب الإسلامي في تسعينيات القرن الماضي وتعرف بـ "الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر" التي تعود بداياتها بعد الانفلات الأمني في الجزائر عام 1991 والتي سبّبت خسائر مادية وبشرية كبيرة، في الصراع عن السلطة بين التيار الإسلامي كمنافس للتيار العلماني والجيش. [1] غير أن الظهور الفعلي لتلك الجماعات المسلحة كان نتيجة الانقلاب الذي تم بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991. [2] أين بدأ القادة الميدانيون للجماعة الإسلامية المسلحة بعد حصارها من طرف الجيش الجزائري أولت اهتمامها بالصحراء الجزائرية الجنوبية عن الاستمرار في خدمة المشروع الجهادي وتأسيس تنظيم جديد باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي تحولت بعد ذلك إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. [3]

بالتالي إن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تعتبر الحلقة المركزية التي أسّست الإرهاب عبر الوطني في الساحل الإفريقي، غير أن عام 2003 في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق تحولت القاعدة للقيام بأعمال خطف الأجانب إلى جانب ضرب المواقع العسكرية. وفي أواخر 2006 أعلن انضمامه إلى تنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة **أسامة بن لادن** قبل أن تُغير اسمها في العام التالي رسمياً "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" واتّخذت أعمالها بعداً إقليمياً وامتد نفوذه إلى جنوب الصحراء، حيث أعلن أن هدفه هو "تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي والأمريكي تحديداً ومن الأنظمة الموالية له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية". [4]

---

[1]–عايدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص.15.

[2]–محمد، محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء**، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، دار العربية للعلوم والناشرون، 2014)، ص.28.

[3]–مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص.125.

[4]–عايدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص.18.

**انتقال من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:** بتاريخ 2007/01/24 أعلن **عبد الرحمن درودكال** زعيم تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال تغيير تسمية جماعته إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والإنتماء للقاعدة التي كانت تطمح إلى الاشراف على الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والساحل والتنسيق فيما بينها، حيث هذا الانضمام يعتبر بمثابة إعلان رسمي حول أقلمة نشاط القاعدة في المنطقة. [1] يعتبر تغيير الاسم إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نتيجة لتطور أشكال التقارب المعلنة والميدانية بين مختلف التنظيمات والشبكات الإرهابية في المنطقة، حيث هذا الترابط العضوي والمصلحي إلى أهداف متعددة.

| أهداف تنظيم القاعدة الأم | أهداف الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي |
|---|---|
| – تجميع الجماعات الإرهابية العاملة في دول المنطقة<br>– توسيع ميدان المواجهة إلى منطقة مجموعة شمال إفريقيا والساحل الأفريقي من مركز التحكم واحد يحرك وينسق العمليات بطريقة توحي بوجود قوى للتنظيم في كامل المنطقة<br>– الاستفادة من شباب المنطقة المسلم الناقم من السياسات الغربية في بعض القضايا الدولية الحساسة على غرار فلسطين وأفغانستان والعراق. | – التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم والعديد من أشكال الدعم الذي كان يتوفر عليه.<br>– الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية فالقاعدة توحي لدى عامة الناس بالمواجهة مع الهيمنة الأمريكية.<br>–تحقيق ترقية في سلم الحركات المسلحة والانتقال من حركة محلية إلى حركة إقليمية ممتدة إلى عدة دول ومرتبطة بتنظيم أوسع "القاعدة" والاستفادة من قدرات القاعدة العابرة للحدود |

**المصدر**: عمار، جفال، "**القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي**"، "**أوراق مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية**"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، في 2007/10/21، ص.34.

[1]–عمار، جفال، "القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي"، "أوراق مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، في 2007/10/21، ص.31

تشير بعض التقارير الرسمية لتاريخ القاعدة في الصحراء أنها مرت بمرحلتين. **المرحلة الأولى:** (1994-2000) ركزت فيها على دخول المنطقة والتعرف على السكان في المثلث الصحراوي الشاسع الواقع بين موريتانيا ومالي والجزائر، وكان أهم شيء في هذه المرحلة هو تأمين الحصول على الأسلحة والمال.

**المرحلة الثانية:** (2000-2003) فاستمرت فيها الأهداف السابقة وأضافت أهداف أخرى جديدة تتمثل في إضافة قواعد للمقاتلين واستمرار وجودهم في المنطقة، والعمل على تطوير العلاقات الخارجية للتنظيم الذي كان يعيش في تلك السنوات حصاراً خانقاً من طرف الجهاز الأمن الجزائري. [1]

حيث شكّل هجوم الجماعة السلفية للدعوة والقتال عام 2005 قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية جاء في إطار توسعها في المنطقة الإقليمية، وفي أواخر عام 2006 بعد تحولها إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نفّذت أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع **هاليبرتون** Halibourtoon. وفي 8 أبريل 2007 هجوم إرهابي على دورية للجيش الجزائري وخلّف تسعة قتلى عسكريين، بعد ثلاثة أيام نفّذ هجوم في العاصمة الجزائرية وحصد ورائه 33 قتيل أغلبهم من المدنيين، وانتقلت عدوى التفجيرات إلى الدار البيضاء المغربية بهجمات 11 مارس 2007 حيث أكّد وزير الاتصالات آنذاك عن وجود صلة بين مدبري التفجيرات وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. [2]

تسارعت خلال السنوات الأخيرة الأدوار الواسعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث اختطفت عشرات الأجانب وفاوضت لإطلاق سراح بعضهم بفدية مالية كبيرة، واصطدم التنظيم بالنظام الموريتاني التي استطاع إلحاق خسائر بالتنظيم عام 2010 خلال محاولة لتحرير المختطف الفرنسي والتي أدت إلى قتله، غير أن القاعدة ردت من خلال تفجيرات في نواكشوط أحبط بعضها قبل اكتماله.

---

[1]-مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص.126.

[2]-ظريف، شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010، ص ص.96.97.

حيث قال التنظيم إنها كانت تستهدف موكب الرئيس الموريتاني. وفي عام 2012 كان التنظيم قد حصل على أسلحة ومبالغ مالية ضخمة من النظام الليبي قبل سقوطه، كما استطاع تهريب آليات ومعدات عسكرية من ليبيا أثناء الأزمة قبل سقوط القذافي. [1]

في صباح 16 يناير 2013 دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابياً مسلحاً بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع من الجدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة مستهدفة حافلة وعلى متنها رعايا أجانب، توجهت نحو القاعدة ودخول المنشأة بعد قتل الحرس الأمني، بحيث أصبحت المنشأة والقاعدة الحياة رهينة في أيدي المجموعة. هذا الحدث الإرهابي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة، حيث شارك في العملية مسلّحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانيا، نيجيرية، مالية، فرنسية، جزائرية) وهو ما يشير إلى ما يمكن تسميته عولمة الإرهاب. [2]

حيث تبنت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن هجمات فندق "راديسون بلو" في مالي نوفمبر 2015 والتي حاصرت فيها أكثر من 100 شخص كرهائن وقتلت أكثر من 27 شخص، وفي يناير 2016 القاعدة تنفذ هجمات في مطعم "كابتشينو" وفندق "سبلنديد" في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو، وفي 13 مارس 2016 هاجمت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بلدة "غراند بسام" في ساحل العاج مما أدى إلى مقتل أكثر من 16 شخص بينهم جنود وسيّاح أجانب أوروبيين. مثل هذه الهجمات أثبت مرة أخرى تحول المنطقة امتداداً من شمال القارة ووسطها إلى تربة خصبة والتي تحتضن الجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والأنظمة الضعيفة غير القادرة على توفير الإمكانات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة التي تصعد تدريجياً. حيث الخريطة التالية يوضح ذلك...

[1]–مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص.128.

[2]–قوي، بوحنية، مرجع سابق، ص ص.122.123.

**خريطة رقم 04: توضح نشاط تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي**

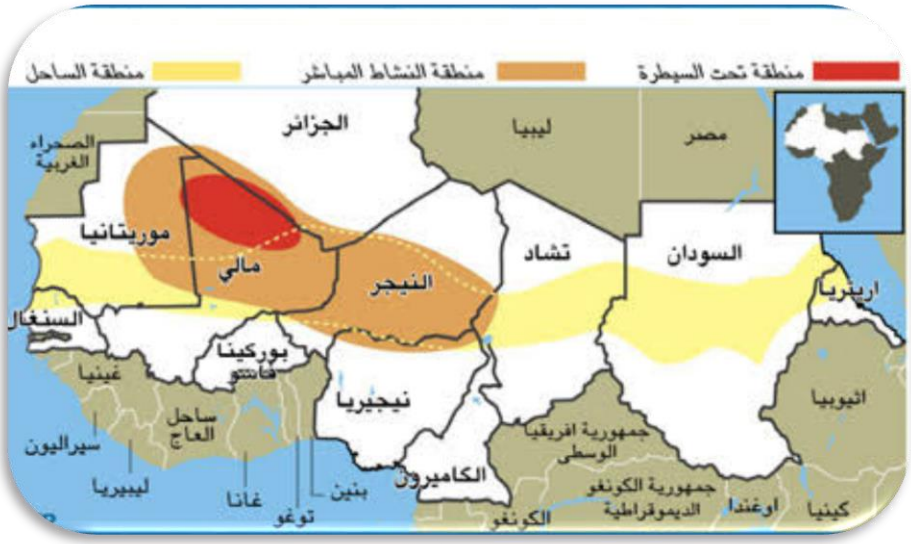


**المصدر: نفوذ القاعدة يهدد القارة السمراء بعد خسارة قواعدها في المغرب العربي، صحيفة العرب**، العدد 9491، ص.6. على الرابط التالي: http://www.alarab.co.uk/?id=17018 (17.04.2017)

من الواضح أن انتشار الجغرافي الذي أصبح يتمتع به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والساحل الإفريقي من موريتانيا ومالي والجزائر والنيجر والمنطقة عامة أين باتت التفجيرات في كل مكان هنا وهناك وعمليات خطف الرهائن الأجانب طرح تحديا حقيقاً في المنطقة. ومن هنا يتم التطرق إلى:

**أولاً: حلفاء القاعدة في الساحل الإفريقي:** إلى جانب تنظيم القاعد في بلاد المغرب الإسلامي ظهرت حركات أخرى متحالفة معه منها:

**1-جماعة أنصار الدين أو طالبان أزواد:** تم الإعلان عن تأسيس هذه الحركة في 2011 علي يد "**إياد آغ أغالي**" في شمال مالي وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية في المنطقة، وهي تتعاون مع جماعة أهل السنة والجماعة وحركة الدعوة والجهاد المعروفة إعلامياً بحركة بوكو حرام، وتعتبر مدينة كيدال المركز الأساسي لها، واستفادت هذه الحركة من الانفلات الأمني في مالي بعد الانقلاب العسكري للرئيس **أمادو توماني توري**، وتثمل "أنصار الدين" أحد أهم الأطراف التوارقية المؤثرة في الإقليم، حيث قاد **إياد آغ أغالي** الجبهة الشعبية لتحرير أزواد منذ أواخر الثمانينات، ثم اشتغل العمل الدبلوماسي قنصلاً لجمهورية مالي بجدة في السعودية، وانتقل من التجارب التحررية اليسارية إلى الفكر الإسلامي.

حيث حاولت جماعة أنصار الدين استقطاب العديد من القبائل وعناصر القوميات الأخرى وذلك في بيان أعلن فيه عن ميلاد التنظيم الذي طمأن فيه جميع أبناء أزواد خصوصاً من غير التوارق، وخاطب البيان كافة سكان أزواد "**إننا نعتقد أن جميع المسلمين هم إخواننا سواءً كانوا عرباً أو عجماً بيضاً أو سوداً**". [1] كما أن الخبرة العسكرية والتجربة الطويلة في التمرد لزعيم جماعة أنصار الدين إياد آغ أغالي والمتحالفين معه من عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مكنتهم من تحقيق مكاسب ميدانية والسيطرة على مخازن الأسلحة والاستيلاء على التجمع والثكنات من الجيش المالي. [2]

**2-جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:** تأسست هذه الحركة عام 2011 وتعرف بأنها أخطر الجماعات الإرهابية المسلحة والأكثر إثارة للرعب في شمال مالي وهي نسخة عربية من أنصار الدين التوارقية، حيث تنحدر عناصرها من قبائل العرب في الإقليم والعناصر الجهادية الموريتانية التي تسللت إلى الإقليم في أوقات سابقة، كالقيادي بالجماعة **أبو القعقاع حماد ولد محمد الخيري** الموريتاني. [3]

أظهرت انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة بعد رفض القاعدة طلبهم تأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد وأعلنت انفصالها عن القاعدة لتنشر فكر الجهاد في كل غرب إفريقيا بدلاً من أن تكتفي بمنطقة المغرب الإسلامي أو منطقة الساحل، وتتشكل من عرب موريتانيين وماليين وانضمت إليها فيما بعد عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعة العربية بإقليم أزواد. [4]

---

[1]-محمد، محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص ص.107.109.

[2]-نفس المرجع، ص.122.

[3]-مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص.129.

[4]-عايد، العزب موسى، مرجع سابق، ص ص.27.28.

حيث الجدير بالذكر أن الحركة أعلنت في يوليو 2014 ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة زعيمها **أبوبكر البغدادي**، وقالت في بيان "**النصرة الأزوادية للدولة الإسلامية**". [1]

حيث كشف تقرير أمريكي صادر عن معهد للدراسات الأمنية مقرب من وزارة الدفاع الأمريكية أن الحدود الجزائرية مع جيرانها أضحت بؤرة إرهاب، ذلك لكونها معقلاً لحركتي المرابطين (يقصد بها حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) حيث تتخذان من الشريط الحدودي في الدول المجاورة للجزائر منعطفاً لعملياتها الإرهابية. حسب التقرير أن حركة المرابطين تتخذ من جنوب ليبيا في المثلث الحدودي مع الجزائر والنيجر معقلاً لمعسكرات التدريبية. وكشف التقرير أيضاً أن الحركات أصبحت أكثر خطورة منذ ابتعادها عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مبرزاً وجود جهاديين أجانب من مختلف أنحاء العالم منهم أوروبيون وفرنسيون بالخصوص في التنظيمات المسلحة. [2]

**3-جماعة أنصار الشريعة:** تأسّست بنهاية عام 2012 حيث يقول مؤسسو الحركة إنها تسعى لأن تكون امتداداً عربياً لجماعة أنصار الدين التارقية، ذلك بعد أن فشلت جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في تمثيل العرب الأزواديين بسبب راديكاليتها وقيامها بعمليات الخطف والقتل والتفجير، ويتزعم هذه الحركة القيادي السابق في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي **عمر ولد حمّاه** والمعروف إعلامياً بصاحب اللحية الحمراء، وهو والد زوجة زعيم كتيبة الملثمين **مختار بلمختار**. حيث يقول قائد الجماعة **عمر ولد حمّاه** إن تنظيمه يشكل امتداداً لجماعة أنصار الدين الذي يقودها الزعيم **إياد آغ أغالي**، وأن تأسيس التنظيم جاء بعد أن لوحظ غياب قبائل "البرابيش العربية" عن العمل الجهادي بخلاف قبائل التوارق و"عرب تلمس" الذين انخرطوا في جماعتي أنصار الدين والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. [3]

---

[1]-شبكة الجزيرة الإلكترونية، على الرابط التالي: http://www.ajgazeera.net/encyclopdia/movementsandparties/2/12/2014 (07/03/2017)

[2]-عايدة، العزب موسى، مرجع سابق، ص.30.

[3]-محمد، محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص.144.

**خريطة رقم 05: توضح تواجد القاعدة وحلفاؤها في الساحل الإفريقي**

المصدر: بوحنية، قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، (مركز الجزيرة للدراسات). على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html (08.03.2017)

تعبر هذه التنظيمات الأربعة هي الأكثر فاعلية وتسليحياً رغم أن الإقليم يوجد فيه جماعات أخرى. بيد أن التنظيمات الأربعة أكثرها فاعلية على التأثير في موازين القوى المحلية والإقليمية، بالتالي من خلال التمعّن في تنظيم القاعدة وحلفاؤه في الساحل الإفريقي نلاحظ أنّ مجموع الحركات الإرهابية في تناسق مع بعضها البعض ويتبنون الفِكر الجهادي لإقامة دولة إسلامية تحكم بشرع الله كما يزعمون، غير أن ما يلاحظ في نفس الوقت أنّ تأسيس هذه الحركات على غرار القاعدة في بلاد المغرب، أخذت في أبعادها النزعة القومية القبلية في المنطقة تتنافس فيما بينها، في ظل عدم وجود أهداف منشودة تحققها سوى سعيها إلى كسب مصالحها المادية بالطرق غير الشرعية.

**ثانياً: مصادر التمويل لتنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي:** لتنظيم القاعدة عدة مصادر دعم تمولها نذكر منها:

**1-الخطف للحصول على الفدية:** ارتبطت عمليات الاختطاف للحصول على فدية ارتباطاً وثيقاً بتنامي وجود تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل التي كانت محركاً رئيسياً له، فالمكاسب

المالية الناتجة من هذا النشاط تستخدم على نطاق واسع لتمويل العمليات الإرهابية، كما أن استراتيجية التجزئة للمناطق المستهدفة المختارة من قبل التنظيمات بالمنطقة يجعل المدنيين وخاصة الأجانب معرّضين بسهولة لعمليات الاختطاف. تحولت عمليات الخطف من أجل الفدية إلى صناعة مربحة للغاية، الأمر الذي سمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأن تصبح قوة سياسية وعسكرية في منطقة الساحل والصحراء، حسب المعلومات أن الدخل الذي يجنيه تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والوسطاء المرتبطون بهما في عمليات الخطف قد بلغ ما بين 40 و65 مليون دولار منذ العام 2008 دفعت الحكومات الغربية معظمها. [1]

حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة إلى أن عمليات الجريمة لتلك الجماعات تدرُّ عليها ما يقارب ثلاث ألآف وأربع مائة مليون دولار في العام من مبالغ الفدية لتحرير الرهائن وتقديم الحماية لعمليات تهريب المخدرات والأسلحة، حيث تستخدم هذه الموارد في تمويل التدريب وإقامة ملاذات آمنة والقيام بعمليات مسلحة. مما يجعل منطقة الساحل نقطة انطلاق لتنمية قواعد "الإرهاب" والقيام بعمليات مسلحة في أنحاء العالم. [2]

**2-الاتجار في المواد المخدرة وتأمين مسارات التهريب:** تعد عائدات الاتجار بالمخدرات من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية، والتي تقوم أيضاً بتوفير الحماية لعميات التهريب، مثلاً يوفر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الحماية لمهربي الكوكايين عبر الصحراء التي توجه إلى الدول الأوروبية مقابل الحصول على مبالغ مالية. [3]

---

[1]-Wolfram Lacher، Op.Cit.P.10.11.

[2]-الحسين الشيخ العلوي. "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports (12.03.2017)

[3]-كمال، محمد علي، "أفريقيا وتحديات الحركات الجهادية" (مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2015)، ص .8. على الرابط التالي: http://mogadishucentr.com (16.11.2016)

**المطلب الثاني: جماعة بوكو حرام في نيجيريا**

تأسّست بو كو حرام عام 2002 في ولاية بُرنو شمال نيجيريا بزعامة الشيخ **محمد علي**، كانت الجماعة مكّونة من الشباب يتدارسون فيما بينهم تعاليم إسلامية برؤية أكثر تشدداً حتى وإن كانوا غير مسلحين، وسمِّيت الجماعة أيضا "طالبان نيجيريا" لأنها تألّفت من البداية من طلبة تخلوا عن الدراسة وأقاموا قاعدة لهم في قرية "كاناما" بولاية يوبي شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر، وكانت أول بداية مسلحة لها في نفس العام عندما اتّخذت إحدى مساجد مدينة مايْدوغوري مقراً لها. [1]

يعتبر الاسم الحقيقي لهذه الحركة هو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" وهو الاسم الذي يرددونه ولا يرضون لهم اسماً غيره، حيث أطلق عليها السكان المحليون وعرفت في الإعلام اسم جماعة بوكو حرام. تعود أصول تسمية الجماعة باسم "بوكو حرام" إلى مزيج من لغتي الهوسا والعربية حيث "بوكو" بلغة الهوسا، وحرام بالعربية التي تعني "نظام التعليم الغربي حرام". [2]

تشير الدراسات أن الجماعة المعروفة إعلامياً بـ بوكو حرام ليست بالفعل ضد التعليم الغربي كما هو منتشر، ليست مناهضة التعليم الغربي هي هدف بوكو حرام بالأخص، ولكن مناهضة الأشخاص الذين انحرفوا عن التعليم الإسلامي وفضّلوا التعليم الغربي عليه، أمثال الذي تريد الجماعة محاربتهم هم المعروفون في شمال نيجيريا بـ "يان بوكو Yan Boko" أي أطفال الكتب، وهم النخبة الذي غرّهم ما جاء به الغرب وبالتالي أصبحوا أداة تستخدمهم الغرب لاستعمار وإدارة البلاد. [3]

قبل عام 2002 لم يكن هناك فكرة لحركة بوكو حرام بالتالي تم تأسيسها بعد حادثة 11 سبتمبر 2001، أين تعود بداية ظهور الجماعة لعام 1995، عندما أنشأ **أبوبكر لوان** جماعة أهل السنة والهجرة في

---

[1]–عايدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص.100.

[2]–أحمد، مرتضى، "جماعة بوكو حرام نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 12، (أبريل–يونيو 2012)، ص.13.

[3]-A Walker, What Is Boko Haram? United States Institute of Peace : www.usip.org/sites/default/files/SR308.pdf (19.02.2016)

جامعة مايدوغوري في ولاية بُورنو. [1] حيث كان هناك سلسلة من الأزمات والصراعات الدينية التي اتسمت بها حياة النيجيريين حتى قبل وقت طويل من وجود بوكو حرام، وكانت الأحداث السابقة تعد المحاولات الأولى لفرض عقيدة دينية والتي تجاوزت الصراعات المجال السلمي وتحولت إلى أعمال عنف. [2] بالتالي إن قضية بوكو حرام لم تختلف كثيراً عن قضية الشباب البلاد والحركات الأخرى المتمردة التي سئمت من سياسات الحكام التي لا تُلبِّي احتياجاتهم خاصة في شمال نيجيريا التي نشأت فيها بوكو حرام، حيث تعاني من قلة التنمية والتطور إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن البطالة والفقر بين الشباب والاختلالات الاقتصادية والسياسية. [3]

حيث الملامح الفكرية لجماعة بوكو حرام فإنها تركز على عدد من المناهج الفكرية أهمها: السعي لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وكذا تحريم التعليم الغربي التي ترى أنها تفسد المجتمع الإسلامي. حيث تنامى تأثير بوكو حرام في معظم ولايات الأقاليم الشمالي المسلم في نيجيريا، وانضمت إليها الأعضاء أيضاً من الدول المجاورة من النيجر والكاميرون وتشاد. [4]

هذا وقد مرت حركة بوكو حرام في تاريخها بعدة مراحل كالتالي:

**المرحلة الأولى:** في 2002 أعلنت الجماعة هجرتها من مدينة مايدوغوري بولاية بُورنو إلى قرية في ولاية يُوبي تسمى كاناما قرب حدود النيجر، حيث أرادت بهذه الهجرة إقامة منطقتها الخاصة لتطبيق الشريعة، وبدأ زعيمها **محمد علي** بدعوة الشباب بالانضمام إليها والعودة إلى نوع الحياة تحت الحكم الإسلام الحقيقي، وكل هذه المرحلة كانت الحكومة تنظر إليها على أنها جماعات دينية موجودة في البلاد. [5]

---

[1]–أحمد، مرتضى، مرجع سابق، ص.14.

[2]-Iulia-Simina، BOKO HARAM AU NIGERIA: UNE NOUVELLE FORME DE TERRORISME OU UN MOUVEMENT MILITANT RELIGIEUX، Mémoire rédigé par Rautu en vue de l'obtention du grade de Master en Science Politique، orientation générale، à finalité spécialisée en relations Internationales. Année académique 2015-2016. P.30.

[3]- Ibid.P.31.

[4]–كمال، محمد علي، مرجع سابق، ص.06.

[5]-A Walker، What Is Boko Haram? United States Institute of Peace، Op. Cit.

وفي عام 2003 كانت المواجهة بين الجماعة والحكومة عندما تدخلت الشرطة لإنهاء الصراع بين الجماعة وأهالي قرية كاناما غير أن الجماعة تمكنت من الاستيلاء على أسلحة الشرطة، مما أدى إلى تدخل الجيش وقتل منهم حوالي 70 عضواً من الجماعة بينهم مؤسس الجماعة **محمد علي**. [1] بعد ذلك بدأت الجماعة جذب الاهتمام المؤسسات الأمنية للبلاد، مما جعل أهالي المنطقة يطلقون عليها "**طالبان نيجيريا**" رغم أنه لم يعثر على أي دليل يؤكد وجود صلة بين بوكو حرام وحركة طالبان الأفغانية، وجذبت الحادثة الإعلام النيجيري، مع ذلك فالمؤسسات الأمنية لا زالت تنظر إلى الأمر ببساطة واللامبالاة.

**المرحلة الثانية:** بعد المواجهة السابقة الذكر عاد من بقي حياً من طالبان نيجيريا وعادوا إلى مدينة مايدوغوري واستقروا فيها مع غيرهم من المجموعة، بعد مقتل مؤسس الجماعة **محمد علي** وتولى الزعامة **محمد يوسف** الذي أنشأ مسجد خاص لهم دون إزعاج من الحكومة، وتركت السلطات الجماعة فتوسّعت إلى المناطق الأخرى ومنها منطقة بُوتشي في دولة النيجر. [2] بينما يرى المراقبون أن الجماعة أنشأت باعتبارها دولة داخل دولة، حيث جذبت شيئاً فشيئاً مجموعة كبيرة من العناصر سواءً من خلال تقديم المساعدات والطعام والمأوى لهم، والكثير ممن جذبتهم الجماعة هم من اللاجئين بسبب الحروب على الحدود التشادية والعاطلين عن العمل في نيجيريا، وجماعة قدِمت إليهم من تشاد، وعُرف هؤلاء رفضهم الاندماج مع الأهالي المحليين ورفضهم التعليم الغربي والثقافة الغربية، ومن هنا أطلق عليهم اسم بوكو حرام. [3]

**المرحلة الثالثة:** في عام 2007 قبيل الانتخابات الرئاسية النيجيرية، أين اغتيل أحد الشيوخ ذات الشعبية بإنكاره أفكار الجماعة الناقصة عن الإسلام ودعواتها المتشددة، ويعتبر هذا الاغتيال بمثابة نقطة تحول في جماعة بوكو حرام. وفي عام 2009 تصاعدت الأحداث الدموية أين تبنّت الجماعة عدة هجمات وعمليات انتحارية استهدفت مراكز الشرطة في ولايات بُوتشي وكانو وبُوني وبُورنو وقتل أكثر من 800

---

[1]-Mike، Smith، **Boko Haram Inside Nigeria's Unholy War**، London، I.B. Tauris، 2015.

[2]-A Walker، What Is Boko Haram? United States Institute of Peace، Op. Cit

[3]–عايدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص.102.

شخص خلال خمسة أيام، وأصدر زعيمها **محمد يوسف** سلسلة من الفيديوهات التي يهدد فيها حكومة الولاية بمواجهات عنيفة. وفي مايدوغوري حيث قامت الشرطة باعتقال المئات من المنتمين للجماعة وتم القبض على الزعيم **محمد يوسف** وإعدامه مباشرة. [1] وتزعم الحركة بعد ذلك **أبوبكر شيكاو** والذي كان معروفاً بهمجيته ودموية. وفي عام 2011 تم تفجير مقر الشرطة الوطنية في العاصمة **أبوجا** عن طريق سيارة ملغومة، وفي نفس العام نفذّت هجوم انتحاري في مبنى مقر الأمم المتحدة في أبوجا وخلّف أكثر من 23 ضحية، أين واصلت بوكو حرام عملياتها الانتحارية في عام 2012 نفذّت سلسلة هجمات منسقَّة في مدينة **كانو** ثاني أكبر مدينة في نيجيريا كانت الضحايا أكثر من 185 قتيل، استمرت هجماتها في أبريل 2014 تم اختطاف 276 فتاة من المدارس الحكومية في بلدة "شيبوك" بولاية بورنو، مما شكل غضب عالمي. [2]

حيث الجدير بالذكر أن في مارس 2015 أين أعلنت بوكو حرام رسمياً مبايعة تنظيم الدولة **داعش** حيث لم يكن ارتباط بوكو حرام بهذا التنظيم هو الأول بالتنظيمات الإرهابية، أين سبق أن ارتبطت الجماعة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب. [3] حيث أن بعض عناصر بوكو حرام تم تدريبهم خارج نيجيريا في معسكرات المتردين لحركة أزواد في شمال مالي، وارتبط **مختار بلمختار** بدوافع التوسع في المنطقة إلى إقامة علاقة مع بوكو حرام، حيث تم إرسال بعض جماعة بوكو حرام للتدريب في معسكراته في صحراء الساحل. [4] حيث ترتكز أيديولوجية بوكو حرام على الجهاد وتتميز بالصلابة والخشونة تعتبر أكثر التنظيمات عنفاً في المنطقة.

إن أبرز العوامل التي أدّت إلى تنامي جماعة بوكو حرام في نيجيريا، حيث الفقر والتصحر والبطالة والأمية وشبه غياب لأجهزة الدولة رغم أن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى من الناحية الاقتصادية في القارة،

---

[1]-Mike، Smith، Op.cit.
[2]-Ibid.
[3]–طارق، عثمان، "بوكو حرام خطر جاثم على القارة السمراء"، البيان، على الرابط التالي:
www.albayan.ae/one-world/overseas/2016/08/17-1.2698282 (11.03.2017)
[4]–محمد، محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص.57.

غير أن الفساد الإداري والمالي المنتشر –كما سبق القول–في نيجيريا وسوء التوزيع للعائدات النفطية في الأقاليم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور هذه المظاهر في شمال شرق نيجيريا ذات الأغلبية المسلمة، وهي المناطق التي ظهرت فيها بوكو حرام واستغلت هذه المظاهر لكسب المزيد من المقاتلين والمتعاطفين معها.

بالتالي يعلب البعد العرقي [1] دوراً كبيراً، حيث يتشكل نيجيريا من العديد من القبائل كما تم ذكره مسبقاً، وكثيراً ما يحدث اشتباكات دينية وعرقية بين المسلمين والمسيحيين، وبالتالي تطرح بوكو حرام نفسها كمدافع عن الإسلام والمسلمين هناك، مما يعطي ذلك نوعاً من التعاطف معها. [2]

**خريطة رقم 06: توضيح أماكن نفوذ جماعة بوكو حرام.**

**الأماكن ذات الخطوط الحمراء منءاطق نفوذ بوكو حرام–لغاية إعداد هذا البحث**

**المصدر: عبد الحكيم، نجم الدين، حركات العنف في غرب إفريقيا، على الرابط التالي:** (16.11.2016) www.qiraatafrican.com/home/new

**مصادر التمويل جماعة بوكو حرام:** لهذه الجماعة عدة مصادر تمولهم حيث نذكر من بينها:

**1–الفدية والاختطاف:** حيث تعد عملية الاختطاف من أهم وسيلة تستخدمها الجماعات المتشددة، حسب تقرير أمريكي أن ملايين الدولارات تجنيها بوكو حرام من عمليات الاختطاف. في فبراير 2013 اختطف جماعة بوكو حرام عائلة فرنسية كانت تقضي العطلة في منتزه في الكاميرون قرب الحدود النيجيرية،

[1]–عايدة، العزب موسى، مرجع سابق، ص.108.

[2]–طارق، عثمان، مرجع سابق.

لاحقاً كشف تقرير سري لحكومة نيجيريا أن مفاوضين من فرنسا والكاميرون دفعوا لبو كو حرام ما يعادل 3.15 مليون دولار قبل إطلاق سراح الرهائن. [1]

**2-تبرّعات المتعاطفين:** تعتبر هذه التبرعات من أهم مصادر التمويل لجماعة بوكو حرام، حيث أن بعض التجار والبارونات داخل نيجيريا، نتيجة الصراع المستمر بين المسلمين والمسيحيين في تاريخ نيجيريا، وتصاعد أعمال العنف الدموي التي كانت قبل الانتخابات 2007 والتي أدت إلى سقوط الآلاف من الأطراف، الأمر الذي جعل بعض الأفراد التجار وأصحاب الأموال في الإدارة الحكومية من المسلمين بالدعم المالي لهذه الحركة، باعتبارها تمثل الأطراف المسلمة بعيداً عن توجهات عقيدتها، حيث المساعدات التي قدّمت للحركة ساعدها كثيراُ في تمويل ذاتها.

**المطلب الثالث: التنافس بين تنظيمي القاعدة وداعش في الساحل الإفريقي**

حيث كان تنظيم القاعدة الأسبقية في عولمة الحركات الجهادية في إفريقيا والمنطقة من خلال عملياتها وعدد المجاهدين الذين تم استقطابهم، استطاعت أن تجد التعاطف من العديد من الجماعات المسلحة التي كانت تنشط على المستوى المحلي، حيث انضمت حركة الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى التنظيم القاعدة عام 2007، كما تم ذكره مسبقا. [2] ومبايعة جماعة بوكو حرام تنظيم القاعدة عام 2009 أين عملت على رسم خريطة جديدة لتوسعها في المنطقة، أبرزها في الجزائر مع جماعات **أبو مصعب الجزائري**، وفي موريتانيا مع الحركة من أجل الوحدة والجهاد بزعامة **أحمدود خيرو**، وفي مالي مع تنظيم أنصار الدين بزعامة **إياد آغ أغالي**. [3]

[1]-كمال، محمد علي، مرجع سابق، ص.8.

[2]-الحسين، الشيخ العلوي، مرجع سابق.

[3]-عايدة، العزب موسى، مرجع سابق، ص.110.

غير أن مع بروز تنظيم الدولة **داعش** كجماعة مسلحة قوية في العراق وسوريا وإعلانه خلافة مستقلة عن **القاعدة** أين توالت إليها الولاءات من جماعات لأخرى من جميع أنحاء العالم وفي منطقة الساحل والصحراء وغرب إفريقيا. أين أعلنت جماعة "بوكو حرام" ولائها لتنظيم الدولة **داعش** حيث أعلن زعيمها **أبوبكر شيكاو** << **نعلن مبايعتنا للخليفة وسنسمع له ونطيعه في أوقات العسر واليسر**>> رغم التقارب الذي كان يجمعه مع "تنظيم القاعدة" في السابق والتبعية الفكرية له، غير أن ظهور "**داعش**" الأكثر عنفاً مع تراجع تنظيم القاعدة، أدى بجماعة بوكو حرام إلى اتباع "**داعش**" التي تتماشى مع أهدافها المحلي وهي إنشاء دولة الخلافة في شمال نيجيريا. [1]

يعتبر توسع تنظيم **داعش** في شمال إفريقيا بالتركيز على ليبيا كونها أصبحت المركز الرئيسي لتنظيم داعش في إفريقيا أمر تفرضه الواقع التي يعيشها البلاد، حيث أن ليبيا تشترك في حدودها مع عدد من التي تعرف هشاشة أمنية على امتداد الصحراء في الساحل. [2]

إن خطر انتشار تنظيم داعش في الفضاء الإفريقية ومنطقة الساحل أصبح أمراً واقعياً يهدد دول المنطقة، أين توفر جميع الظروف المساعدة على التوسع كتوفر المناطق التي يسيطر عليها التنظيم تحتوي على الموارد النفطية وامتلاكه المال، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب المزيد من القاتلين من دول الجوار ومن داخل ليبيا ومن دول جنوب الصحراء، خاصة الشباب حاملي الشهادات الجامعية والعاطلين عن العمل في نفس الوقت، وكذا إمكانية التعامل مع شبكات التهريب والاتجار غير المشروع في المنطقة الأمر الذي يزيد من التهديد والمخاطر الأمنية على المنطقة والقارة عامة. إن اختلاف التوجهات وآلية العمل بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم وداعش، جعل من تمدد داعش في منطقة الساحل التي شكلت

---

[1]–الإرهاب ما وراء الصحراء "مبايعة بوكو حرام لداعش مرحلة جديدة ام فرقعه إعلامية"، على الرابط التالي:
www.swissinfo.ch (12.03.2017)

[2]–عماد، حمدي، "ليبيا وإعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، (أبريل 2016)، المجلد 51، ص.184.

الملاذ البديل لتنظيم القاعدة بعد تراجعها مما يشكل تواجد داعش في مناطق نفوذها، حيث كان الخشية من أن يتحالف التنظيمان في شمال إفريقيا، غير أن مظاهر المنافسة بين الجماعتين قائمة، حسب الخبير في الصراعات **وليام أسانغو** « **في الوقت الحالي تنظيم داعش هي الرائد الأول في الجهاد العالمي**». بالتالي يمكن القول سلسلة هجمات باماكو في نوفمبر 2015 وفي واغادوغو في يناير 2016، محاولة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لاستعادة المزيد من الاهتمام الذي فقده. حيث هيمنة تنظيم داعش على المستوى الدولي مما أدى إلى الانشقاق الداخلي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومبايعة داعش. [1]

حيث تمتلك تنظيم الدولة **داعش** حضوراً واسعاً وقوياً عبر شبكة الانترنت، عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، ونشر أشرطة في موقع اليوتيوب بغرض جذب المزيد من المتابعين، ونشر كل شيء تقوم به لحظة بلحظة عبر مواقع التواصل، حيث تنظيم الدولة لم تقتصر على ترويج فكرها على شبكة الإنترنت فقط، على عكس القاعدة. [2] أين تستخدم تنظيم الدولة التكنولوجيا الرقيمة لتعبئة وتجنيد مقاتليها، حيث تمكنت من تجنيد ما يقارب 12 ألف مقاتل في 3 سنوات، في حين تنظيم القاعدة خلال 12 سنة لم يتمكن إلا من تجنيد ثلاث آلاف مقاتل فقط، حيث تجند داعش لأفراد ذو كفاءات عالية التكوين وتتمتع بخبرة واسعة في اختراق مختلف مواقع الأنترنت والحسابات الخاصة، على غرار قناة جهاد أون لاين. [3]

حيث استفادت تنظيم الدولة من تحريك الآلة الإعلامية للتسويق له كتنظيم شرعي له الأحقية في الخلافة عن تنظيم القاعدة الذي وجد بعض الباحثين أنه يبحث عن المجد الشخصي والزعامة مما أدى إلى الانشقاق والانضمام إلى تنظيم الدولة، أين أصبحت إفريقيا ومنطقة الساحل إلى فضاء تنافسي بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة، رغم المكاسب التي حققها تنظيم داعش إلا أنه لم يصل إلى ما تحظى به القاعدة من

---

[1]–الحسين، الشيخ العلوي، مرجع سابق.

[2]–عبد الباري، عطوان، **الدولة الإسلامية الجذور والتوحش المستقبل**، (بيروت، دار الساقي، 2015)، ص ص.178.179.

[3]–عمراني، كربوسة، سهام، زروال، "الإرهاب الإلكتروني التهديد الجديد إلى أين داعش نموذجا"، مداخلة في ندوة حول الأمن الإلكتروني، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (3 مارس 2016).

ولاءات من الجماعات المسلحة في المنطقة. [1] إن انهيار الأمن في ليبيا وانتكاسات تنظيم القاعدة في آسيا هما عاملان مهمان لتمركز جديد للقاعدة في المغرب العربي والساحل الإفريقي من خلال:

1-امتداد قاري للفكر الجهادي عبر الصلات التي تربط بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل وجماعة بو كو حرام في نيجيريا، وجماعة الشباب في الصومال، الذين يتقاسمون بينهم تعاوناً مشتركاً في مجال العمليات وفي التدريب والتكتيكات بسبب العلاقات الشخصية القديمة بينهما في زمن القاعدة في أفغانستان وأسباب أخرى.

2-إعادة توزيع الاستراتيجية لبعض شبكات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والساحل لتعويض ضعفها على الجبهة الآسيوية بعد اختفاء عدد من قيادي التنظيم، والحصول على ظهور دولي بالبحث عن الدور في ظل الأوضاع الأمنية المتردية. إن انتقال بعض قياديها إلى ليبيا مما يبرهن رغبتها في استغلال الفرصة في شمال إفريقيا والساحل وغرب إفريقيا. [2]

**جدول رقم 04: يوضح توزيع ولاءات الجماعات المسلحة لتنظيم القاعدة وداعش في الساحل**

| ❖ الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل | ❖ الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة "داعش" |
|---|---|
| - القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: وزعيمها عبد المالك درودكال، تضم أكثر من 200 مقاتل.<br>- المرابطون: بزعامة مختار بلمختار ويضم حوالي 200 مقاتل.<br>- أنصار الدين: بزعامة إياد آغ أغالي، متحالفة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.<br>- كتيبة خالد بن الوليد (أنصار الدين الجنوب): بزعامة سليمان كيتا.<br>-حركة شباب الصومالية | - تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا: وقائده أبو المغيرة القحطاني، ويضم من 2000 إلى 3000 عنصراً.<br>- بوكو حرام: بزعامة أبوبكر الشيكاو، ويصل عدد مقاتليها إلى 7000 مقاتل أغلبهم نيجيريين ومن الدول المجاورة.<br>- أنصار بيت المقدس: في مصر وزعيمها أبو أسامة المصري. |

**المصدر: من إعداد الطالب.**

[1]-مبايعة بوكو حرام لداعش مرحلة جديدة أم فرقعة إعلامية، مرجع سابق.

[2]-لورانس، عايدة عمور، مرجع سابق، ص.132.

**خريطة رقم 07: توضح صراع النفوذ بين القاعدة وداعش في الساحل والقارة عامة**

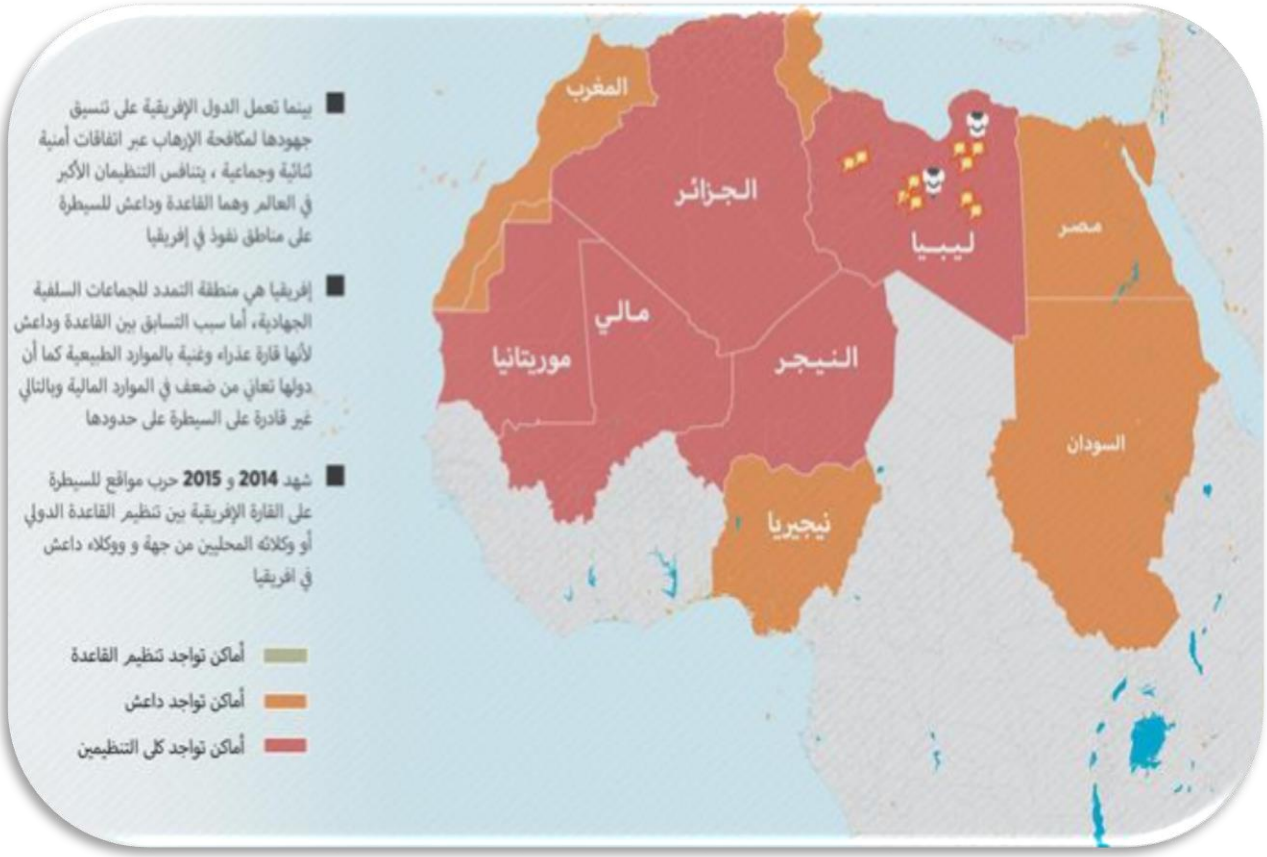


**المصدر: الأناضول، داعش في إفريقيا فروعها ومبايعوها وأنصارها، على الرابط التالي:** (13.03.2017) http://aa.com.tr/538214/

ارتبط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي علاقات مع قبائل المنطقة أين تعايش معها وتوسع في الساحل والصحراء، حيث اعتمد على سياسة بعيدة عن الاصطدام مع أنظمة الدول في المنطقة باستثناء بعض العمليات التي كانت موجهة ضد المصالح الغربية، مكنته من استقطاب الدعم والتأييد رغم الانشقاقات التي عرفتها لاحقاً، عكس التنظيم الدولة "داعش" الذي يسعى إلى التوسع على حساب دول المنطقة وأنظمتها.

من خلال ما سبق ذكره في هذا الإطار ليس الهدف منه سرد العمليات أو تعظيم دور التنظيمات الإرهابية أو الدعاية لهذه للتنظيمات في المنطقة والقارة، بل الهدف من ذلك إبراز مدى التهديد والخطر التي تشكله التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وعموم القارة، الأمر الذي يدعوا حكومات المنطقة في التسرع ووضع الاستراتيجيات للتصدي لهذه التنظيمات.

## خلاصة الفصل

من خلال العرض نستنتج خلاصة هذا الفصل كالتالي:

1- يلاحظ أن عدم تجانس المجتمعات في الدول الساحل الإفريقي نتيجة تشابك العوامل الخارجية والداخلية فيها، الأمر الذي أدى إلى فشل بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال في المنطقة، نتيجة لعدم التجانس المجتمع فيها، في ظل فشل الأنظمة السياسية لهذه الدول وعجزها عن أداء وظيفتها في شتى المجالات، واتباع سياسة فرق تسد للحفاظ على بقاء مصالحها، وفي ظل التفاوت الاقتصادي بين المجتمع، مما زاد الوضع تعقيداً في المنطقة.

2-حيث الوضع في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي وانفلات الأمن فيها، وانتشار كمّيات كبيرة من الأسلحة الليبية التي كانت مخزونة إلى منطقة الساحل الإفريقي ازداد الوضع سوءاً في بعض الدول في الساحل والمنطقة كلها.

3-امتلكت التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة كميات من الأسلحة التي تم تهريبها من ليبيا، بحيث أصبحت تُكثِّف عملياتها لتُوسّع أماكن نفوذها، الأمر الذي أدّى إلى تنافس التنظيمات فيما بينها لتَوسيع أماكن سيطرتها في الساحل الإفريقي، مما أصبح تهديد التنظيمات أمراً واقعياً يتطلب من دول المنطقة التصّدي لها.

# الفصل الثالث: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

عندما يتم ذكر الإرهاب يقابله مباشرة الحرب ضده، أو التحالف الدولي ضد الحرب على الإرهاب خاصة عُرِف هذه الأخيرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي شكّلت تحولاً جذرياً في الحرب غير المتكافئة بين الطرفين. بما أن ظاهرة الإرهاب اجتاحت منطقة الساحل الإفريقي، حيث كان من نصيبها الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة. بحيث لم تقف دول الميدان كالجزائر ونيجيريا بالإضافة إلى دول المحيط الإقليمي لم تكن مكتوفة الأيدي تجاه توسع التنظيمات الإرهابية في المنطقة. حيث سعت إلى وضع استراتيجيتها للتصدي لهذه الظاهرة في ظل تسارع الأدوار الدولية لبسط استراتيجيتها لمحاربة الإرهاب في المنطقة.

بحيث يتم التطرق في هذا الفصل الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي:

**المبحث الأول: الاستراتيجيات الإقليمية**

**المبحث الثاني: الاستراتيجيات الدولية**

**المبحث الثالث: استراتيجيات المنظمات الإقليمية والدولية**

**المبحث الرابع: مستقبل ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي**

## المبحث الأول: الاستراتيجيات الإقليمية

لمكافحة الظاهرة الإرهاب في المنطقة لابد من الإشارة إلى الاستراتيجيات المحلية والاقليمية لدول المنطقة، والتطرق إلى الدور الجزائري الإقليمي في المنطقة، واالتعاون الإقليمي لمكافحة الظاهرة في المنطقة.

### المطلب الاول: الاستراتيجيات الوطنية

هناك العديد من الاستراتيجيات الوطنية المتبعة لمكافحة الظاهرة في منطقة الساحل الإفريقي، غير أنه يتم التركيز على الاستراتيجية الدولتين فقط في المنطقة، كلاً من الاستراتيجية الجزائرية والنيجيرية.

**أولاً-الاستراتيجية الجزائرية:** عانت الجزائر وتضررت بشكل كبير من الظاهرة الإرهابية بمختلف الأبعاد والأشكال التخريب والتدمير التي استهدفت مؤسسات الدولة والمجتمع لفترة استمرت طيلة عشرية كاملة، أين استطاعت الجزائر مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999 بمقاربة جديدة مبينة على "مسار السلم والمصالحة"، تستهدف القضاء على الأسباب والعوامل المساعدة على انشار الظاهرة الإرهابية. حيث تستند الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة ظاهرة التطرف على محورين أساسيين:

1-الحفاظ على المستوى العالمي من اليقظة على مستوى كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهامها المؤسساتية لحماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

2-تطبيق سياسة شاملة للقضاء على التّطرُّف بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في نفس الوقت.

حيث من خلال هذا النهج تعكف الجزائر على جمع الجزائريين حول القيم الجزائرية والتسامح والعفو والتضامن لبناء مستقبل يخلوا من تهديدات ظاهرة الإرهاب والتطرف. [1]

[1]-بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص.82.

**سياسة الرحمة والمصالحة الوطنية:** تعد سياسة المصالحة الوطنية أحد أهم السياسات المعمول بها دولياً، باعتبار السياسة الجزائرية المتميزة بدبلوماسية خارجية قوية وبحكمة داخلية بنّاءة، وعملاً بسياسة المصالحة الوطنية التي تجسد مفهوماً واسعاً العفو الشامل، يعد أحد أهم السبل لمواجهة الجريمة بشتى مظاهرها، ذلك بالعفو الشامل عن نشاطات إجرامية بمشاركة وبمباركة شعبية واسعة، بُغية إقرار المصالحة مع من أخطؤا معهم وإظهار رأيهم ذلك عن طريق الاستفتاء. [1] والذي من أهم معالمه كالتالي:

1-العفو على المسلحين الذين سلّموا أسلحتهم، باستثناء من شارك في جرائم القتل الجماعي واستخدام المتفجرات في الأماكن العمومية. 2-العفو عن مرتكبي الجرائم الإرهابية واستبدال العقوبة لمن لم يستفد من العفو. 3-التعويضات المالية والتكفل بضحايا المأساة الوطنية. 4-التكفل بأسر الإرهابيين ومنع أي تمييز بحقهم.

حيث تتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 06/01 المؤرّخ في 2006/02/27 المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والمرسوم رقم 93/06 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، والمرسوم رقم 94/04 المتعلق بتقديم الدولة إعانة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقربائها في الإرهاب، والمرسوم رقم 95/06 المتعلق بشروط تنفيذ المادة 13 من الأمر الرئاسي المتعلق بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ليكمل هذا الإطار القانوني الموجود منذ عام 1999، والمرسوم التنفيذي رقم 99/44 المؤرخ 13 فبراير عام 1999 المتعلق بتعويض الأشخاص الذين وقعوا ضحية إضرار جسدية ومادية لحقت بهم من الأعمال الإرهابية أو الحوادث التي وقعت في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب في الجزائر. [2]

[1]-عمورة، أعمر، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيو أمنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص.104.

[2]-بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص ص.83-84.

**ثانياً-الاستراتيجية النيجيرية لمحاربة بوكو حرام:** اتبعت الحكومة النيجيرية استراتيجيتها في التعامل مع المتطرفين جماعة بوكو حرام من خلال:

**1-القمع من جانب الشرطة والجيش:** اتبعت قوات الأمن النيجيرية بارتكاب العديد من الانتهاكات ضد المدنيين، حيث تؤكد منظمة العفو الدولية أنه خلال النصف الأول من عام 2013 تم قتل أكثر من 950 شخص يشتبه في انتمائهم لجماعة بوكو حرام خلال احتجازهم في أماكن تواجد قوة المهام المشتركة. [1] كما تم الإشارة مسبقاً -أن نيجيريا دولة اتحادية معقدة بسبب وجود أكثر من 250 مجموعة عرقية، مما يعني أنها دولة منقسمة حيث تواجه تحديات أمنية كبيرة.

غير أن فترة حكم الرئيس السابق **جود لوك جوناثان** أصبح الوضع الأمني في البلاد غير مستقر بشكل متزايد. حيث لم تهاجم أعضاء بوكو حرام المدنيين، بيد أن القمع المستمر من قبل السلطات النيجيرية هي التي سبّبت في زيادة العنف. حيث فشلت الشرطة والجيش وسوء إدارة الأزمة الناتجة عن متطلّبات بوكو حرام، علاوة على ذلك قتل الشرطة والجيش لأعضاء هذه الجماعة، أين ردّت الجماعة بالقضاء على قرى بأكملها تشتبه في تعاونهم مع قوات الأمن.

بالتالي منذ اعلان حالة الطوارئ في مايو 2013 في ثلاث ولايات شمال شرق نيجيريا، أين ارتكب الجيش العديد من المجازر من القصف العشوائي دون تمييز، بسبب انتهاكات الجيش أدّى إلى نزوح السكان، حيث ترفض هذه الأخيرة أن تنسحب جماعة بوكو حرام وانضم بعضهم في صفوفها. [2] تهدف الفرقة المدنيين المشتركة لتحديد المسلحين والقضاء عليهم. غير أن الجنود لا يميزون بين المدنيين والمقاتلين، لذلك فإن ارتفاع عدد الضحايا مرتفعة بسبب القصف العشوائي من طرف الشرطة والجيش، أين يشير الخبراء أن المدنيين وقعوا ضحية في كلا الحالتين.

[1]- Iulia-Simina، Op. Cit. P.52.
[2]- Ibid.P.52.

**2-أجهزة الاستخبارات في الحرب ضد بوكو حرام التفاوض المحتمل:** منذ أغسطس 2012 حيث غيّرت بوكو حرام من تكتيكاتها بما في ذلك بدأت في استخدام المواقع الإلكترونية، حيث يتعامل أعضاء بوكو حرام عبر الانترنت مع الضباط والمخابرات النيجيرية. وبالتالي تكهَّنت بعض التقارير المفاوضات المحتملة بين بوكو حرام والحكومة النيجيرية، رغم ذلك لا يزال العنف مستمرة. [1]

حيث جاء إعلان وقف إطلاق النار في 17 أكتوبر 2014 من قبل رئيس أركان الجيش النيجيري، غير أن الاتفاق لم يتم التصديق عليها من قبل قادة بوكو حرام، التي تستوجب من الجماعة خصوصاً الإفراج عن جزء أو كل الفتيات التي تم اختطافهن من المدارس، أين بُذِلت هذه المفاوضات عن طريق الإنترنت من خلال شخصية سياسية نيجيرية وهو الحاكم السابق لولاية بورنو **على مدو شريف**. غير أن الزعيم الجديد للجماعة **أبوبكر شيكاو** يرفض أيّ شكل من أشكال التفاوض. في هذا السياق نشر شريط فيديو قائلاً "**هذا كذب لم نوقع وقف إطلاق النار مع أي شخص، لن نتفاوض. ما هي مصلحتنا في التفاوض؟**" وقال **الله أمرنا عدم القيام بذلك.** [2]

**المطلب الثاني: دور الجزائر الإقليمي**

إذ لا يمكن الحديث عن مكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي دون التطرق والحديث عن الدور الجزائري وحضورها البارز في هذا المجال.

تعد الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الساحل جعل العديد من الدول في المغرب العربي والدول الأوروبية تهتم ببسط الأمن والاستقرار، وبالتالي فإن العديد من الكتابات والدراسات تركز على الدور الجزائري في منطقة الساحل. وذلك في البعدين الأمني والتنموي، حيث المتتبع للأوضاع السياسية، الاقتصادية، الأمنية في دول الساحل الإفريقي يدرك تماماً أن أسباب التركيز هذه.

[1]- Iulia-Simina، Op. Cit. P.53.
[2]-Ibid. p.54.55.

حيث يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر والفضاء الأمني المهتز لها، ذلك بالنظر إلى الحدود الواسعة في الصحراء التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة وضعف أدائها الأمني الداخلي من جهة أخرى، حيث الخبرة والقدرات الأمنية والعسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة مقارنة بدول الميدان الأخرى، باعتبار هذين الظاهرتين تعد من أبرز معوقات بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل. بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية الراهنة حيث الجزائر تمثل أكثر دول الميدان استقراراً سواءً من الناحية السياسية والأمنية، وسعي الدبلوماسية الجزائرية لعب الدور المحوري بالمنطقة الإقليمية والإفريقية بصفة عامة. [1]

إن الدور الجزائري في الفضاء الجيو سياسي الإفريقي خصوصاً مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعل محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة **الدور** Role Approach كمحدد هام في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.

بداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "**الدور**" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو مهم في الجغرافية السياسية. حث يعرف "الدور" بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كذلك يُعرّف الدور بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب عليهم القيام به في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. [2]

**أولاً: المقاربة الأمنية الجزائرية:** قبل الحديث عن المقاربة الأمنية التي اعتمدتها الجزائر في التعامل مع الانفلات الأمني في دول الساحل، حيث نتطرق إلى مفهوم العقيدة الأمنية.

---

[1]–حيفان، عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمننة في الساحل بين الواقع والمستقبل"، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص49.

[2]–بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص.108.

بالنسبة للعقيدة الأمنية الجزائرية أنها تبلورت نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية واستراتيجية، فيما يتعلق بالعامل التاريخي تمثل الثورة التحريرية عاملاً أساسياً ساهم في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية انعكست على تعامل الدولة الجزائرية مع قضية الحدود والتدخل في الشئون الغير، أما العامل الجغرافي يتمثل في الموقع الاستراتيجي الذي تحلته الجزائر وتوسطها لمجالين حيويين، الأول شمالاً البحر المتوسط، والثاني جنوباً منطقة الساحل والصحراء الذي يعاني من الاستقرار الأمني. على هذا الأساس انطلقت المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل مع التركيز على الجانب الاقتصادي لما له من تأثيرات مباشرة على الأبعاد الأخرى دون اغفال الجانب العسكري. [1]

**معالم المقاربة الأمنية الجزائرية:** سعت الجزائر 2009 مشكلة تسهيل عميلة الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة المتشددين الإسلاميين وراء الحدود، واستهداف معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال والسيطرة على منطقة الساحل بالجيوش النظامية لدول المنطقة. [2]

كما قامت الجزائر بتبني سياسة تقوم على الجهود الذاتية للدول الإفريقية أين عملت على تأسيس ما يُعرف بدول الميدان التي تضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، ومقرها تمنراست، أو ما يطلق عليها بلجنة عمليات الأركان المشتركة للدول الساحل CEMOC في أبريل 2010 تقوم على التنسيق الاستخباراتي. وهذا لم يقنع الدول الكبرى خاصة فرنسا.

بينما استمر النشاط الجزائري على الصعيد الدولي خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني حيث سعت إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل في إطار تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة وهذا ما تم بالفعل عند إصدار مجلس الأمن لقراره 1904 في 2009/12/17 حيث تم

[1]–فول، مراد، مرجع سابق، ص ص.102.103.

[2]–بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص.128.

تبني هذا القرار الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية. [1] بعد تأييد سابق لدول الاتحاد الإفريقي عندما طرحت الجزائر هذه الفكرة في قمة سرت 2009 وهذا يدل على مدى إدراك الجزائر للعلاقة التي تربط بين أمنها والتطورات الحاصلة في محيطها الإقليمي.

كذلك سعت الجزائر أيضاً على تكثيف الرقابة على منطقة الساحل والصحراء ومراقبة مناطق والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات والاختباء، وهي منطقة تمتد من شمال مالي والنيجر وصولاً إلى جنوب الجزائر. [2] في هذا الإطار قامت الجزائر باستضافة **المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب،** هذا ما يعزز الدور الفعَّال للجزائر في عملية السلام بمنطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا عموماً مما يقوم على مقاربة فهم ودراسة الظاهرة الإرهابية داخل بيئتها الإفريقية وفق منطق علمي مدروس يمكن إيجاد حلول دائمة لهذه الظاهرة. [3]

بالنسبة للأزمة في مالي تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيداً من الحسابات الخارجية في مالي وخصوصاً فرنسا، إذ أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي. وهي تعدُ أيّ تدخل أجنبي تهديداً للأمن والاستقرار في الجزائر، أيضاً تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية أفريقية لدول الجوار، الأمر الذي يؤكد ضرورة الحل السلمي وفق المنظور الجزائري. [4]

---

[1]–جدو، فؤاد، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، (فيفري 2016)، ص.331.

[2]–بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص.129.

[3]–جدو، فؤاد، مرجع سابق، ص.331.

[4]–محمد الأمين، بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (الجزائر، جامعة الجزائر3، (د س ن))، ص ص.106.107.

**ثانياً: الآليات الاقتصادية والتنموية:** تمثل الجزائر من الناحية الاقتصادية أكثر دول الساحل الإفريقي اتّزاناً واستقراراً، مما يمكنها من رسم سياسات تنموية أكثر بالمنطقة، حيث أن الفقر وغياب التنمية البشرية تعد من أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة والإرهابية في المنطقة، حيث أن انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز ظاهرة التطرف وانشتار العنف في المنطقة.

وعليه فإن الجزائر تكمن مقاربتها فيما يخص بناء الأمن في الساحل الإفريقي، ترى ضرورة الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيوياً بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان. [1] تأكيداً على هذا الطرح شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD عام 2002 التي اعتبرتها الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن في إفريقيا، هذا ما أكدّ عليه وزير الخارجية الجزائري السابق **مراد مدلسي** خلال مشاركته في منتدى دافوس 2013 أين ربط الأمن بالتنمية معتبراً "التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية". [2]

**المطلب الثالث: التنسيق والتعاون الإقليمي**

تستدعي محاربة ظاهرة الإرهاب في المنطقة استراتيجية إقليمية شاملة بين مجموعة دول الميدان ودول الإقليم معاً للحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال:

**أولاً: الخطة الإقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي:** دخلت الخطة الإقليمية لدول الساحل الإفريقي لسنة 2009 ضمن الأطر المحددة سلفاً من قبل الاتحاد الإفريقي، أين فوّض مجلس السلم

---

[1]–عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، دراسات، المستقبل العربي، ص.139. على الرابط التالي:
http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articlelD=5974 (11.02.2017)

[2]–فول، مراد، مرجع سابق، ص.104.

والأمن الإفريقي هذه الدول لتشكيل جيش نظامي لمحاربة الإرهاب في الساحل، وتندرج هذه الخطة –كما تخطط الجزائر تحديداً بوصفها صاحبة الدور الأكبر فيها، باعتراف مفوض السلم والأمن الإفريقي **رمطان لعمامرة** في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل ضد تنظيم القاعدة في الساحل.

في هذا السياق أقرت كل من (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) خطة أمنية إقليمية تركز بشكل أساسي على بِناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع القبائل المنتشرة في الصحراء ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة. حيث تتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أوّل قوة عسكرية في المنطقة ومقرها في ولاية تمنراست الجزائرية، أين تمارس الدول الأربعة عملياتها في مناطق كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتدمير قواعد ومخابئ الإرهابيين خصوصاً في مثلث الحدودي الذي يربط بين مالي والنيجر والجزائر. [1]

**ثانياً: مجموعة الدول الخمس G5 الساحل:** حيث أعلن في 16 فبراير 2014 أين قرر رؤساء الدول الخمس (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد) في نواكشوط العاصمة الموريتانية، إنشاء تجمع الساحل الخماسي الذي أطلقوا عليه مجموعة الدول الخمس في الساحل، حيث ورد في بيان القمة الأولى في نواكشوط أن رؤساء الدول الخمس " قرروا إعداد برنامج بأولويات الاستثمار في المشاريع الهيكلية تعطى الأولوية للأمن والبنى التحتية الأساسية (النقل والطاقة والاتصالات والمياه) والتحديث الديموغرافي والأمن والتنمية الغذائي والاقتصادي والرعوي" مما أعطى الانطباع الجانب التنموي يشكل أولوية لقادة دول التجمع، نظراً لتشابه ظروف دولهم من المشاكل الأمنية التنموية. [2]

---

[1]–عصام، الشيخ، "خطة أمنية إقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي: الانتقال من مرحلة التشاور إلى مرحلة التصدي"، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، (د س ن).

[2]–الحسين، الشيخ العلوي، "تجمع الساحل الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات"، (مركز الجزيرة للدراسات)، ص ص .2.3. على الرابط التالي: (29.03.2017) .http://studies.algazeera.net/reports/2014/09/2014921988539708.html

**خريطة رقم 08: توضيح دول التجمع الخماسي G5 الساحل**

La source : Les Pays du G5 Sahel Poursuivent avec le processus de creation dune compagnie arrienne commune

http://www.niameyetles2jours.com/la-gestion-publique/investissements-publics/0802-347-les-pays-du-g5-sahel-poursuivent-avec-le-processus-de-creation-dune-compagnie-aerienne-commune (17.04.2017)

بينما عقدت القمة الثانية في انجامينا العاصمة التشادية بين يومي 19-20 نوفمبر 2015 للتنسيق والمتابعة بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الأمنية الاقتصادية. تهدف المجموعة إلى التنسيق فيما بينها بمجال التعاون الاقتصادي والأمني وتركز التعاون بين الأجهزة الأمنية (الشرطة، المخابرات العامة، القوات المسلحة على مستوى رؤساء الأركان). من بين نتائج القمة الثانية المنعقدة في تشاد 2015:

1-تحديد مدة الرئاسة الدورية للمجموعة لمدة عامين.

2-إنشاء كلية حربية إقليمية لمجموعة الدول الخمسة في الساحل مقرها نواكشوط تبدأ الدراسة بها عام 2016 وإنشاء قوة عسكرة مشتركة.

3-إعتماد ميثاق القواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء لجنة الدفاع والأمن بالمجموعة لتعزيز التعاون العسكري لضبط الحدود والأمن بين الدول الأعضاء.

4-الإعتماد على الحل السياسي في ليبيا لاستعادة السلام والاستقرار ودعم جهود تنفيذ اتفاقية السلام والمصالحة في مالي ودعم العملية السياسية في بوركينافاسو. [1]

**ثالثاً: التحالف الإقليمي لمحاربة بوكو حرام:** بعد مصادقة الاتحاد الإفريقي في يناير 2015 والموافقة على تشكيل قوة عسكرية مشتركة لمواجهة بوكو حرام في منطقة غرب إفريقيا. ويضم التحالف الإقليمي كل من (تشاد، النيجر، الكاميرون، إلى جانب نيجيريا والبينين) وتم تشكيل قوة التدخل المشتركة المتعددة الجنسيات في فبراير 2015 قوامها 8700 جندي من الدول الخمسة المذكورة مقرها في انجامينا العاصمة التشادية.

بينما طال هجمات بوكو حرام منطقة بحيرة تشاد التي تلقى فيها حدود الدول التحالف الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى إعلان المفوضّية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2015 أن منطقة بحيرة تشاد منطقة حرب. أمام سيطرة بوكو حرام على مساحات كبيرة من شمال شرق نيجيريا وقيامها بهجمات داخل الدول الجوار، حيث كثّفت الجهود الإقليمية من أجل التصدي لتمددها في منطقة غرب إفريقيا. أين كثّفت دول التحالف الإقليمي من تحركات قواتها ضد بوكو حرام، الأمر الذي أدى إلى إعلان الدول المنطقة حالة الطوارئ في منطقة بحيرة تشاد بعد تصاعد عمليات بوكو حرام فيها. [2]

**رابعاً: استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب في المنطقة:** إن عدم استقرار الهيكلي الناجمة عن فوضى ما بعد الثورات الربيع العربي وأزمة الساحل، الأمر الذي يتطلب خطة أمنية جديدة للتعامل مع الوضع الأمني. بحيث أصبحت التحديات اليوم أمام البلدان المغاربية، من أجل تحقيق استقرار في منطقة الساحل وضمان إمدادات النفط والغاز يعُدُّ من بين مجموعة تحديات تثير قلق الجيو سياسي للبلدان المغاربية. في هذا الاتجاه دعت دول اتحاد المغرب العربي إلى وضع استراتيجية أمنية

---

1-الحسين، الشيخ العلوي، مرجع سابق

2-أحمد، عسكر، "عوائق التحالف الإقليمي ضد بوكو حرام"، الأهرام، السياسة الدولية، على الرابط التالي:
http://www.sisassa.org./NewsContent/3/112/7634/ (31.03.2017)

مشتركة بالمنطقة المغاربية لمواجهة التهديدات الإرهابية، وما جاء في الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس وزراء خارجية دول الاتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانا، المغرب) في الرباط بمغرب في مايو 2015 حيث أشار الوزير الجزائري المكلّف بالشؤون المغربية والإفريقية **عبد القادر مساهل** " **الأمن الجهوي يعتبر أهم القضايا المطروحة وهو ما يقتضي تكثيف التشاور حيال هذه القضية**" مشيراً إلى ارتفاع تحركات الجماعات الإرهابية في الساحل الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة. بينما أشارت المغرب "أن تصاعد الهجمات الإرهابية تستدعي تعزيز اتباع استراتيجية جديدة للحد من ظاهرة الإرهاب" التي تهدد بلدان المنطقة، بالتنسيق مع الدول الإفريقية أيضاً في هذا الإطار. في هذا المجال تتمسك الجزائر على عدم التدخل العسكري في أي بلد من بلدان الجوار، هذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي **رمطان لعمامرة** في مارس 2016 بالقول " **أن الجزائر لن تجر على مغامرة عسكرية في ليبيا أو غيرها**" مشدداً على حتمية الحل السلمي للأزمة الليبية. [1]

## المبحث الثاني: الاستراتيجيات الدولية

عرفت منطقة الساحل الإفريقي مختلف الاستراتيجيات الدولية، وتتمثل في الدور الفرنسي والاستراتيجية الأمريكية دون إغفال التنافس الثلاثي بين فرنسا وأمريكا والصين في المنطقة.

### المطلب الأول: الاستراتيجية الفرنسية

عبّر الرئيس الفرنسي السابق ***فرانسوا ميتران*** 1957، أنه "**بدون قارة إفريقيا لن تمتلك فرنسا أي تاريخ في القرن الواحد والعشرين**" كما عبّر أيضاً الرئيس الأسبق لفرنسا ***جاك شيراك*** "**بدون إفريقيا فرنسا سوف تنزلق إلى مرتبة دول العالم الثالث**"، إن مثل هذه المقولات تؤكد أهمية المكانة التي تحتلها القارة الإفريقية لفرنسا.

[1]–قوى، بوحنية، مرجع سابق، ص.174.

**أولا: الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:** خضعت دول الساحل للاستعمار الفرنسي نفسه واستقلّت (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد. نفس السنة 1960)، واعتمدت فرنسا لضمان بقائها وإبقاء التبعية الاستعمارية والسياسية لهذه البلدان، على زرع الفرنكوفونية، حيث كوّنت نخب سياسية تُدين بالولاء لفرنسا والحفاظ على مصالحها تجاه هذه البلدان وهي:

1-**المصالح الاقتصادية:** القائمة على الموارد الحيوية

2-**المصالح الثقافية:** ذلك من خلال إبقاء الفرنكوفونية والقيم والثقافة الفرنسية، أين أصبحت الدول المذكورة أعلاه اللغة الفرنسية لغة رسمية لها.

3-**المصالح السياسية:** بناءً على كسب الأصوات لصالح فرنسا في المنظمات الدولية. [1]

حيث عملت فرنسا لضمان تواجدها في المنطقة على حمل راية حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية ونشر الديمقراطية وغيرها من الشعارات، كما قدمت مساعدات اقتصادية لهذه الدول، وقامت بإلغاء العديد منها، وهي سياسات تعتبر الغطاء على أجندتها القائمة على حماية مصالحها والموارد الحيوية في المنطقة. [2]

**ثانيا: آليات السياسة الفرنسية في إفريقيا:** استمر الوجود الفرنسي العسكري عن طريق الاحتفاظ بعدد من القواعد والقوات العسكرية الموجودة بموجب الاتفاقيات التي وقعت مع الدول الإفريقية.

**1-القواعد العسكرية:** تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسة في إفريقيا التي بلغت 100 قاعدة عام 1960 تقلّصت إلى خمس قواعد ذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل

---

[1]-سمير، قلاع الضروس، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 24، (أبريل/ يونيو 2016)، ص.42.

[2]-بودون، زكريا، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات الدولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص.176.

العسكرية. توزعت هذه القواعد إلى خمس دول كالتالي: (قاعدة في جيبوتي، وفي السنغال، تشاد، الغابون، كوت ديفوار).

**2-اتفاقية الدفاع المشترك:** تتعهد الأطراف المتعاقدة باسم الدفاع المشترك عن المجموعة الفرنسية الافريقية في حال حدوث عدوان خارجي عليها.

**3-اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية:** وهي اتفاقيات ثنائية تشمل عدة مجالات: المساعدات العسكرية والفنية والمساعدات لجيوش وأجهزة الشرطة – المنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب وتشمل هذه الاتفاقيات الثنائية 21 دولة إفريقية. [1]

**ثالثا: المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي:** شهدت منطقة الساحل حراكاً متسارعاً أدى إلى تعقيد الأوضاع الأمنية، خصوصاً بعد الانقلاب العسكري على الرئيس **آمادو تومانى توري** في مالي، وتنامٍ كبير للتهديدات الأمنية، إضافة للأزمة الأمنية الليبية بعد 2011، أين أصبحت الحركات المسلحة أقوى مما كانت عليه سابقاً، أين وجدت الحركات ملجأ آمناً في شمال مالي، وتقاسمت الحركات الجهادية وحركة تحرير الأزواد في شمال مالي حيث أصبح تقسيم مالي وارداً. في ظل الوضع المقعد في شمال مالي ومنطقة الساحل من الجنوب الجزائري إلى شمال نيجيريا، الأمر الذي أدى إلى تسارع فرنسا للحفاظ على مكتسباتها الاستعمارية والطاقوية بشكل أخص. [2]

**-التدخل العسكري الفرنسي في مالي:** يرى **كريستوفر شيفزس** أن الثورات العربية لم يقتصر تأثيرها على دول الجوار المباشر فحسب بل امتد ليشمل دول الساحل والمغرب العربي، أين أصبحت الفرصة سانحة للجماعات الجهادية التي تنشط في منطقة الساحل والمغرب العربي لتحقيق مخططها لقيام دولة الخلافة، ذلك

[1]-مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.129.

[2]-سمير، قلاع الضروس، مرجع سابق، ص.43.

بعد الاضطراب الأمني الذي شهدته العديد من دول المنطقة وامتد التأثير ليصل إلى مالي 2012. [1] حيث انخرطت فرنسا بشكل مباشر في الأزمة المالية منذ بدايتها في 2012 ولعبت الدور في نقل الأزمة المالية كقضية على المستوى الدولي، واستصدار القرارات من مجلس الأمن، كما قامت بالضغط الدبلوماسي على المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا إيكواس ECOWAS من أجل التدخل بإرسال قوات إلى مالي بهدف الحفاظ على وحدة مالي في ظاهرها، أما باطنياً السعي للحفاظ على مصالحها. أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 2071 الذي يفوض المجموعة الاقتصادية والاتحاد الإفريقي UN للتدخل العسكري في مالي، واجتمع ممثلو الإيكواس على تشكيل قوة للتدخل قوامها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين والحركات الإرهابية، حيث أيد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي للخطة المقترحة من قبل مجموعة الإيكواس.

بحيث حضّرت فرنسا لهذه الحرب منذ بداية الأزمة، وأصدرت مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات **الأفيسما** AFISMA [2] في مالي لمدة عام. تم تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن الجماعات الإرهابية في شمال مالي تهدد السلم والأمن الدوليين. وسارعت فرنسا على طلب الرئيس **تراوري** ونظراً للموافقة الموجودة من قرار مجلس الأمن 2085 لنشر قوة الأفيسما، نشرت فرنسا قواتها في يناير 2013 ضمن عملية عسكرية أطلقت عليها اسم "**سيرفال**" القط المتوحش إلى جانب القوات الإفريقية لوفق تقدم الجماعات الإرهابية.

هكذا شنت الطائرات الفرنسية المقاتلة ضربات جوية طالت حزاماً من معاقل الجماعات الإرهابية، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد بالقرب من الحدود الجزائرية وصولاً إلى بلدة ليري في الغرب من الحدود الموريتانية. أين تمكنت القوات الفرنسية بضرباتها الجوية والهجوم البري لقواتها واستعادت مدن كونا ودونتزا وغاو وتمبكتو وكيدال، وغطّت بذلك العمليات ما يقارب 2000 كلم من الشرق إلى الغرب

[1]–كريستوفر، شيفزس، **الحرب الفرنسية على القاعدة في إفريقيا، (نيويورك**، جامعة كامبردج، 2016)، عرض: منى مصطفى محمد، السياسة الدولية، على الرابط التالي: (16.11.2016) www.siyassa.org.eg

[2]–الأفيسما: هي الاختصار المعتمد لبعثة الاتحاد الإفريقي للدعم في مالي.

المالي. [1] حيث حصلت فرنسا على الدعم العسكري من بعض الدول الأوروبية والإفريقية وبالأخص تشاد بـ 2000 جندي، كما قدّمت لها الولايات المتحدة مساعدات استخباراتية ولوجستية، غير أن فرنسا اعتمدت بشكل أساسي على قواتها الخاصة الموجودة في بوركينا فاسو والسنغال. بعد العديد من المعارك نجحت القوات الفرنسية والتشادية استعادة السيطرة على شمال مالي واستيلاء على الأسلحة والذخيرة التي تملكها هذه الجماعات. [2]

حسب الرئيس الفرنسي **فرانسوا هولاند** حينها، أن العملية جاءت رداً على سيطرة الجماعات الإرهابية في الشمال وتهديد هذه المجموعات للعاصمة باماكو جنوباً، وإعادة السلامة لدولة مالي. بقدر ما تعاظم وجود الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل كان الوجود الفرنسي العسكري والاستخباراتي ينتشر ويتوسع. وتأتي عملية "**برخان** Barkhane" التي أطلقتها فرنسا في أوت 2014 والتي جاءت استمراراً لتكملة عملية "**سيرفال**".

**خريطة رقم 09: توضيح مناطق عملية برخان المشتركة**

**المصدر: إبراهيم، الهواري، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي، على الرابط التالي:**

https://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/ (20.03.2017)

[1]–فريدوم، أوناها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي المخاوف الأمنية المتفاقمة"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي: (17.11.2016) http://studie.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/201321480481439 42.html

[2]–كريستوفر، شيفزس، مرجع سابق.

ما يميز عملية برخان عن سابقها أنها تسعى لتجاوز تأمين شمال مالي إلى تأمين جزء كبير من منطقة الساحل، وسعت لمزيد من الشراكة الاستخباراتية والعسكرية مع الدول خصوصاً مجموعة "جي5 G5sahel" بمشاركة 3000 جندي مع كل من جيوش الدول G5sahel، مما يعني أن عملية برخان يمتد على خط يزيد طوله على مساحة 3500 كلم من نواكشوط غرباً إلى انجمينا شرقاً. [1]

إذ يمكن القول إن القارة الإفريقية ومنطقة الساحل خصوصاً تحولت إلى إحدى أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، أين عززت فرنسا وجودها الدبلوماسي والاقتصادي إضافة إلى قواعدها العسكرية في إفريقيا، حيث بعد العمليات العسكرية **سيرفال** في مالي والتي تلتها **برخان** ليشمل جزء كبير من منطقة الساحل الإفريقي، حيث لا يستبعد أن تلجأ فرنسا إلى الاعتماد على الأداة العسكرية مجدداً في حالة ظهور أية تهديد لمصالحها الحيوية في منطقة الساحل وإفريقيا عامة.

**المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية**

تعود بدايات الاهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى الحقبة الإمبريالية، عندما تزايد الاستغلال الاستعماري للقارة الإفريقية وبدأت تبرز أهمية ثرواتها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي المتزايد الأهمية، حيث بدأ رأس المال الأمريكي التواجد بالقارة بصورة تدريجية. [2] وفي خريطة الموارد والطاقة كونها تتوسط طريق التجارة النفطية القادمة من دول الخليج متوجهة إلى أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يقتصر أهمية إفريقيا على اعتبارات الموقع فحسب بل تتعداها للموارد الحيوية الطبيعية. [3]

---

[1]–سيدي أحمد، ولد الأمير، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالسحل: حدود النجاح وعوامل الاخفاف"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي:
http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/2016249830288155.html (20.03.2017)

[2]–جميل، مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص.16.

[3]–سمير، قلاع الضروس، مرجع سابق، ص.37.

عقب أحداث 11سبتمبر 2001 نظراً لاتساع نشاط الجماعات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي شكّلت منطقة الساحل الإفريقي ضمن السياسة والاستراتيجية الأمريكية ما يسمى بالحرب على الإرهاب عن طريق التعاون العسكري المشترك مع دول الميدان والتي تعتبر الجزائر أبرزها. [1]

**أولاً: مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية:** على الرغم ما تتسم به الاستراتيجية الأمريكية كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة معينة بل تشمل العالم قاطبة، غير أن ملامح السياسة الأمريكية تغيّرت بعد أحداث 11 سبتمبر الأمر الذي أدى إلى تركيز الولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي بوصفها منطقة ذات أهمية ومجال حيوي واستراتيجي. [2]

إن السياسة الدفاعية الأمريكية تهدف إلى استقرار المنطقة على الرؤية بعيدة المدى، أما في الوقت الحالي تهدف إلى محاربة المجموعات الإرهابية المتواجدة في المنطقة والحد من نشاط المهربين الذين يدعمون الجماعات الإرهابية الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة. أين حدّدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 فيما يتعلق بالتحدي الإرهابي << **أن الخطر يأتي من الدول الضعيفة ليفقر الدول القوية**>> ونفس هذه التصريحات حدّدت في الوثائق الاستراتيجية لحكومة **باراك أوباما** السابقة للبرنامج الشامل في إفريقيا. [3] لا سيما (تشاد، النيجر، الكاميرون، نيجيريا).

**ثانيا: آليات الاستراتيجية الأمريكية في الساحل:** تشرح نظرية **الموزة** أو **البانانا** Banana Theory كيف تتخيل أو تنظر الإدارة الأمريكية إلى انتقال الإرهاب من أفغانستان نحو القرن الإفريقي، لينتشر عبر منطقة الصحراء والساحل على شكل منحنى الموزة، وتبين هذه النظرية كيفية ارتباط الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي تحديداً تنظيم القاعدة إشارة إلى الجماعة

[1]–حيفان، عبد الوهاب، مرجع سابق، ص.48.

[2]–سمير، قلاع الضروس، مرجع سابق، ص.38.

[3]–مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.199.

السلفية للدعوة والقتال. [1] حيث توضح هذه الأحداث بأن منطقة الساحل والصحراء أصبحت محل تهديد للجماعات الإرهابية التي ارتبطت بتنظيم القاعدة الذي يعتبر العدو الأول لأمريكا، الأمر الذي يجعل الإدارة الأمريكية تهتم بالمنطقة التي أصبحت تهدد الأمن القومي الأمريكي. بينما يرى العديد من المحللين والاستراتيجيين أن حقيقة الاهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتبنيها لاستراتيجية كبرى جديدة تجاه الساحل، يرجع إلى أن هذه المنطقة تطرح بديلاً قوياً لآبار نفط شرق الأوسط التي تعمل الإدارة الأمريكية على عدم الاعتماد بها تدريجيا. [2]

اعتمدت أمريكا في تجسيد اهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى ومن بين هذه الآليات:

**1-مبادرة بان الساحل PAN-SAHEL:** يعتبر بناء القدرات المحلية للدول وتعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرات لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية، برز كآلية رئيسية ضمن الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واعتبرت هذه الآلية ذو أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة. [3] تعتبر مبادرة بان الساحل كمثال على هذا النهج السلوكي. وتعتبر بدايات الأولى لمبادرة "بان الساحل" في عام 2002 والذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول هي: مالي، تشاد، النيجر، موريتانيا، بميزانية قدرت 08 مليون دولار، موجهة نحو تكوين جيوش لهذه الدول.

---

[1]-مريم، براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص.150.

[2]-إدوارد، هادار، **عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، تر: سعد الحسنية، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.33.

[3]-أسماء، رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص.131.

حيث لمبادرة بان الساحل جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف باسم "اندرينغ فريدوم" الهادفة إلى مكافحة واعتقال جماعات المنظمات الإرهابية التي تعمل في المغرب الإفريقي والساحل. [1] بما يضمن نجاح الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب انطلاقاً من دول الجوار والسيطرة على ثروات المنطقة. حسب العقيد في الجيش الأمريكي **فيكتور نيلسون** Victor Nelson المسؤول عن برنامج بان الساحل في وزارة الدفاع الأمريكية " **أن مبادرة بان الساحل هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب من خلال تكوين الجيوش والدعم اللوجستي في منطقة الساحل الإفريقي، بالاعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل مكافحة الإرهاب في المنطقة**". [2] يأتي ذلك باعتبار منطقة الساحل أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة توتر جديدة على المستوى العالم، مما جعل أمريكا تسارع في تكثيف نشاطها في المنطقة باسم هذه المبادرة التنموية العسكرية.

**2-الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب:** جاءت هذه المبادرة في 2005 بعد ثلاث سنوات من مبادرة بان الساحل، تعتبر امتداد لهذه الأخيرة وتهدف إلى توسيع نطاق المشاركة بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة لتشمل (الجزائر والسنغال) واعتماد كل من (المغرب وتونس ونيجيريا) كمراقبين. ويمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 2006 بأنها "**استراتيجية متعددة الأوجه تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية وتدعيم القدرات العسكرية لجيوش منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وتعزيز العلاقات العسكرية بين دول المنطقة وأمريكا**". [3]

حيث اهتمت شراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء بالجانب التنموي والمساعدات، واحتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائداً في مبادة بان الساحل، أين حاولت الإدارة الأمريكية من خلال هذه المبادرة

---

[1]-مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.200.

[2]-Tanguay Struye، Pan sahel initiative، janvier 2005، diplomate magagne، (25.marse.2013) : obtenu dans adresse électronique : http://www.diploweb.com/forum/usafrica.html (25.11.2016)

[3]-سمير، قلاع الضروس، مرجع سابق، ص.39.

كتقوية جهود مكافحة الإرهاب ودعم الحكم الديمقراطية وضعف الإيديولوجيات المتطرفة من خلال تحسين برامج التعليم، حيث قدرت ميزانية المبادرة بـ 500 مليون دولار، وذلك من سنة 2007 إلى غاية 2013. [1]

تعتبر عملية **فلينتلوك** Flint lock في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة أين جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، أمريكا، الاتحاد الأوربي، ومشاركات من حلف الأطلسي. [2] وتمت تدريبات فلينتلوك لعام 2014 في النيجر أين نشرت أمريكا نحو 100 عسكري وطائرات استطلاع غير مسلحة.

**3-مشروع قيادة أفريكوم AFRICOM:** أعلن الرئيس الأمريكي السابق **جورج دبليو بوش** في فيفري 2007 عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة بإفريقيا، وهو ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصاراً "**أفريكوم**"، أين أوضح أن هذه القيادة تستهدف تقوية روابط التعاون الأمني مع الدول الإفريقية، فضلاً عن نشر الديمقراطية في إفريقيا وتنميتها اقتصادياً واحترام حقوق الإنسان وتعزيز قدرة الحكومات الإفريقية في الحرب ضد ظاهرة الإرهاب. [3]

حيث أثار إنشاء "الأفريكوم" مجموعة واسعة من ردود الفعل في إفريقيا، حيث واجهت معارضة شديدة ضد أي وجود عسكري أمريكي إضافي في القارة، خاصة عندما باشرت وزارة الدفاع الأميركية عملية البحث عن مقر للأفريكوم، الأمر الذي أدى لبعض زعماء الأفارقة المعارضة علناً على مقر القيادة الجيدة في القارة وحسب، وعلى الأفريكوم في حد ذاتها. [4]

---

[1]-Antonin Tisseron، Quels enseignements de l’approche américaine au sahel?، obtenu dans adresse électronique: http://sahell-intelligance.com (21.03.2017)

[2]-أسماء، رسولي، مرجع سابق، ص.134.

[3]-عبد القادر، رزيق المخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية حرب بادرة أم سباق تسلح**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص.51.

[4]-قاسي، فوزية، "الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب منطق الأمننة في الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013، ص.147.

بعد محاولات عديدة باء جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أو في أحد دول الساحل الإفريقي، استقر مقر القيادة في مدينة **شتوتغارت** الألمانية لينطلق العمل منها رسمياً في أكتوبر 2008 بقيادة **الجنرال وليام وورد** William E. Ki Word الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة. [1] من هذا المنطلق وفق المنطلق الأمريكي الذي يجمع بين القوة والمصلحة من مصالح واستراتيجية الأمريكية في إفريقيا وبالتحديد منطقة الساحل الإفريقي وخليج غينيا، فضلاً عن منطقة القرن الإفريقي، حيث يجمع الأمن القومي الأمريكي القائمة على جمع بين محاربة الإرهاب وتأمين مصادر الوصول إلى الطاقة (الأمننة). [2]

حيث يعود فكرة إنشاء أفريكوم إلى: تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، كذلك تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الإفريقية، وأيضاً تنامي العلاقات الصينية الإفريقية.

**المطلب الثالث: التنافس الفرنسي الأمريكي الصيني في الساحل الإفريقي**

إن ما تحتويه دول الساحل الإفريقي من ثروات طبيعية جعلت الولايات المتحدة وفرنسا على وجه التحديد يحرصان على التواجد العسكري بالمنطقة، ذلك لضمان أمن مصالحها الاقتصادية بهذه الدول. [3] خصوصاً بعد تنامي الصعود الصيني في القارة بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة.

**أولاً: صعود الصيني في الساحل:** تبقى منطقة الساحل الإفريقي منطقة تنافس بين القوى الكبرى، حيث بعد الحرب الباردة بدأت الصين توجه اهتمامها بقوة نحو القارة الإفريقية، حيث ركزت على الجانب الاقتصادي فقط. حيث تمكنت خلال فترة وجيزة لتصبح أكبر شريك تجاري لإفريقيا في العالم، أين بلغ حجم

---

[1]–أسماء، رسولي، مرجع سابق، ص.136.

[2]–عربي، بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية"، القراءات الإفريقية، على الرابط التالي:
www.qiraatafrican.com (30.06.2016)

[3]–حيفان، عبد الوهاب، مرجع سابق، ص.48.

التجارة السنوية للصين في إفريقيا إلى 200 مليار دولار أي ضعف التجارة الأمريكية مع القارة في نهاية 2014. [1] حيث عمدت الصين في استراتيجيتها واحتفظت بعلاقات قوية مع الدول الإفريقية من خلال:

1-الابتعاد عن التدخل في الشئون الداخلية والسياسية للدول الإفريقية.

2-تقديم المساعدات غير المشروطة.

3-ملئ الفراغ [2] الاقتصادي الناشئ عن ابتعاد الدول الغربية، هي المناطق التي تنازلت عنها الولايات المتحدة مثلاً في السودان منطقة فراغ استراتيجي، وأنغولا وغيرها.

حيث منحت الصين للدول الإفريقية جنوب الصحراء قروضاً ميسرة واستثمرت مبالغ ضخمة في صناعات النفط والغاز كما ساهمت ببرامج تنموية في عدد من الدول، مما ساهم في تلبية احتياجات الصين من الموارد الطبيعة وعززت العلاقات بين الجانبين. [3] حيث نجحت الصين في اختراق منطقة الساحل عبر شركاتها الموجه لتأمين الطاقة من جهة، وضمان تنمية الطاقة النووية السلمية من جهة ثانية، أين نجحت كبرى الشركات الصينية من تأكيد حضورها في منطقة الساحل من النيجر إلى موريتانيا وتشاد ومالي، أصبحت ترى فيها خزان للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية وفي مقدمتها النفط. [4]

حيث تباين العلاقات والاستثمارات الصينية مع دول الساحل، ففي الوقت الذي تمثل النيجر أحد أهم الدول في المنطقة للمصالح الأمنية الأمريكية، حيث تستعد واشنطن لافتتاح ثاني قاعدة طائرات لها في النيجر في إطار استعداد البنتاغون لتوسيع عملياته في إفريقيا لمكافحة الإرهاب. تعمل الشركات الصينية على تنفيذ استثمارات في قطاع النفط والتنقيب على اليورانيوم -كما سبق ذكره- الأمر الذي يجعل التواجد

---

[1]-مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.354.

[2]-نسيمة، طويل، "البيئة والطاقة في العلاقات الدولية"، (محاضرة ألقيت على طلبة ثانية ماستر، تخصص العلاقات الدولية واستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016)، قاعة رقم 8.

[3]-مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.355.

[4]-جميلة، علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، ص.11. على الرابط التالي:
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/22.pdf (28.05.2016)

الصيني في المنطقة لا يزعج الأمريكيون فقط بل والفرنسيون أيضاً. أين تقوم شركة النفط الوطنية الصينية على استخراج النفط في النيجر منذ عام 2008، لمدة 99 سنة بواقع 60% للصين و40% للنيجر.

بينما تحتكر الشركات الفرنسية استخراج الموارد المنجمية في النيجر خاصة شركة "**أريفا**" للمفاعلات النووية –كما سبق ذكره–عمِلت الصين على اختراق المناجم في النيجر، الأمر الذي أدّى إلى اتهام الفرنسيون الصين بمقايضة اليورانيوم بالسلاح الذي تبحث عنه النيجر في مواجهة المتمردين. حيث منحت الصين دولة النيجر 50 مليون دولار في ديسمبر 2012 لتعزيز طاقة انتاج المياه، وحصلت في فبراير 2014 على قرض تبلغ قيمته مليار دولار من الصين لتمويل العديد من المشروعات في قطاعات مثل البناء والزراعة والصناعة. [1]

حيث تعد الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة وأكبر سوق للتصدير في المغرب العربي، حيث تصل المبادلات التجارية بين البلدين على أكثر من 40 بالمائة من معاملات الصين في الحوض المغاربي، الذي يقارب 21 مليار دولار. كما تعد نيجيريا من أكبر شركاء الصين في مجال التجارة في القارة الإفريقية، أين بلغت المبادلات التجارية بين البلدين 13.6 مليار دولار، وبلغت الاستثمارات الصينية غير المباشرة في نيجيريا 1.79 مليار دولار عام 2013 وتنشط في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل الجوي والإسكان وتطوير السكك الحديدة. [2]

من خلال ما سبق ذكره الأمر الذي يجعل كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى محاولة الاحتواء الصعود الصيني في منطقة الساحل الإفريقي والقارة عامة.

**ثانيا: فرنسا وأمريكا بين التعاون والتنافس:** تعتبر فرنسا وأمريكا من أكبر الدول تواجداً في الساحل الإفريقي، تعد الأولى دولة ذات نصيب كبير في المنطقة من الإرث الاستعماري، في حين الثانية تعتبر من

[1]–مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.357.

[2]–نفس المرجع، ص ص.358.359.

أكبر منافسيها في المنطقة، طبعاً دون نسيان الصين أيضاً، وبالتالي التعاون والتنافس الفرنسي الأمريكي كالتالي:

**1-التعاون والتنسيق الفرنسي الأمريكي في الساحل الإفريقي:** مع بدء عملية **سيرفال** Serval أين حدث تنسيق مباشر بين باريس وواشنطن، أبرزه وزير الدفاع الأمريكي **ليون بانيتا** الذي صرّح بوضوح عند بداية العمليات الفرنسية، " **بأن المسؤولية تحتم على أمريكا تقديم المساعدات لفرنسا في حربها على الجماعات الإرهابية مع إعطاء عناية أكثر لقوات أفريكوم والقوات الإفريقية الموجودة في مالي**".

حيث الملاحظ من هذا التعاون والتنسيق الأمريكي الفرنسي في ساحل الأزمات يلاحظ نوعاً من الانفرادية في اتخاذ القرار من الدولتين، باعتبار أن لكل منهما رؤيتها واستراتيجيتها للحفاظ على مصالحه ونفوذه، كما لفرنسا مصالح وأهداف في إفريقيا توجد مصالح مهمة لأمريكا لا تريد التفريط فيها، حيث تعمل على بلوغها من خلال عتادها العسكري المتطور بالتنسيق مع شركائها في المنطقة. كما يلاحظ أن التعان والتقارب بين البلدين يقابله تنافس كبير على النفوذ في المنطقة، وفقاً لمعطيات كل منهما للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والحيوية للساحل الإفريقي. [1]

**2-فرنسا تحمي مصالحها الاقتصادية:** إذا كانت المصالح الاقتصادية هي الدافع لتدخل فرنسا في شؤون إفريقيا، حيث شركات الذهب والنفط والماس واليورانيوم هناك، فإنه لا ينفى الدوافع الاستعمارية، حيث لم يخرج تدخلها في مالي وأفريقيا الوسطى عن هذا الإطار. حيث أعلن وزير الدفاع الفرنسي " **أن فرنسا يتعين عليها محاربة الجماعات الإرهابية على طول الساحل والصحراء من موريتانيا على المحيط الأطلسي إلى السودان**" أين وصف المنطقة بأنها خطرة وأن مفتاح الأمن لدول إفريقيا ولأمن فرنسا إشارة إلى المصالح الاقتصادية الحيوية لفرنسا. [2] كما أشرنا مسبقاً بدون إفريقيا فرنسا لا تساوي شيء. حيث تجني شركة Areva

[1]-سمير، قلاع الضروس، مرجع سابق، ص.44.

[2]-عايدة، العزب موسى، مرجع سابق، ص ص.123.124.

الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتنقيب حول اليورانيوم، حوالي 15 مليار دولار، أي نسبة 6% من مجموع رقم أعمالها باستثماراتها بالنيجر فقط، كما أن رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا زادت من 16.5 مليار يورو إلى 39.1 مليار يور بين عامي 2006-2011، أي بزيادة قدرها 140%، حيث تدير هذه المجموعة تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني بالعالم.

حيث لا تتواجد شركة أريفا الفرنسية لوحدها بالمنطقة، فشركة توتال Total المختصة في استخراج النفط والتنقيب عن الغاز بمختلف أنواعه هي الأخرى توسع مجالها الاستثماري بشمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر وليبيا، الأمر الذي يفسر تدخلاتها العسكرية مباشرة في الأعوام الأخيرة في إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد ومالي حفاظاً على مصالحها الاقتصادية المهددة. [1]

**3-أمريكا تحمي مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي:** اهتمام أمريكا بمنطقة الساحل الغربي الإفريقي (المغرب الإسلامي) متأخراً في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رغم الأهداف المعلنة من التواجد الأمريكي في منطقة الساحل غير أن هناك دوافع تقف وراء هذا التواجد الأمني والعسكري، يبرز في الصعود المتنامي للصين في إفريقيا وما يشكله من تحد اقتصادي واستراتيجي في ميزان القوى العالمية، في هذا الإطار يشير أن قيادة أفريكوم لم يتم إنشاؤها لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتأمين الموارد النفط وحسب، بل أيضاً تحسباً للوجود الصيني في القارة وتوسع نفوذها. [2]

يمكن القول إن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل لا يكمن فقط في محاربة الإرهاب، وإنما إلى السيطرة على إفريقيا عن طريق أفريكوم لتوسيع انتشارها العسكري، بالإضافة إلى تأمين مصادر الطاقة في إفريقيا التي أصبح يشكل الأمن القومي الأمريكي، وبالتأكيد السعي إلى محاربة التواجد الصيني في القارة.

---

1-إبراهيم، الهواري، "ماذا يحدث في الساحل الإفريقي؟"، على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/ (18.11.2016)

2-عربي، بومدين، مرجع سابق

## المبحث الثالث: استراتيجيات المنظمات الاقليمية والدولية

حيث الأوضاع غير المستقرة وتعقّد الأوضاع الأمنية في المنطقة سعت العديد من الأطراف لتعزيز سبل توفير الأمن فيها ومن بين هذه الأطراف نجد الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة.

### المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي

يعتبر الاتحاد الإفريقي إطاراً مؤسساتياً يجسد التكامل الإقليمي بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية، ويعتبر جهاز مساعد على حل الأزمات والنزاعات سواءً الداخلية أو الإقليمية.

حيث تعتبر الاتفاقية الإفريقية لسنة 1999 نقطة مرجعية ومفصلية بشأن مكافحة الإرهاب في القارة، أين اعتمدت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته التي عقدت في الجزائر العاصمة في يوليو 1999، ويذكر إعلان داكار ضد الإرهاب الذي اعتمدته القمة الإفريقية المنعقدة بداكار في السنغال في أكتوبر 2001، والذي دخل حيز التنفيذ في الاجتماع لدول أعضاء في الاتحاد الإفريقي التي عقدت في الجزائر العاصمة سنة 2002. حيث تم اعتماد البروتوكول طِبقاً للمادة 21 من الاتفاقية بهدف إتمامها الذي يهدف أساساً إلى تعزيز التنفيذ الفعّال للاتفاقية من البروتوكول المتعلق بتأسيس مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول ضرورة تنسيق وتوحيد الجهود القارية لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع جوانبه، وكذلك تنفيذ المواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة. [1]

حيث أكّدت المادة 04 من البروتوكول التي تنص على أن يكون مجلس السلم والأمن مسؤولا عن تنسيق الجهود القارية لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال:

1-وضع إجراءات تنفيذية لجمع ومعالجة المعلومات ونشرها.

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "اتفاقيات واتفاقات دولية"، الجريدة الرسمية، العدد 39، (13 يونيو 2007)، ص.16.

2-إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين الدول الأطراف عن اتجاهات الأعمال الإرهابية وأنشطة الجماعات، وعن العمليات الفعّالة والناجحة لمكافحة الإرهاب.

3-حدد البروتكول دور المفوضية من خلال توفير المساعدات التقنية.

4-إنشاء شبكة المعلومات والاتصالات مع الدول والمنظمات والهيئات التي تتعامل مع مسائل الإرهاب. [1]

**أولاً-الآليات الإقليمية:** تؤدي الآليات الإقليمية دوراً تكميلياً في تنفيذ البروتوكول والاتفاقية من خلال: إنشاء نقاط اتصال حول الإرهاب على المستوى الإقليمي، وضمان الاتصال مع المفوضية عند اتخاذ الإجراءات لمنع الإرهاب ومكافحته، وكذا تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي في تنفيذ كافة جوانب هذا البروتوكول والاتفاقية وفقاً للمادة 04 من الاتفاقية، مع توحيد وتنسيق الإجراءات الوطنية لمنع ومكافحة الإرهاب في مختلف أقاليمها، وتبادل المعلومات حول أنشطة مرتكبي الأعمال الإرهابية وأفضل السبل لمنع ومكافحة الإرهاب، مع تقديم تقارير منتظمة إلى المفوضية عن الإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي لمكافحة الإرهاب. [2] حيث جاء قانون النموذج لمكافحة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا برعاية الاتحاد الإفريقي وتحت إشراف المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، بحضور المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية في ندوة عقدت يومي 15 و16 ديسمبر 2010، أين قام مجموعة الخبراء الأفارقة بمراجعة لمشروع القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الظاهرة الإرهاب الذي يعد تكملة للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.

في عام 2009 حيث التقت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مع الاتحاد الإفريقي للبحث عن مجالات التعاون مع المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، حيث ركزت على المساعدة التقنية للمركز وتشجيع المانحين على رعاية أنشطة المركز. [3]

---

[1]-الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص.17.

[2]-نفس المرجع، ص.18.

[3]-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، (الدورة الخامسة والستون 20 أكتوبر 2010)، ص.8.

**ثانياً–آليات الاتحاد الإفريقي للأوضاع في الساحل:** انعقدت في أديس أبابا في 29 يناير 2013 القمة الحادية والعشرون للاتحاد الإفريقي أين خصّص مؤتمر القمة للأوضاع في الساحل الإفريقي، حيث اقترح قادة الاتحاد الإفريقي ضرورة اتّباع طريقتين في نفس الوقت، الأول اتباع الخيار العسكري لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية، والثاني اتباع الخيار الدبلوماسي عن طريق المفاوضات من أجل إيجاد الحل السلمي. خلال القمة خصّص مؤتمر القمة لجمع الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية "**الأفيسما**" لتعبئة الموارد ودعم الجهود المشتركة لكل من قوات الجيش والأمن الماليين وقوات دول غرب إفريقيا "الإيكواس"، ليصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2085 الذي يقضي بإنشاء الأفيسما. [1]

بحيث تم جمع ما يقارب 455 مليون دولار إضافة إلى المساعدات المتمثلة في الدعم اللوجستي والأسلحة والوقود، حيث قدَّمت الدول الإفريقية مجموع قيمة 23 مليون دولار، (10 ملايين دولار لجنوب إفريقيا، إثيوبيا بـ 5 ملايين دولار، نيجيريا بـ 5 ملايين دولار، غانا بـ 3 ملايين دولار)، حيث تعهدت عدة دول إفريقية بزيادة مساهمتها بالقوات العسكرية بما فيها نيجيريا، غانا، تشاد، النيجر، بينين، بورندي، سيراليون، السنغال، الساحل العاج، ليبيريا، توغو، بوركينا فاسو، ليصل مجمل عدد القوات العسكرية حوالي 8000 ألف جندي. رغم الجهد التي بذلتها القادة الأفارقة من أجل مالي غير أن التدخل الفرنسي العسكري في مالي يطرح عدة تساؤلات، مقابل التحفظ القادة الأفارقة للتدخل الفرنسي. [2]

**ثالثاً–آليات الاتحاد الإفريقي لمحاربة بوكو حرام:** يعتبر الاتحاد الإفريقي أن بوكو حرام يشكل خطراً حقيقياً على نيجيريا وعلى المدن المحيطة بالمنطقة، حيث بعد سلسلة من الاجتماعات حول قضية الأمن والسلام في إفريقيا، أعلن القادة، أن الدول الإفريقية التي لا تمتلك الوسائل والمعدات للحرب ضد بوكو حرام. في حيث ذكر رئيس اللجنة الإفريقية أن "بوكو حرام يشكل تهديد عالمي التي يجب معالجتها على المستوى

[1]–مهاري، تادلي مارد، "بعثة الدعم المالي ..التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي : (20.03.2017) http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/20/33410503616483.html

[2]–نفس المرجع

العالمي والإفريقي، وأضاف قائلاً "**أنا مصدوم للغاية من المأساة التي ترتكبها بوكو حرام على شعبنا، واختطاف الفتيات من المدارس، وحرق القرى لترويع المجتمعات بأكملها والقتل المجاني**". أين بدأت عصابة إجرامية محلية وانتشرت في غرب ووسط إفريقيا، يجب علينا أن نعمل الآن والعمل معاً ضد هذا التهديد المتنامي. [1] حيث سمح الاتحاد الإفريقي بتشكيل قوة 7500 جندي للقتال ضد تنظيم بوكو حرام، لإنهاء الاعتداء المروع للمتطرفين في نيجيريا. [2] بغية تعزيز التعاون والتنسيق في المنطقة حول أفضل سبل لتعزيز التعاون القانوني عبر الحدود لمكافحة ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود الوطنية، أين قام مركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بزيارة عمل إلى إفريقيا جنوب الصحراء حول مجالات التعاون لمكافحة الظاهرة الإرهاب للتواصل والتعاون مع لجنة الاستعلام وأجهزة الأمن في إفريقيا وكلية الدفاع في نيجيريا، مما يؤدي هذا التعاون بين المركز الإفريقي للدراسات والأمن الإفريقي أن يعزز فاعلية الجهود لمكافحة الظاهرة الإرهاب. [3]

حيث صادق الاتحاد الافريقي في 29 يناير 2015 في القمة الافريقية في أديس أبابا لمنع وتوسيع أنشطة بوكو حرام وباقي الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، على إنشاء قوة إقليمية لمكافحة بوكو حرام المتطرف. أين تعهدت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد (تشاد، نيجيريا، الكاميرون، النيجر) إضافة إلى دولة البينين بتوفير 8700 جندي، غير أن الاتحاد الإفريقي زاد عدد القوة العسكرية ليصل إلى عشرة آلاف جندي حسب المجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، حيث تتحرك هذه القوات في محيط منطقة بحيرة تشاد، لا تشمل الأراضي النيجيرية، حيث نيجيريا حريصة على نفسها كقوة إقليمية ترفض تدخل جنوداً أجانب داخل أراضيها وفي شئونها الداخلية. [4]

---

[1]-Iulia-Simina، Op. Cit. P.57.58.

[2]-Ibid.

[3]–الاتحاد الإفريقي، مجلس السلم الأمن، "تقرير رئيسة المفوضية بشأن الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا"، (الاجتماع 341، 13نوفمبر 2013)، أديس أبابا.

[4]–الاتحاد الإفريقي يصادق على قوة إقليمية لمحاربة بوكو حرام، أنظر الراب1ط التالي:

http://www.alalam.ir/news/1682947 (25.03.2017)

**المطلب الثاني: آليات الأمم المتحدة**

تعتبر جهود الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة بعد أحداث 11سبتمبر المتعلق بتمويل الظاهرة الإرهابية، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1373 في 28 ديسمبر 2001 أن مسألة تمويل ظاهرة الإرهاب أمر غير عادي، وطلب القرار الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من جميع الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات والتصديق على جميع صكوك مكافحة ظاهرة الإرهاب، لاسيما الصكوك الذي يجرَم تمويل ظاهرة الإرهاب الصادر عام 1999. [1] بحيث يحيط المجلس الأمن علماً بصكوك الاتحاد الإفريقي ذات الصلة بمنع ظاهرة الإرهاب ومكافحته، وبوجه خاص اتفاقية الجزائر عام 1999 بشأن مكافحة ظاهرة الإرهاب وبروتوكولاتها الإضافي، وخطة عمل بشأن منع ظاهرة الإرهاب، حيث يرحب بالخطوات التي اتخذتها الدول الإفريقية على المستوى الوطني والإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

إذ يحط المجلس الدولي علماً بقرار الاتحاد الإفريقي الصادر في 8 ديسمبر 2011، فإنه يدين بشدة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن بهدف جمع الأموال أو كسب تنازلات سياسية في منطقة الساحل الإفريقي، مشدداً على ضرورة الحاجة إلى لمعالجة هذه القضايا، ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على مكافحة ظاهرة الاختطاف واحتجاز الرهائن في منطقة الساحل وفقاً للقانون الدولي الساري. يلاحظ في هذا الصدد قيام المنتدى العالمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب بنشر "مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع جني الجماعات الإرهابية أرباحاً من عمليات الاختطاف قصد الحصول على فدية ورفض منحهم إياها". [2]

في أعقاب تدفق المسلّحين العائدين من ليبيا إلى منطقة الساحل والنزاع المسلح في شمال مالي، عقد مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات واتخذت القرارات رقم 2056 الصادر عام 2012 وقرار 2071 وقرار

[1]–الأمم المتحدة، حلقة عمل المعنية بالتنفيذ الإقليمي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في الجنوب الإفريقي، (5–6 أكتوبر 2011)، ص.14.

[2]–الأمم المتحدة، مجلس الأمن، (بيان من رئيس مجلس الأمن 13 مايو 2013)، ص4.

2085 في نفس العام، وأصدرت بياناً في 10 ديسمبر 2012 من أجل التصدي بفعالية للتحديات المترابطة التي تواجهها منطقة الساحل، وفي أبريل 2012 عيّنت منسقاً إقليمياً للشئون الإنسانية لإعداد وتنسيق في المنطقة، أين نظمت الأمم المتحدة بالتعاون مع دول المنطقة سلسلة من الاجتماعات بشأن مراقبة الحدود في منطقة الساحل، حيث استضافته المغرب في الدار البيضاء في مارس 2013. [1] يستلم الأمم المتحدة للتحديات المتنوعة التي تشكلها الجماعات الإرهابية في المنطقة استجابات قوية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة، بداءً بتعزيز التنمية مروراً بإرساء الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان مما يؤدي ذلك إلى معالجة الظروف المؤدية إلى بروز ظاهرة الإرهاب.

رغم الدّور الحيوي الذي تؤديه الأمم المتحدة في جهود بناء القدرات فإن الحكومات الإفريقية نفسها هي تبذل تلك الجهود، نظراً لأن ظاهرة الإرهاب يتجاوز حدود البلدان فمن الأهمية أن تتعاون الحكومات على الصعيد الإقليمي، خصوصاً دول الساحل والمغرب العربي، ودول الساحل ووسط إفريقيا وبين دول شرق إفريقيا والمغرب العربي لمواجهة الأعمال الإرهابية. [2]

بينما اسمترت الأعمال، وفي حلقة العمل الإقليمية الثالثة المنعقدة في الجزائر العاصمة في يونيو 2013 لمناقشة التنفيذ الفعّال لقرار مجلس الأمن الدولي 1624 الصادر في 2005، أين قام ممثلو الحكومات والمنظمات الحكومية بما في ذلك الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، لمناقشة الاستراتيجيات الفعَالة لحظر التحريض ومكافحته، حيث قام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب التابع للاتحاد الإفريقي، بتنظيم مشاورات إقليمية بخصوص إعادة تأهيل وإدماج المتطرّفين الممارسين للعنف في فبراير 2013. حيث شكّلت أساساً لوضع برنامج إقليمي يركز على بوركينا فاسو والجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، يهدف إلى بناء

[1]–الأمم المتحدة، مجلس الأمن، (تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل 14 جوان 2013)، ص.9.
[2]–الأمم المتحدة، مجلس الأمن (9 يناير 2014)، ص.4.

قدرات الدول على تصميم برامج إعادة تأهيل وإدماج المتطرفين الذين يمارسون أعمال العنف، والتخطيط لتلك البرامج وتنفيذها. حيث أجرى المعهد مشاورات أوَّلية مع الوزارة الداخلية في نيجيريا في أكتوبر 2013 للتعاون مع دول الأعضاء في غرب إفريقيا في البناء على البرامج القائمة. [1]

تهدف استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل الإفريقي إلى دعم الحكومات وشعوب المنطقة في جهودها المبنية إلى معالجة أسباب عدم الاستقرار في إطار منظور مستدام طويل الأجل من خلال:

1-تعزيز الحوكمة الفعَالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة.

2-تعزيز قدرة آليات الأمن الوطنية والإقليمية على التصدي للتهديدات العابرة للحدود.

3-تكامل التداخل الإنمائية والإنسانية من أجل بناء القدرة والتحمل. [2]

بحيث يدين المجلس الأمن الدولي على أنشطة الجماعات الإرهابية في مالي ومنطقة الساحل، التي لا تزال تقوم بعمليات في المنطقة وتشكل تهديداً للسلام والأمن في كل أنحاء المنطقة وخارجها، حيث يشير المجلس الأمن الدولي على قرارته السابقة لاسيما قرار 2164 الصادر في 2014 وقرار 2100 في 2013 إذ يؤكد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدة أراضيها وسلامة أقاليمها، ويشدد على أن السلطات هي المسؤولة بالدرجة الأولى على توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء أقاليم مالي، ويعيد تأكيد المبادئ الأساسية لحفظ السلام بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وعن الولاية، وكل بعثة من بعثات حفظ السلام تحدد وفقاً لاحتياج البلد المعني وحالته.

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن (9 يناير 2014)، مرجع سابق، ص.8.

[2]-الأمم المتحدة، تقرير أمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص.9.

## المبحث الرابع: تقييم ومستقبل ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

يعتبر رهان مستقبل ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي يعتمد على مدى نجاعة وفاعلية الاستراتيجيات والآليات المتبعة في مكافحة ظاهرة الإرهاب في المنطقة، ومدى تعامل دول الميدان المعنية بالظاهرة.

### المطلب الأول: تقييم مكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

لمعرفة تقييم مكافحة الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي وذلك بالاستناد إلى مختلف الاستراتيجيات المتبعة في مكافحة الظاهرة من خلال عرض المؤشرات التالية:

**أولا: مؤشرات النجاح:** هناك العديد من المؤشرات النجاح مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي غير أنه يتم التركيز على أبرزها وهي كالتالي:

1-سعت الجزائر في تعاملها ضد الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في أراضيها، بحيث تعاملت الجزائر من خلال سياسة الرحمة والعفو عن أفراد الجماعات الإرهابية الذين لم يرتكبوا المجازر الإجرامية، في ظل سياسة المصالحة الوطنية الشاملة التي انتهجتها. غير أنها في في نفس الوقت استخدمت العامل العسكري ضدَّهم، حيث الإجراءات خفَّفت من وتيرة الجماعات في أراضيها.

2-يعتبر الدّور الذي لعبته الجزائر إزاء تنامي التهديدات والمخاطر الناجمة عن التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، بحيث سعت إلى تجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية في المنطقة ذلك في إطار تجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، هذا ما تم بالفعل عندما أصدرت مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يُحسب نجاحاً للدبلوماسية الجزائرية في إطار مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

3-يعد التنسيق والتعاون بين الدول الإقليم في الساحل الإفريقي في إطار الحرب ضد التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة خصوصاً جماعة بوكو حرام في نيجيريا، أين حقَّقت بعض النجاحات التي يُحسب لها من خلال إلحاق خسائر كبيرة في صفوف جماعة بوكو حرام.

4-يعتبر التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي خصوصاً في مالي، في إطار ما عرفت بحربها ضد الجماعات الإرهابية، حيث حققت فرنسا مع بعض القوات من الدول الإفريقية في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الجماعات الإرهابية الأمر الذي أدى إلى تراجع هذه الأخيرة من المدن التي سيطرت عليها في مالي.

إذ يمكن القول إن بعض النجاحات الجزئية التي حقّقتها مختلف الاستراتيجيات التي اتبعت في إطار مكافحة الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، بحيث ركَّزت جُل الاستراتيجيات المتّبعة على الجانب العسكري بقصد الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، رغم ذلك حقّقت بعض النجاحات في إضعاف التنظيمات الإرهابية فقط، وليس القضاء عليها.

بقصد التصدي لظاهرة الإرهاب ينبغي حرمان العناصر الإرهابية من وسائل تنفيذ الهجمات، فالقدرة على إيجاد الأموال ونقلها، مع امتلاك الأسلحة وتجنيد المقاتلين وتدريبهم واستخدام الانترنت. هي كلها عناصر أساسية بالنسبة للإرهابيين، فهم يتلمّسون سهولة الوصول إلى أهدافهم المحددة، ويبحثون بشكل متزايد عن إحداث أثر أكبر من حيث أعداد القتلى ومن حيث التغطية الإعلامية، حيث حرمانهم من الوصول إلى هذه الوسائل والأهداف يمكن أن يساعد على منع تلك الهجمات. [1]

[1]-سعيد، درويش، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي"، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 26، (نوفمبر 2014)، ص.15.

**ثانيا: مؤشرات الفشل:** على الرغم من بعض النجاحات الجزئية التي حققتها المؤشرات السابقة مع تركزيها على الجانب العسكري-كما تم الإشارة مسبقا-واهمال الجوانب الأخرى ذات الفاعلية القصوى من المنظور العسكري، والتي فشلت الدول في تحقيقها.

غير أن للفشل عناوين، حيث يتم التطرق إلى أبرز عناوين الفشل في هذا الصدد أهمها:

**1-فشلت الدول في تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد:** في منطقة الساحل الإفريقي بيد أن هناك صلة وثيقة بين الإرهاب وأداء النظام السياسي، حيث هناك حالة من الإجماع أن مواجهة الظاهرة الإرهابية تتطلب تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان. [1] الأمر الذي يؤدي إلى إقامة دولة المؤسسات والفصل بين السلطات وتعزيز الديمقراطية الشعبية وفتح المجال للحوار الشامل بين كل أطراف المجتمع وإبراز صبغة من النزاهة والشفافية، لحرمان الإرهابيين من الحُجَج والذرائع التي تدفعهم لتنفيذ عملياتهم الإرهابية.

على الرغم من أن توافر الحكم الديمقراطي الرشيد لا يعني ذلك غياب الخطر الإرهابي، غير أنه يتيح لنظام الحكم سهولة التعامل مع المجتمع للمشاركة بفاعلية في التصدي لظاهرة الإرهاب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توفير بيئة خصبة لتواجد الجماعات الإرهابية. هذا ما لم يحدث في دول الساحل الإفريقي.

**2-غياب المتطلبات الاقتصادية والبرامج التنموية:** في دول الساحل الإفريقي، أين تعد التنمية من المتطلبات الأساسية والضرورية للحد من الظاهرة الإرهابية في المنطقة. إذ تعد التنمية الشاملة لا تستثني كل أفراد المجتمع في دول الساحل من خلال تفعيل طاقتها الاقتصادية والأيدي العاملة التي تذخر بها، حيث تفعيل هذه الآلية يزيد ذلك من الدخل الفردي للمجتمع لتقليل الفقر المدقع وامتصاص التهميش والبطالة

[1]-إدريس، عطية، "الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص.256.

والإحباط النفسي والاجتماعي الذي يعاني منها المجتمعات في المنطقة، مع توفير المتطلبات الصحية والتعليمية لضمان توفير الحياة الكريمة للمجتمع في المنطقة. هذا ما تنادي به الجزائر لتفعيل هذه الآلية التنموية في منطقة الساحل وإفريقيا عموماً.

بالنسبة للاستراتيجية التي اتبعتها حكومة نيجيريا في تعاملها مع جماعة بوكو حرام التي تسيطر على مناطق واسعة في شمال شرق البلاد، أين استراتيجيتها اتسمت بالجانبين، أولاً الجانب العسكري والقمع البوليسي ضد أفراد الجماعة من جهة، ومن جهة ثانية اتبعت استراتيجية التفاوض مع الجماعة، لإطلاق سراح العديد من الفتيات المعتقلات في أيدي جماعة بوكو حرام، –حيث التفاوض مازال مستمر–ولم يتم القضاء على جماعة بوكو حرام إلى الآن–لغاية إعداد هذه الدراسة–حيث لا يزال الوضع مستمر. يمكن التساؤل لماذا اتبعت نيجيريا هذه الاستراتيجيات؟، حيث يرجع الأمر إلى طبيعة نشأة بوكو حرام في حد ذاتها، نتيجة الانقسامات الداخلية بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، والصراع الدامي المستمر بين الطرفين وحصد العديد من أرواح الطرفين، نتيجة لذلك نشأة بوكو حرام منذ العام 2002 التي وجدت ولا زالت تجد دعماً من بعض السياسيين المسلمين في الحكومة النيجيرية. الأمر الذي جعل قضية بوكو حرام معقدة جداً، مما جعل نيجيريا ترفض أية تدخل من دول الإقليم أو الدول الكبرى، معتبرة أن القضية داخلية تخص نيجيريا فقط.

إذ يمكن القول أيضاً فشل معظم الدول في الساحل الإفريقي لضمان حماية حدودها الوطني، ذلك نظراً لعدة عوامل منها المساحة الشاسعة لأراضيها، واشتراك وتقاطع الحدود بين الدول في المنطقة، إضافة إلى تداخل القبائل فيها، مع قلة الإمكانيات الدفاعية لبعض الدول في المنطقة. كل ذلك يؤدي إلى سهولة تحرك الجماعات الإرهابية في المنطقة.

بالتالي لا يمكن إغفال مجموعة من الأفراد الإرهابيين العائدون من العراق وسوريا وليبيا إلى بلدانهم، حيث يشكلون تهديداً في انتشار خطر الإرهاب، إذ لا يمكن لدول الساحل الإفريقي إغفال هذه الفئة العائدة

إلى أرض الوطن، ويجب التعامل معها كأبناء الوطن في ظل الإجراءات المشددة حتى لا تشكل هذه الفئة خطراً على المجتمع.

إذ لا يمكن لدول الساحل الإفريقي الاعتماد وانتظار الدول الكبرى كـ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في إطار ما يعرف بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية حتى تساعدها، بل يجب عليها الاعتماد على نفسها وإعادة النظر إلى بعض الأسباب منها الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة الإرهاب في المنطقة، وتغيير طريقة تعاملها مع الجماعات الإرهابية حتى تتمكن من احتواء الظاهرة بإمكانياتها دون التدخل الخارجي.

مجمل القول إذ لا يمكن القضاء على التنظيمات أو الجماعات الإرهابية من خلال العمليات العسكرية الحربية فقط، دون إشراك العوامل الأخرى. حيث يمكن الضربات العسكرية ضد الإرهابيين أن يقتل أويضعف أفراد التنظيمات الإرهابية، غير أنها لا تستطيع أن تقتل الفكر الإرهابي مادام الفكر لا يزال قائماً، على أية حال الأفكار لا تحارب بالسلاح، بل الأفكار تحارب بالأفكار الصحيحة.

**المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي**

ليس هناك مؤشرات تدل على زوال هذه التنظيمات على المدى القريب، نظراً للوضع الأمني المتردي الذي يعاني منها دول الساحل الإفريقي، في ظل غياب استراتيجية واضحة لوقف تمدد هذه الجماعات، أين يرى الخبراء المهتمون بشؤون إفريقيا بأن تشهد القارة السّمْراء خلال السنوات القادمة قدرة تنظيم القاعدة ومثيلاتها كـ تنظيم **داعش** على تحقيق تواجد قوي فيها، خصوصاً أن الأخيرة بتواجدها البارز في ليبيا التي تعد من الدول الفاشلة في الوقت الحالي، والتي تؤثر على الوضع الأمني في منطقة الساحل والقارة عامة.

أيضاً حسب المراقبون بناءً على معلومات رصدتها الجهات المعنية بمتابعة تنظيم القاعدة في المنطقة، أن التنظيم يرغب في أن يكون له احتياطات استراتيجية في بعض الدول الإفريقية، حتى تستطيع كوادره أن تجد ملاجئ آمنة في دول تعاني من بعض الاضطرابات السياسية، مما يمكِّن القاعدة من إخفاء قياديها. [1]

بناءً على ذلك يمكن القول إن مستقبل التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي حيث نفترض السيناريوهات كالتالي:

**أولاً: سيناريو إضعاف وتفكيك التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي:** والنجاح في محاصرتها ثم القضاء عليها، يقوم هذا السيناريو على احتمالية حصول تحولات جذرية وعميقة تؤدي إلى تحسين الأوضاع الأمنية من الخطر الإرهابي في الساحل الإفريقي، أين هذا السيناريو مرتبط بمدى قدرة الدول المعنية بظاهرة الإرهاب في تعاملها مع الظاهرة، ومدى التوافق على الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في التعامل مع الظاهرة، حيث تستأصل البيئة المناسبة لانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، أبرزها احلال التنمية في دول المنطقة، لمعالجة ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع، والتوافق السياسي الشامل بين الأطراف دون الإقصاء، في ظل الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد في دول المنطقة، وانهاء الصِّراعات والأزمات البينية، ومعالجة التغَيُّر المناخي في المنطقة التي تُسبب المزيد من التصحر والجفاف والفقر، مما يؤدي إلى النزوح والهجرة، وكذا الخروج من الدائرة التبعية للدول الكبرى. غير أن تحقيق هذا الشروط ليس وارداً في الوقت الحالي، حيث الفشل والإخفاق وتَعَقُّد الأوضاع في بعض الدول في المنطقة يُسَهِّل من تمدد التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

**ثانياً: سيناريو استمرار التنظيمات والتهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي:** يفترض هذا السيناريو استمرار وتمدد تهديد الظاهرة الإرهابية وبقائها في المنطقة بواسطة التَّحالفات الإقليمية في الساحل الإفريقي لتتوسع ليشمل كل القارة. حسب هذا السيناريو تزايد التهديد والخطر الإرهابي، بحيث تغيرت استراتيجية الشكل

[1]–كمال، محمد علي، مرجع سابق، ص.10.

التنظيمي للجماعات الإرهابية، من التنظيم الهرمي الذي يسْهل القضاء على قادته وتركيبته العامة، إلى تنظيم عنقودي، والذي ينقسم بدوره إلى الكثير من الخلايا الصغيرة يصعب القضاء عليها، وكذا توزيعه اللّامركزي للقيادة في أجزاء من المجموعة العنقودية. [1]

فمستقبل التنظيمات الإرهابية وعملياتها في الساحل الإفريقي قابل للانتشار والازدياد، مادام هناك الفقر المدقع والبطالة، والفساد، وعدم وجود عدالة في التوزيع، وانعدام التنمية والتعليم، في ظل الانتهاكات الصارخة التي تقوم به حكومات بعض الدول في الساحل تجاه مواطنيها ومعارضيها.

بالتالي هناك أمر لا يمكن تجاهله، هو أن البيئة في دول الساحل الإفريقي خِصبة لجذب الدول الكبرى والتنافس الدولي في المنطقة، نظراً لما تذخر به من الثروات والموارد الطبيعية، وتقاطع مصالح الدول المتنافسة، حيث بعضها مستفيدة من استمرار النشاط الإرهابي في المنطقة، والتدخلات الغربية ما هي إلا ادِّعاءات فقط، فالدول الغربية خصوصاً فرنسا والولايات المتحدة تعمل لمصالحها التي قد تكون مرتبطة باستمرار الإرهاب في الساحل لضمان استمرار سيطرتها على الموارد في المنطقة. مع استمرار عجز الدول المنطقة في التعامل مع مشكلاتها الداخلية، في ظل التعبية والديون التي تصاحبها. فإن كل هذه المؤشرات تُعزز من فرضية استمرار الظاهرة الإرهاب في المنطقة.

من وجهة نظرنا، أن السيناريو الأقرب للواقع حول مستقبل الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي نجد أن السيناريو الأقرب هو:

**سيناريو إضعاف التنظيمات واستمرار التهديد الإرهابي في المنطقة:** يعتبر هذا السيناريو هو الأقرب للواقع في الوقت الحالي، حيث إضعاف التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة من خلال استمرار العمليات العسكرية المتبعة لمحاربة الجماعات الإرهابية، سواءً تنظيم داعش في ليبيا، أو جماعة بوكو حرام في نيجيريا، والتعاون الإقليمي لمحاربة تنظيم القاعدة وحلفاؤها في الساحل، كل ذلك عوامل يؤدي إلى

[1]–إدريس، عطية، مرجع سابق، ص.264.

إضعاف هذه التنظيمات المتواجدة في المنطقة. غير أن الإضعاف لا يعني غياب التهديد من هذه التنظيمات، فالجماعات الإرهابية الهاربة سواءً من الضربات أو الملاحقات، وعودة الأفراد المتطرفة إلى الوطن، أين يشكلون الخطر والتهديد القائم في أي لحظة. بما أن الدول في الساحل ليست بنفس المستوى الإمكانيات الدفاعية، وبما أن البنية الداخلية لمعظم الدول المنطقة لا تزال في حالة من الهشاشة في شتَّى المجالات، فإن خطر تصاعد التهديد من الجماعات الإرهابية لا تزال قائمة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال النقاط التالية:

1-يمكن وصف بيئة الدولة في الساحل الإفريقي بأنها تتعدد فيها نقاط الضعف، سواءً من حيث سوء الإدارة من قبل النخبة الحاكمة، وانعدام المشاركة السياسية، وانعدام الحوار السلمي بين مكونات المجتمع في الدولة وانعدام التسامح، إذ فشلت الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في ظل عجز الدولة عن إيجاد الحلول الناجحة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب. ولهذا كل هذه المؤشرات تشير إلى استمرار التهديد الإرهابي في المنطقة.

2-على المستوى الإقليمي، في ظل ضعف دور المنظمات الإقليمية في إيجاد حلول لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، مثل الاتحاد الإفريقي، وضعف الأداء وفاعلية الدول المنطقة من حيث التنسيق والتعاون في إيجاد حلول تحد من تلك الظاهرة. نجد أن ظاهرة الإرهاب تستمر على المستوى الإقليمي في الوقت الراهن.

## خلاصة الفصل

في خلاصة هذا الفصل نستنتج ما يلي:

1-الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، حيث بعض الدول حقَّقت نجاحاً نوعياً في تعاملها مع الظاهرة والتقليل منها كالجزائر، بينما الدول الأخرى لا زالت تعمل استراتيجيتها ببطء مع الظاهرة كنيجيريا، وأخرى فشلت في التعامل معها كـ مالي.

2-سعت الجزائر في ظل المحاولات الحثيثة في إيجاد الحل الدائم للتهديد والخطر الإرهابي في المنطقة، مع الدول الإقليمية والدول المجاورة التي لها حدود مشتركة من أجل الوقوف أمام ظاهرة الإرهاب والاعتماد على المجهودات الإفريقية لإرساء التنمية في دول المنطقة، وعدم السماح للتدخل الخارجي.

3-حيث جذبت ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي الدول الكبرى للتواجد في المنطقة، بذريعة حماية مصالحها من الظاهرة الإرهاب من جهة، ومكافحتها من جهة ثانية، في ظل تذبذب فاعلية دور الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لمواجهة التهديد الإرهابي في الساحل، مع فشل الدول الميدان، الأمر الذي أعطى للدول الكبرى خصوصاً فرنسا وأمريكا الفرصة السانحة لتنفيذ استراتيجيتها في الساحل الإفريقي.

4-مستقبل ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي مرهون بمدى قدرة الدول الميدان (الدول المعنية بظاهرة الإرهاب) مع دول الإقليم في التعامل والسيطرة للتنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، وإيجاد الحلول للأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة في المنطقة.

# الخـــاتمة

أولا: اختبار الفرضيات

ثانيا: الاستنتاجات

في ختام هذه الدراسة وبعد التطرق لكافة محاورها ومضامينها البحثية، أين توصل الطالب إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بالإرهاب في الساحل الإفريقي: دراسة في المخاطر وسبل المكافحة، وقبل التطرق لأهم النتائج سنقوم باختبار فرضيات الدراسة التي طرحت في المقدمة، والوقوف على مدى صحتها من عدمه بعد استكمال فصول الدراسة.

**أولا: اختبار فرضيات الدراسة:**

**اختبار الفرضية الأولى:**

"**يعتبر ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ظاهرة دولية ليست محلية فقط.**"

حيث تبين لنا ذلك من خلال علاقة التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، بعد أن خرجت جماعات إرهابية كانت توصف بالمحلية، غير أنّها أعلنت تأييدها وتعاونها مع "تنظيم القاعدة" في أفغانستان بقيادة زعيمها السابق **أسامة بن لادن**، أين كانت التنظيمات الإقليمية أعلنت ولائها له، بيد أن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية داعش في العراق وسوريا، أين بعض التنظيمات المتواجدة في المنطقة أعلنت ولائها لداعش، والبعض الآخر لا تزال تدين ولائها لتنظيم القاعدة. هي كلّها معطيات تجعلنا نتّجه إلى **اثبات الفرضية الأولى.**

**اختبار الفرضية الثانية:**

"**عجز الدولة في الساحل الإفريقي على تحقيق شروط الأمن والاستقرار أدىّ إلى تواجد الحركات الإرهابية في المنطقة**"

من خلال تتبع مسار البنية الداخلية للدول في الساحل الإفريقي، حيث فشلت النخب الحاكمة في أداء وظائف الدولة في شتّى المجالات، وعجزها في حماية حدودها الوطنية، في ظل سهولة التنّقل وتهريب المواد غير المشروعة بين الأفراد، منها الأسلحة، أين استفادت الحركات الإرهابية المتواجدة من الأسلحة المهربة واتساع نشاطها وامتدادها في المنطقة. وهذا ما يدفعنا **لإثبات الفرضية الثانية.**

**اختبار الفرضية الثالثة:**

**"كلما كانت آليات مكافحة الظاهرة الإرهاب ركزت على تنسيق الاستراتيجيات الاقليمية كلما كانت فعالة لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي"**

من خلال تتبع مختلف الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المنطقة، بدءا بالاستراتيجيات الوطنية، والاقليمية والدولية، بالرغم من نجاح بعضها وإخفاق البعض في التعامل مع الظاهرة، لتستمر التهديد الإرهابي في المنطقة.

للقضاء على ظاهرة الإرهاب في المنطقة، يجب الاعتماد على الاستراتيجيات الوطنية مع الامكانيات الدفاعية، والحوار الشامل، بالتركيز على الأسباب التي تؤدي إلى الانضمام للجماعات المتطرفة، مثل الفقر والحرمان والبطالة وغيرها، دون انتظار التدخل الخارجي. مما يدفعنا إلى **نفي الفرضية الثالثة والأخيرة.**

**ثانيا: استنتاجات الدراسة:** بعد التطرق لموضوع الدراسة نستنتج جملة من الاستنتاجات ما يلي:

1-يتضح لنا بعد دراستنا لهذا الموضوع، إن الإرهاب ليس من المواضيع السهلة الوقوف إلى تعريف موحد جامع محدد لها، حيث يحيطه الكثير من الغموض، وكلٌ يُعرِّفه حسب ما تتوبه مصالحه. وأن الإرهاب ظاهرة قديمة جديدة، قديمة مذ وجود الإنسان، وجديدة من حيث الأشكال والوسائل التي تستخدم فيها والآثار التي تخلِّفه.

2-يتداخل الإرهاب مع العديد من المفاهيم الأخرى المتشابه له -التي تم التطرق إليها-، ويشترك معها من حيث الوسائل وأعمال العنف التي ترتكب، غير أن الإرهاب يختلف أيضاً مع هذه المفاهيم من حيث الدوافع والأهداف.

3-هناك العديد من النظريات التي تناولت في تفسيرها لظاهرة الإرهاب، غير أن المقاربات النظرية التي تم التطرق إليها تعتبر الأقرب والأنسب لدراستنا من حيث التفسير والتحليل، هذا ما ساعدنا لفهم، لماذا ينضم الأفراد إلى الجماعات المتطرفة؟ من حيث الدوافع والأسباب والاقتراب من فهم الظاهرة.

4-هشاشة الدول في الساحل الإفريقي وفشلها في احتواء مشكلاتها الداخلية، وسوء الإدارة التوزيعية، والحدود المشتركة المصطنعة بين دول المنطقة التي تم ترسيمها بواسطة المستعمر. بحيث أصبحت الساحل الإفريقي منطقة بؤر الأزمات، مما انعكس ذلك على استقرار الإقليم.

5-التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، بداية من الجماعة السلفية للدعوة والقتال-وتغيير اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، لتتوسع نشاطها على المستوى الإقليمي مع التنظيمات الأخرى المتحالفة معها، بصبغة عالمية مع " تنظيم القاعدة الأم" في أفغانستان، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا من جهة ثانية، وأخيراً وليس آخراً ظهور تنظيم **داعش** في ليبيا. كل ذلك نتيجة عدم قدرة وسيطرة الدولة في الساحل الإفريقي لمشكلاتها الداخلية وسوء التعامل معها. أدّى إلى ظهور هذه التنظيمات الإرهابية في المنطقة قبل أن تتحالف حالياً مع تنظيم "داعش" الخطر الأكبر للعالم.

6-التطورات التي عَرَفتها ليبيا ما بعد القذافي، وتدهور الأوضاع الأمنية فيها، وخروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية التي كانت مخزَّنة، وتهريبها إلى التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، مما زاد الوضع الأمني أكثر تعقيداً في المنطقة.

7-الجهود والاستراتيجيات الوطنية المتبعة للحد من خطر الظاهرة الإرهابية في المنطقة، في هذا الجانب يحسب للدولة الجزائرية نجاحاً في تعاملها مع الظاهرة داخل أراضيها منذ نهاية التسعينيات القرن الماضي، ولازالت تتعامل معها إلى حد الآن. بينما النيجيرية لم تحسم بعد في تعاملها ضد جماعة بوكو حرام التي تسيطر على جزء من أراضيها -لغاية إعداد هذه المذكرة-، في ظل رفضها التدخل من طرف الدول الإقليم في شؤونها ضد جماعة بوكو حرام.

8-المقاربة الجزائرية التي تسعى لإيجاد حل دائم في منطقة الساحل، وتخوفها من تداعيات الانفلات الأمني في المنطقة، نظراً لموقعها وحدودها الصحراوي الشاسع مع دول القوس الأزمات، (النيجر، مالي، موريتانيا)، وموقفها الصارم في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

9-سارعت الدول الكبرى خصوصاً فرنسا وأمريكا التدخل في المنطقة تحت واجهات مختلفة، لحماية وضمان مصالحها من التنظيمات الإرهابية، ومكافحتها من جهة، وقلقها المتزايد من التواجد الصيني من جهة ثانية، الأمر الذي يدفع الدول الكبرى التنافس والتواجد في منطقة الساحل الإفريقي.

10-مستقبل ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي مرهون بمدى قدرة الدول الميدان (الدول المعنية بظاهرة الإرهاب) مع دول الإقليم في التعامل والسيطرة للتنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، وإيجاد الحلول للأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة في المنطقة.

# قائمـة المصادر والمراجـع

**المصادر والمراجع باللغة العربية**

**أولاً–المصادر:**

**القرآن الكريم**

**ثانياً–الوثائق الرسمية:**

2–جمهورية تشاد، دستور 2005.

3–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاقيات واتفاقات دولية**، الجريدة الرسمية، العدد 39، 13 يونيو 2007.

**ثالثاً–الكتب:**

4–أبو دهب هيكل، (فتوح)، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

5–الزيات، (عبد العليم)، **التنمية السياسية في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، ج2، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002).

6–العزب موسي، (عايدة)، **جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا**، (القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).

7–العميري، (محمد بن عبد الله)، **موقف الإسلام من الإرهاب**، (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2004).

8–اليوسف، (عبد الله بن عبد العزيز)، **الانساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).

9–الكيالي، (عبد الوهاب)، وآخرون، **موسوعة السياسية**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن)).

10–بوحنية، (قوى)، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، (عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017).

11-رزيق المخادمي، (عبد القادر)، **قيادة أفريكوم الأمريكية حرب بادرة أم سباق تسلح**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001).

12-زهير النقوزي، (عبد القادر)، **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي**، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008).

13-سامي جاد، (عبد الرحمن واصل)، **إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام**، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003).

14-سمير، (قط)، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات**، (دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة. الجزائر، 2016).

15-شحاتة أبو زيد، (رشدي)، **السياحة والإرهاب في ضوء أحكام الفقه الإسلامي**، (الإسكندرية، دار الوفاء الطباعة والنشر، 2008).

16-طاهر الياسري، (ياسين)، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية**، (عمان، دار الثقافة، 2011).

17-طاشمة، (بومدين)، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

18-عبد الرحمن زيدان، (مسعد)، **الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام**، (القاهرة، دار الكتاب القانوني، 2009).

19-عبد الرحمن، (حمدي)، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أيَ مستقبل؟**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007).

20-عبد المطلب خشن، (محمد)، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007).

21-عبد الرحيم صالح، (علي)، **الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس**، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013).

22-عطوان، (عبد الباري)، **الدولة الإسلامية الجذور والتوحش المستقبل**، (بيروت، دار الساقي، 2015).

23-عمر الماحي، (عبد الرحمن)، **تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال 1894-1960**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982).

24-غريفيش، (مارتن)، أوكالاهان، (تيري)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2008).

25-فتوح أبو دهب، (هيكل)، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

26-فوكوياما، (فرانسيس)، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر: مجاب الإمام، (الرياض، الكبيعان للنشر، 2007).

27-كوران، (يوسف)، **جريمة الإرهاب والمسئولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي**، ((د س ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).

28-مصعب محمود، (جميل)، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

29-مجموعة مؤلفين، **مالي عودة الاستعمار القديم**، (قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014).

30-مجموعة مؤلفين، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، (عمان، دار ومكتب الحامد للنشر والتوزيع، 2016).

31-مجموعة مؤلفين، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012**، (الأردن، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012).

32-محمد صالح، (أديبة)، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة**، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009).

33-محمود أبو المعالي، (محمد)، **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء**، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، دار العربية للعلوم والناشرون، 2014).

34-مصلوح، (كريم)، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

35-نعمة فياض، (هاشم)، **نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية – الاقتصادية**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

36-هادار، (إدوارد)، **عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، تر: سعد الحسنية، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005).

37-هارون، (فرغلي)، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، ((د ب ن)، دار الوافي للنشر، 2006).

38-هلال أبو عين، (جمال زايد)، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، ((د ب ن)، عالم الكتب الحديث، 2007).

39-وهبان، (أحمد)، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000).

**رابعاً: الدوريات:**

- المجلات:

40-أبو فرحة، (السيد علي)، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطور العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة القراءات الإفريقية، (لندن)، العدد 13، (يوليو 2012).

41-بخوش، (مصطفى)،"منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 64، (صيف 2013).

42-بمبا، (آدم)، **"**صراع الهوية في إفريقيا التأرجح بين القبيلة والدولة**"**، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 27، (يناير-مارس 2016).

43-بن عائشة، (محمد الأمين)، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (الجزائر، جامعة الجزائر3، (د س ن)).

44-جاسم، (خيري عبد الرزاق)، "تداول السلطة في نيجيريا"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26، (د س ن).

45-حمدي، (عماد)، "ليبيا وإعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، المجلد 51، (أبريل 2016).

46-درويش، (سعيد)، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي"، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 26، (نوفمبر 2014).

47-شرناعي، (عزيرو سعاد)، "البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الثالث، (ديسمبر 2013).

48-عبد العالي حور، "(عبد العالي)، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي" مجلة الشؤن العربية، العدد 168، (ربيع 2014).

49-عناد مبارك، (بشيري)، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، جامعة ديالي العراق، العدد 53، (أبريل 2013).

50-فؤاد، (جدو)، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، (فيفري 2016).

51-قلاع الضروس، (سمير)، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 24، (أبريل/ يونيو 2016).

52-قنصوة، (صبحي)، "النفط والسياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 11، (يناير/مارس 2012).

53-كربوسة، (عمراني)، "ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات"، في دراسات دولية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، (جوان 2016).

54-مجموعة مؤلفين، المعطى الاستراتيجي الجديد مشرق مغرب صحراء ساحل، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 13، (الجزائر، 2013).

55-مرتضى، (أحمد)، "جماعة بوكو حرام نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 12، (أبريل-يونيو 2012).

**خامساً: دراسات غير منشورة:**

**أ-أطروحات الدكتوراه:**

56-علي، (مدوني)، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

57-كربوسة، (عمراني)، " الحركات الاسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

**ب–رسائل الماجستير:**

58–أحمد طالب، (أبصير)، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، فرع استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

59–أعمر، (عمورة)، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيو أمنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

60–براهيمي، (مريم)، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

61–رسولي، (أسماء)، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011،

62–زكريا، (بودون)، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010–2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات الدولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

63–شاكر، (ظريف)، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010.

64–عطية، (إدريس)، " الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

65–فوزية، (قاسي)، "الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب منطق الأمننة في الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013.

66-الشيخ، (عصام)، "خطة أمنية إقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي: الانتقال من مرحلة التشاور إلى مرحلة التصدي"، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، (د س ن).

**ج-الملتقيات والندوات العلمية:**

67-جفال، (عمار)، "القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي"، "أوراق مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، في 2007/10/21.

68-كربوسة، (عمراني)، زروال، (سهام)، "الإرهاب الإلكتروني التهديد الجديد إلى أين داعش نموذجا"، مداخلة في ندوة حول الأمن الإلكتروني، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (3 مارس 2016).

**سادساً: المحاضرات:**

69-جدو، (فؤاد)، "التحول الديمقراطي في النيجر"، محاضرة (ألقيت على طلبة أولى ماستر، تخصص العلاقات الدولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2016، قاعة 8.

70-طويل، (نسيمة)، "البيئة والطاقة في العلاقات الدولية"، محاضرة ألقيت على طلبة ثانية ماستر، تخصص العلاقات الدولية واستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، قاعة رقم 8.

**سابعاً: التقارير:**

71-**الاتحاد الإفريقي، مجلس السلم الأمن**، "تقرير رئيسة المفوضية بشأن الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا"، (الاجتماع 341، 13نوفمبر 2013)، أديس أبابا.

72-**الأمم المتحدة، مجلس الأمن**، (الدورة الخامسة والستون 20 أكتوبر 2010).

73-**الأمم المتحدة**، حلقة عمل المعنية بالتنفيذ الإقليمي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في الجنوب الإفريقي، (5-6 أكتوبر 2011).

74-**الأمم المتحدة، مجلس الأمن**، (بيان من رئيس مجلس الأمن 13 مايو 2013).

75-**الأمم المتحدة، مجلس الأمن**، (تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل 14 جوان 2013).

76-**الأمم المتحدة، مجلس الأمن**، "تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب"، (9 يناير 2014).

## ثامناً: المراجع الإلكترونية:

77-الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، على الرابط التالي:
www.panapress.com/12-293835-12 (14.12.2016)

78-الاتحاد الإفريقي يصادق على قوة إقليمية لمحاربة بوكو حرام، على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/news/1682947 (25.03.2017)

79-التركيب السكاني في النيجر، على الرابط التالي:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modni/niger/Seco3.doc.ctv.htm (16.02.2017)

80-الأناضول، "داعش في إفريقيا فروعها ومبايعوها وأنصارها"، على الرابط التالي:
http://aa.com.tr/538214/ (13.03.2017)

81-الزوراء، "الإرهاب تعريفه نظرياته وأشكاله"، أنظر الرابط التالي:
file:///C:/Users/client/Desktop (22.11.2016)

82-إمجين، (عبيد)، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html (08.03.2017)

83-"الإرهاب ما وراء الصحراء "مبايعة بوكو حرام لداعش مرحلة جديدة ام فرقعه إعلامية"، على الرابط التالي: www.swissinfo.ch (12.03.2017)

84-الوكالة الوطنية النيجيرية للإحصاء، على الرابط التالي:(13.02.2017) http://africaar.com/16526/

85-الشيخ العلوي، (الحسين)، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، (مركز الجزيرة للدراسات)، 2015، على الرابط التالي:
http://studies.algazeera.net/ar/reports/2015:08/201583193522703203.html (19.12.2016)

86-الشيخ العلوي، (الحسين)، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports (12.03.2017)

87-الشيخ العلوي، (الحسين)، "تجمع الساحل الخماسي تنسيق في ظل التعقيدات"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي: http://studies.algazeera.net/reports/2014/09/2014921988539708.html. (29.03.2017)

88-الهواري، (إبراهيم)، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي؟، على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/ (18.11.2016)

89-أوناها، (فريدوم)، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي المخاوف الأمنية المتفاقمة"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي:
http://studie.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html (17.11.2016)

90-بوحنية، (قوي)، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html (08.03.2017)

91-بومدين، (عربي)، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية"، القراءات الإفريقية، على الرابط التالي:
www.qiraatafrican.com (30.06.2016)

92-بومدين، (عربي)، قاسي، (فوزية)، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، دراسات، المستقبل العربي. على الرابط التالي:

http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articlelD=5974 (11.02.2017)

93-جبريل، (طلحة)، "الطوارق أكراد إفريقيا"، مقال نشر في جريدة الأوساط، العدد 12183، على الرابط التالي: http://www.aawsat.com/default.asp (11.11.2016)

94-حزام يحي، (جميل)، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، على الرابط التالي:
http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf (18.12.2016)

95-حسن، (زكريا)، الأمن القومي، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml (17.10.2014)

96-زقاغ، (عادل)، "إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث عن الامن المجتمعي"، على الرابط التالي:

www.geocities.com (25.11.2016)

97-سعد الدين، (أسماء)، ماهي دول الساحل الإفريقي، على الرابط التالي:
http://www.almrsal.com/post/330585 (17.04.2017)

98-شيفزس، (كريستوفر)، **الحرب الفرنسية على القاعدة في إفريقيا**، (نيويورك، جامعة كامبردج، 2016)، عرض: منى مصطفى محمد، السياسة الدولية، على الرابط التالي: www.siyassa.org.eg (16.11.2016)

99-شبكة الجزيرة الإلكترونية، على الرابط التالي:
http://www.ajgazeera.net/encyclopdia/movementsandparties/2/12/2014 (07/03/2017)

100-عثمان، (طارق)، "بوكو حرام خطر جاثم على القارة السمراء"، البيان، على الرابط التالي:
www.albayan.ae/one-world/overseas/2016/08/17-1.2698282 (11.03.2017)

101-عسكر، (أحمد)، "عوائق التحالف الإقليمي ضد بوكو حرام"، الأهرام، السياسة الدولية، على الرابط التالي: http://www.sisassa.org./NewsContent/3/112/7634/ (31.03.2017)

102-علاق، (جميلة)، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء". على الرابط التالي:

http://www.webreview.dz/IMG/pdf/22.pdf (28.05.2016)

103-مارد، (مهاري تادلي)، "بعثة الدعم المالي التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/20/33410503616483.html (20.03.2017)

104-محمد علي، (كمال)، "أفريقيا وتحديات الحركات الجهادية"، (مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2015). على الرابط التالي: http://mogadishucentr.com (16.11.2016)

105-منظمة سويسرية بين بترول وفقراء تشاد (26 إبريل 2004)، على الرابط التالي:
www.swissinfo.ch/392738/ (02.03.2017)

106-منطقة بحيرة تشاد أكبر أزمة إنسانية في القارة الإفريقية، مونت كارلو الدولية، على الرابط التالي:
http://m.mc-doualiya.com/articles/20170223 (24.02.2017)

107-نجم الدين، (عبد الحكيم)، حركات العنف في غرب إفريقيا، على الرابط التالي:
www.qiraatafrican.com/home/new (16.11.2016)

108-نفوذ القاعدة يهدد القارة السمراء بعد خسارة قواعدها في المغرب العربي، صحيفة العرب، العدد 9491، (06.03.2014)، ص.6. على الرابط التالي: http://www.alarab.co.uk/?id=17018 (17.04.2017)

109-ولد الأمير، (سيدي أحمد)، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالسحل: حدود النجاح وعوامل الاخفاف"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي:
http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/2016249830288155.html (20.03.2017)

## المراجع باللغة الأجنبية

110-François Gere، **Dictionnaire de la Pensée stratégique**، Larousse، 2000.

111-Mike، Smith، **Boko Haram Inside Nigeria's Unholy War**، London، I.B. Tauris، 2015.

112-Katja Skjolberg and Brynjar Lia، **FACTS AND FICTION IN THEORIES OF TERRORISM-An Expanded and Updated Review of the Literature on Causes of Terrorism.**

113-Wolfram Lacher، **Crime and Conflict in the sahel-sahra Region**، Canegie middel east cent. (Septembre 2012) .

114-Randy Borum، **Psychology of Terrorism، Louis de la Parte Florida Mental Health Institute** ، University of South Florida، Department of Mental Health Law & Policy، 2004.

115-Iulia-Simina، **BOKO HARAM AU NIGERIA: UNE NOUVELLE FORME DE TERRORISME OU UN MOUVEMENT MILITANT RELIGIEUX**، Mémoire rédigé par Rautu en vue de l'obtention du grade de Master en Science Politique، orientation générale، à finalité spécialisée en relations Internationales. Année académique 2016-2017.

116−Laurent Bossard، **Un Atlas du Sahara sahel**: Géographie، Econiome، Insécurité، Secrétariat du club du sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE.

117−Les Pays du G5 Sahel Poursuivent avec le processus de creation dune compagnie arrienne commune.

http://www.niameyetles2jours.com/la-gestion-publique/investissements-publics/0802-347-les-pays-du-g5-sahel-poursuivent-avec-le-processus-de-creation-dune-compagnie-aerienne-commune (17.04.2017)

118−UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel. Towards sustainable and inclusive human development. At www.undp.org/content/dam/rba/.../Reports/RBA-sahel-strategy.pdf? (31.01.2017).

119−Omer Taspinar، **Isis Recruitment and the Frustrated Achiver.**

http://m.huffpost.com/us/entry/6912460 **?** (31.01.2017)

120−Libya: **Weapons Proliferation and Regional Stability in the Sahel**.

https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/weapons-proliferation-libya-threatens-stability-sahel-northwest-africa/ (08.03.2017)

121−Libya S 2012 Security Council United Nations Report.

http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%202012%2042.pdf (08.03.2017)

122−A Walker، **What Is Boko Haram**? United States Institute of Peace:

www.usip.org/sites/default/files/SR308.pdf (19.02.2016)

123−Gérard-François DUMONT «**La géopolitique des populations du Sahel**»

http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html (11.02.2017)

124−Tanguay Struye، **Pan sahel initiative**، janvier 2005، diplomate magagne، (25.marse.2013): obtenu dans adresse électronique:
http://www.diploweb.com/forum/usafrica.html (25.11.2016)

125−Antonin Tisseron، **Quels enseignements de l'approche américaine au sahel**؟، obtenu dans adresse électronique: http://sahell-intelligance.com (21.03.2017)

126- Service européen pour l'action extérieure .**Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel**. Voir le lien : http://eucap-sahel-mali.eu/wp-content/uploads/strategie_sahelue_fr.pdf (12/02/2017)

# الفهرس

مقدمة.....أ-ح

الفصل الأول: التأصيل ألمفاهيمي والنظري لمحددات الدراسة.....10

المبحث الأول: مفهــوم الإرهاب الدولي.....11

المطلب الأول: تعريف الإرهاب.....11

المطلب الثاني: تصنيف وتطور الإرهاب.....16

المطلب الثالث: الإرهاب والمفاهيم المتداخلة.....20

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب.....24

المطلب الأول: المقاربة الأمنية.....24

المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي .....27

المطلب الثالث: المقاربة النفسية والاجتماعية.....29

خلاصة الفصل.....34

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات والمخاطر الإرهابية في الساحل الإفريقي.....35

المبحث الأول: معطيات عامة عن الساحل الإفريقي.....36

المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.....36

المطلب الثاني: طبيعة تكوين المجتمع في الساحل الإفريقي.....38

المطلب الثالث: سمات الأمن في الساحل الإفريقي.....41

المبحث الثاني: الحركيات السببية لنشأة الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....46

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي.....47

المطلب الثاني: الثروة وضعف التنمية في دول الساحل الإفريقي.....52

المطلب الثالث: انتشار الأسلحة الليبية في الساحل الإفريقي.....60

المبحث الثالث: خارطة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي.....63

المطلب الأول: تنظيم القاعدة وحلفاؤها في الساحل الإفريقي.....64

المطلب الثاني: جماعة بو كو حرام في نيجيريا.....73

المطلب الثالث: التنافس بين تنظيمي القاعدة وداعش في الساحل الإفريقي.....78

خلاصة الفصل.....83

**الفصل الثالث: الاستراتيجيات الاقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....85**

**المبحث الأول: الاستراتيجيات الإقليمية.....86**

المطلب الأول: الاستراتيجيات الوطنية.....86

المطلب الثاني: دور الجزائر الإقليمي.....89

المطلب الثالث: التنسيق والتعاون الإقليمي.....93

**المبحث الثاني: الاستراتيجيات الدولية.....97**

المطلب الأول: الاستراتيجية الفرنسية .....97

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية.....102

المطلب الثالث: التنافس الفرنسي الأمريكي الصيني في الساحل.....107

**المبحث الثالث: استراتيجيات المنظمات الإقليمية والدولية.....112**

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي.....112

المطلب الثاني: آليات الأمم المتحدة.....116

**المبحث الرابع: تقييم ومستقبل الإرهاب في الساحل الإفريقي.....119**

المطلب الأول: تقييم مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.....119

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للإرهاب في الساحل الإفريقي.....123

خلاصة الفصل.....127

**الخاتمة.....129**

**قائمة المصادر والمراجع.....133**

**فهرس الموضوعات.....144**

## فهرس الخرائط والجداول:

### 1.الخرائط:


| | |
|---|---|
| خريطة (1): موقع دول منطقة الساحل الإفريقي | 37 |
| خريطة (2): توزيع التوارق في الساحل الإفريقي | 45 |
| خريطة (3): انتشار الأسلحة الليبية في دول الجوار وتهديد الساحل الإفريقي | 63 |
| خريطة (4): نشاط تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي | 68 |
| خريطة (5): تواجد القاعدة وحلفاؤها في الساحل الإفريقي | 71 |
| خريطة (6): أماكن نفوذ جماعة بوكو حرام في نيجيريا | 77 |
| خريطة (7): صراع النفوذ بين تنظيم القاعدة وداعش في الساحل والقارة عامة | 82 |
| خريطة (8): دول التجمع الخماسي G5 الساحل | 95 |
| خريطة (9): مناطق عملية برخان المشتركة | 101 |


### 2.الجدوال:


| | |
|---|---|
| جدول (1): القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009-2010) | 46 |
| جدول (2): الانقلابات الناجحة لبعض الدول الساحل في الإفريقي | 48 |
| جدول (3): العلاقة بين تحقيق التنمية وفشل الدولة في الساحل الإفريقي | 58 |
| جدول (4): توزيع ولاءات الجماعات المسلحة لتنظيم القاعدة وداعش في إفريقيا | 81 |


### 3.الشكل:


| | |
|---|---|
| شكل (1): أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي بعد الاستقلال | 52 |

## ملخص الدراسة

**يعتبر دراسة الظاهرة الإرهاب الدولي بشكل عام من بين أعقد الدراسات في مجال التخصص وفي الوقت الحالي، لما تَشُوبه الغموض والتعقيد في مستويات الدراسة.**

**حيث كانت هناك العديد من الاقترابات النظرية التي تفسر ظاهرة الإرهاب الدولي، غير أن تحيلي الإرهاب في الساحل الإفريقي يأخذ أبعاداً متعددة، نظراً لواقع دول الساحل، وما خلّفه الإرث الاستعماري فيها من التبعية والتخلف، والأنظمة التسلطية: الدكتاتورية، الفساد، الحروب الأهلية، والفقر والهجرة. ولهذا فإن كل هذه المشاكل ساهمت في نشأة التنظيمات الإرهابية في الساحل وعززت من قدرتها على التوسع، في ظل استمرار الفشل الدولاتي في المنطقة.**

**بالتالي فإن مختلف الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتبعة لمكافحة الإرهاب في الساحل، سيساهم في إلحاق الخسائر للتنظيمات الإرهابية المتواجدة وإضعافها، وليس القضاء عليها. ولكن، للقضاء على الإرهاب في الساحل، إذ لا يمكن الاعتماد على الجانب العسكري فقط وإهمال الجوانب الأخرى ذات الأهمية. والأكثر من ذلك، يجب على الدول الساحل الاعتماد على جهودها الذاتية للقضاء على الظاهرة الإرهاب فيها.**



**الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الساحل الإفريقي، المخاطر، المكافحة.**



## Abstract

The study of the phenomenon of international terrorism in general is one of the most complex studies in the field of specialization at the present time, because of the uncertainty and complexity in the levels of study.

There are many perceptions and contradictions that explain the phenomenon of international terrorism. However, the Analysis of terrorism in the African coast takes many dimensions due to the reality of the Sahel countries and the legacy of colonialism of dependence and backwardness and authoritarian regimes : dictatorship, corruption, civil war. Therefore, all these problems contributed to the emergence of terrorist organizations on the coast and strengthened their ability to expand, in light of the continuing failure of the states in the region.

Therefore, the various regional and international strategies to combat terrorism in the Sahel, Will contribute to the loss and weakening of existing terrorist organizations, not the elimination of them. But, to eliminate terrorism in the Sahel, it is not possible to rely on the military side only and neglect other aspects of importance. Moreover, the Sahel countries must rely on their own efforts to eliminate the phenomenon of terrorism in them



**Key Words : Terrorism, African Sahel, Risks, Control**.